



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

عنوان المذكرة :

أثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسة
-دراسة حالة مجمع صيدال (2019-2024)

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص:إدارة مالية

تحت اشراف الأستاذة:

* د.بلجبلية سمية

من إعداد الطالبة :

* مخبوش سعيدة

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
ركي أحسن	أستاذ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
عرقوب خديجة	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مناقشا
بلجبلية سمية	أستاذة محاضرة(ب)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا

السنة الجامعية:2025-2026

إهداء

إلى الوالدين الكريمين أطل الله في عمرهما وحفظهما من كل شر

إلى كل أفراد عائلتي صغيرها وكبيرها

إلى عائلتي الصغيرة بدءاً بالزوج الكريم إلى بناتي رفيف وشيماء

أهدي عملي هذا المتواضع.

شكر وعرفان

نشكر الله على توفيقه لنا على إنجاز هذا العمل وإتمام هذه المذكرة وأتوجه بعد الله سبحانه وتعالى إلى شكر الأستاذة القديرة: "بلجبلية سمية" المشرفة على المذكرة والتي منحتنا الكثير من وقتها وكذا لرحابة صدرها وسمو خلقها وأسلوبها المتميز وكفاءتها في متابعة المذكرة بكل صدق وأمانة لإتمام هذا العمل، وأسأل الله تعالى أن يجازيها خير الجزاء.

كما أشكر أساتذة لجنة المناقشة على رحاب صدورهم لقبول مناقشة هذه المذكرة وإثرائها بالملاحظات العلمية القيمة.

كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر لكل من سخره الله حتى يكون عوناً لي في إتمام هذا العمل
واخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

مخلص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي لمجمع "صيدال"، باعتباره أحد أبرز المؤسسات العمومية الرائدة في القطاع الصيدلاني بالجزائر والمدرجة في البورصة، ولتحقيق هذا الهدف شملت الدراسة الفترة الممتدة من 2019 إلى 2024، بالاعتماد على أسلوب التحليل المالي المقارن للقوائم المالية للمجمع، وقد تم قياس الأداء المالي والتوازن الهيكلي باستخدام حزمة من المؤشرات المالية، تضمنت مؤشرات الربحية، معدل العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم، إلى جانب مؤشرات التوازن المالي رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل، والخزينة الصافية، مع ربط هذه المتغيرات بممارسات التحفظ المحاسبي الفعلي.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها وجود أثر ذي دلالة مالية ومحاسبية لممارسات التحفظ المحاسبي على مؤشرات الأداء المالي للمجمع؛ حيث تم إحصائياً رفض الفرضيات العدمية وقبول الفرضيات البديلة التي تؤكد هذا الأثر، وتجلّى هذا الأثر تطبيقياً في التناقض الملاحظ بين نمو رقم أعمال المجمع وتراجع ربحيته، مما يعد دليلاً عملياً على تبني سياسات تحفظية صارمة أدت إلى خفض الأرباح الدورية بالرغم من انتعاش النشاط التجاري، كما أثبتت النتائج أن التحفظ المحاسبي في مجمع صيدال يتجاوز كونه إجراءً تقنياً شكلياً، ليعكس واقع أزمة أداء مالي حقيقية، وتوصي الدراسة في نهايتها بضرورة ترشيد دورة الاستغلال للمجمع بهدف التخفيف من حدة الضغط على السيولة النقدية وضمان استقراره المالي.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، الأداء المالي، مجمع صيدال، مؤشرات الربحية، التوازن المالي، بورصة الجزائر.

Abstract

This study aimed to evaluate and analyze the impact of accounting conservatism practices on the Financial performance of Saidal Group, one of the most prominent public institutions in the Algerian pharmaceutical sector listed on the stock exchange. To achieve this objective, the study covered the period from 2019 to 2024, relying on the comparative financial analysis method of the group's financial statements.

A comprehensive set of financial indicators was employed to measure both financial and structural performance, including: Return on Assets (ROA), Return on Equity (ROE), Earnings per Share (EPS), and profitability ratios, alongside financial equilibrium indicators such as Working Capital (FR), Working Capital Requirements (BFR), and Net Treasury (TN), all of which were linked to changes in accounting conservatism practices.

The study concluded with a set of findings of notable financial and accounting significance, most prominently the rejection of the null hypotheses and the acceptance of the alternative hypotheses, which confirmed that accounting conservatism practices

exert an influence on the financial performance indicators of the group. This effect was most clearly observed in the notable contradiction between the decline in the group's net profit figures despite the recovery of its operational activity , a finding that serves as practical evidence of the adoption of strict conservative policies that led to the reduction of periodic profits despite the revival of commercial activity.

The results further confirmed that accounting conservatism in Saidal Group goes beyond being a mere technical procedure and instead reflects a real financial reality, marked by the pressures of liquidity constraints. The study recommends that the group rationalize its operational cycle and optimize its exploitation of resources, with the aim of reducing pressure on cash flow and ensuring financial stability.

Keywords: Accounting Conservatism, Financial Performance, Saidal Group, Profitability Indicators, Financial Equilibrium, Algerian Stock Exchange.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	<u>اهداء</u>
	شكر وعرفان
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول والاشكال والرموز
	مقدمة العامة
01	الفصل الاول : الاطار المفاهيمي والنظري للتحفظ المحاسبي والاداء المالي
02	المبحث الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للتحفظ المحاسبي
02	المطلب الأول: مفهوم التحفظ المحاسبي، أنواعه وأهميته
02	الفرع الاول : مفهوم التحفظ المحاسبي
05	الفرع الثاني: : انواع التحفظ المحاسبي
07	الفرع الثالث: أهمية التحفظ المحاسبي
07	المطلب الثاني: دوافع تبني التحفظ المحاسبي
09	المطلب الثالث: المبررات المحاسبية للتحفظ المحاسبي
09	الفرع الأول: أهداف التحفظ المحاسبي
09	الفرع الثاني: مزايا وعيوب التحفظ المحاسبي
12	المطلب الرابع: مقاييس ومؤشرات التحفظ المحاسبي
12	الفرع الاول: نموذج (Basu 1997)
13	الفرع الثاني : نموذج مقياس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (Beaver and Ryan 2000)
15	الفرع الثالث : نموذج الاستحقاقات (Givoly and Hayn 2000)
16	الفرع الرابع: نموذج نسبة الاحتياطي السري (Penman & Zhang2002)
17	المبحث الثاني: الأداء المالي للمؤسسة
18	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي للمؤسسة
18	الفرع الأول: تعريف الأداء المالي
19	الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي للمؤسسة
19	الفرع الثالث : اهداف الأداء المالي
20	المطلب الثاني: مؤشرات قياس الأداء المالي للمؤسسة
20	الفرع الاول: مؤشرات التوازن المالي

23	الفرع الثاني: مؤشرات الأداء المالي باستخدام النسب المالية والمردودات
24	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي
25	الفرع الأول: العوامل الداخلية
26	الفرع الثاني: العوامل الخارجية
28	المبحث الثالث: الاطار النظري للعلاقة بين التحفظ المحاسبي والأداء المالي (النظريات المفسرة)
28	المطلب الأول: النظريات ودورها في تفسير العلاقة
28	الفرع الأول : نظرية الوكالة
30	الفرع الثاني : النظرية الايجابية(الوضعية) للمحاسبة
32	الفرع الثالث : نظرية الإشارة
32	المطلب الثاني : أثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي
33	الفرع الأول: أثر استخدام التحفظ على قائمة المركز المالي
37	الفرع الثاني: أثر استخدام سياسات التحفظ المحاسبي في قائمة الدخل
38	الفرع الثالث: دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي و تكلفة رأس المال
41	المطلب الثالث :الدراسات السابقة
41	الفرع الأول: الدراسات العربية
44	الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية
47	الفرع الثالث: تحديد موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة والقيمة المضافة لها
51	الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لأثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي لمجمع صيدال للفترة (2024-2019)
52	المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال.
52	المطلب الأول: تعريف وتطور مجمع صيدال
52	الفرع الأول: تعريف مجمع صيدال
53	الفرع الثاني: لمحة تاريخية عن مجمع صيدال
53	المطلب الثاني: مهام و أهداف المجمع وهيكله التنظيمي
54	الفرع الأول: مهام مجمع صيدال
54	الفرع الثاني: أهداف مجمع صيدال
55	الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال وفروعه
56	المبحث الثاني : تحليل أثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي والتوازني لمجمع صيدال خلال الفترة(2024-2019)

56	المطلب الأول: منهجية الدراسة
57	المطلب الثاني: قياس أثر التحفظ المحاسبي على الاداء المالي
57	الفرع الأول: تحليل مؤشرات الأداء المالي (ROA, ROE, EPS)
61	الفرع الثاني: أثار التحفظ المحاسبي على الاداء المالي لمجموعة صيدال للفترة (2024-2019)
62	المطلب الثالث: قياس أثر التحفظ المحاسبي على التوازن المالي للمجمع
62	الفرع الأول: تحليل مؤشرات التوازن المالي (FR,BFR,TN) في صيدال خلال الفترة(2024-2019)
64	الفرع الثاني: تطور مؤشرات التوازن المالي خلال فترة الدراسة
65	الفرع الثالث: التحليل المالي المقارن
66	المطلب الرابع: النتائج واختبار الفرضيات وعرض أداة الربط
67	الخاتمة
71	قائمة المصادر والمراجع
74	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أمثلة عن التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط	06
02	مختلف مؤشرات التوازن المالي	22
03	مختلف النسب المالية والمردودات	24
04	طريقة FIFO و LIFO في قياس المخزون	34
05	القيمة المضافة للدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة	48
	الفصل الثاني	
01	البطاقة الفنية لمجمع صيدال	52
02	حساب المتغيرات المستقلة للأداء المالي لمجمع صيدال من الفترة (2019-2024)	57
03	يمثل تحليل الخزينة لمجمع صيدال بين الفترة (2019-2024)	62
04	يبين البنود اللازمة لحساب القيم رأس المال العامل واحتياج رأس المال والخزينة	64

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	55
02	تطور العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية (ROA, ROE) لمجموعة صيدال للفترة (2019-2024)	59
03	تطور ربحية السهم (EPS) لمجموعة صيدال للفترة (2019-2024)	60
04	تطور رقم الأعمال لمجموعة صيدال (2019-2024)	60

جدول الرموز

الاختصار	الدلالة
ROA	العائد على الأصول
ROE	العائد على حقوق الملكية
EPS	ربحية السهم
BFR	احتياج رأس المال العامل
FR	رأس المال العامل
TN	الخزينة الصافية

في ظل الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة وبيئة عدم التأكد التي تميز الأعمال المعاصرة، تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة للوضعية المالية للمؤسسات والركيزة الأساسية التي يعتمد عليها مختلف الأطراف من مستثمرين ودائنين وهيئات حكومية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية، ويعد التحفظ المحاسبي أحد أبرز المبادئ المحاسبية التي توجه القائمين على إعداد القوائم المالية إلى الاعتراف السريع بالخسائر والأعباء المتوقعة مقابل الحذر والتريث في الاعتراف بالأرباح والمكاسب.

وتزداد أهمية التحفظ المحاسبي لما له من تأثير على جودة التقارير المالية وكفاءة القرارات الاستثمارية والتمويلية فضلا عن انعكاساته على الأداء المالي والتوازن المالي للمؤسسة، ويعد مجمع صيدال باعتباره الرائد في صناعة الأدوية الجينية (Médicaments génériques) في الجزائر وأحد أهم المؤسسات الاقتصادية الوطنية، نموذجا مناسباً لدراسة هذا الأثر، خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى غاية 2024، ويمثل اختيار هذه الفترة أهمية خاصة، إذ تزامنت مع تحديات صحية واقتصادية استثنائية متمثلة في جائحة كورونا وتقلبات أسعار الصرف والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الناتجة عن الحراك الشعبي واسترجاع الاموال المنهوبة ومحاربة الفساد، مما يجعل تحليل مستوى التحفظ المحاسبي وتأثيراته على الأداء المالي للمجمع ذا أهمية علمية وعملية.

ثانيا: الإشكالية

انطلاقا مما سبق وبناء على المنهج التحليلي المقارن المتخذ لتحليل القوائم المالية لمؤسسة صيدال خلال فترة الدراسة (2019-2024) تتمحور الاشكالية لهذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي الآتي:

هل يوجد أثر لتطبيق التحفظ المحاسبي على الأداء المالي لمجمع صيدال خلال الفترة (2019-2024) ؟

وتتفرع عن هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:

- **السؤال الفرعي الأول:** هل يوجد أثر لتطبيق التحفظ المحاسبي على مؤشرات الربحية والمردودية، العائد على الاصول ROA، العائد على حقوق الملكية ROE، وربحية السهم EPS في مجمع صيدال خلال فترة الدراسة؟
- **السؤال الفرعي الثاني:** هل يوجد أثر لتطبيق التحفظ المحاسبي على مؤشرات التوازن المالي والسيولة. رأس المال العامل FR، و احتياج راس المال العامل BFR، والخزينة الصافية TN في مجمع صيدال خلال فترة الدراسة؟

- **الفرضية الأولى:** يوجد أثر لتطبيق التحفظ المحاسبي على مؤشرات الربحية والمردودية العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE) وربحية السهم (EPS) لمجمع صيدال، ويتجلى ذلك في تحجيم الأرباح المحاسبية بالرغم من نمو النشاط التجاري.
- **الفرضية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة مالية ومحاسبية لتطبيق التحفظ المحاسبي على مؤشرات التوازن المالي والسيولة، رأس المال العامل (FR)، واحتياج رأس المال العامل (BFR)، والخزينة الصافية (TN) لمجمع صيدال، مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الخزينة الصافية.

خامسا: أهداف البحث

- إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو معرفة أثر ممارسة التحفظ المحاسبي من قبل مجمع صيدال المدرج في بورصة الجزائر على الأداء المالي للمجمع وبشكل تفصيلي فإن الدراسة تهدف إلى:
- بيان مفهوم التحفظ المحاسبي والأداء المالي مع أهم مؤشرات قياسهم؛
 - بيان مستوى تأثير التحفظ المحاسبي على الأداء المالي من خلال التحليل المالي المقارن خلال فترة الدراسة؛
 - تقييم وتحليل الأداء المالي للمجموعة عبر مؤشرات المردودية والربحية من جهة ومؤشرات التوازن المالي من وجهة أخرى ؛
 - مناقشة مفهوم التحفظ المحاسبي وإبراز مختلف جوانبه.

سادسا: الأهمية

- تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة من خلال:
- تتجلى أهمية الدراسة في محاولة فهم طبيعة العلاقة بين تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي وبين مستويات الأداء المالي، وقد تم اختيار مجمع صيدال كنموذج للدراسة خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2024، وهي الفترة شهدت تقلبات اقتصادية حادة؛
 - إثراء البحث العلمي بمواضيع تربط بين الممارسات السياسية كالتحفظ وبين الواقع المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي (SFR)؛
 - تقديم دراسة تشخيصية حقيقية لمجمع صيدال باعتباره رائد صناعة الدواء في الجزائر، وفهم كيف تؤثر القرارات المحاسبية القائمة على الحيطة والحذر في توجيه قراراتهم الاستثمارية والتمويلية؛
 - إبراز أهمية وأثر ممارسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسات.

تأتي دراسة أثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي لمجمع صيدال استجابة لجملة من المبررات الموضوعية والعلمية، يمكن إجمالها فيما يلي:

- **الندرة البحثية على المستوى المحلي:** يلاحظ شح وندرة في الدراسات الأكاديمية الجزائرية التي تناولت التحفظ المحاسبي بالتحليل المالي المقارن مما يمنح هذا البحث قيمة إضافية في إثراء الأدبيات المحلية؛

- **أهمية قطاع الدواء الجزائري:** تمثل مجموعة صيدال نموذجاً استثنائياً في المشهد الاقتصادي بوصفها من أوائل المؤسسات العمومية المدرجة في بورصة الجزائر مما يجعل قوائمها المالية خاضعة لمعايير الإفصاح والشفافية التي تتيح المقارنات المالية الدقيقة والموثوقة ؛

- **الفترة الزمنية ذات الدلالة :** تمتد الدراسة من 2019 إلى 2024 وهي فترة استثنائية شهدت توالي صدمات متعددة أبرزها كوفيد 19 التي أعادت رسم خريطة الطب الدوائي عالمياً ومحلياً، وتداعيات ارتفاع المواد الأولية واصلاحات الحكومة التي شهدتها المجموعة، هذه العوامل مجتمعة تجعل صيدال نموذجاً خصباً لاستقراء تطور مؤشرات أدائها المالي في ظل سياسات محاسبية متحفظة؛

- الرغبة في معرفة دور التحفظ المحاسبي في الأداء المالي للمجمع.

سابعاً: حدود البحث

1- **الحدود المكانية :** تتحدد الحدود المكانية للبحث من مجمع صيدال المدرج في بورصة الجزائر للأوراق المالية.

2- **الحدود الزمانية:** تشمل التقارير المالية للمجمع على مدى سلسلة زمنية تمتد من سنة (2019 - 2024).

ثامناً: منهج البحث

لتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لمعرفة مفاهيم التحفظ المحاسبي والأداء المالي واستعراض الأدبيات المتعلقة بمفهوم التحفظ وأطره النظرية، أما في الفصل الثاني التطبيقي فقد تم استخدام المنهج التحليلي والمقارن للقوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) من خلال جداول المقارنة وتطور الأداء المالي لمجمع صيدال على مدار الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى غاية 2024، مع تقسيم مؤشرات الأداء المالي إلى مجموعتين للمقارنة والتحليل، مجموعة الربحية والمردودية (ROA,ROE,EPS) واعتمد لكل مؤشر فرضية فرعية ومجموعة مؤشرات التوازن المالي (FR,BFR,TN) واعتمد لكل من هذه المؤشرات فرضيات فرعية وربطهما بالتحولات في بنود القوائم الدالة على التحفظ، دون اللجوء إلى نماذج قياس إحصائية خارجية.

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: وهو الإطار المفاهيمي والنظري للتحفظ المحاسبي والأداء المالي ويتضمن ثلاث مباحث، الأول يتناول الإطار المفاهيمي والنظري للتحفظ المحاسبي، ويشمل مفهوم التحفظ المحاسبي، أنواعه وأهميته، دوافع تبنيه والمبررات المحاسبية له، ومقاييس ومؤشرات التحفظ المحاسبي أما المبحث الثاني والذي جاء تحت عنوان الأداء المالي للمؤسسة فيتضمن مفهوم الأداء المالي للمؤسسة، مؤشرات قياس الأداء المالي للمؤسسة، العوامل المؤثرة في الأداء المالي، أما المبحث الثالث فتناول الإطار النظري للعلاقة بين التحفظ المحاسبي والأداء المالي (النظريات المفسرة) وجاء فيه، النظريات ودورها في تفسير العلاقة، أثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي، والدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني: فهي دراسة حالة مؤسسة اقتصادية - مجمع صيدال - تناولت مبحثين، الأول تقديم عام لمجمع صيدال، من خلال تعريف وتطور مجمع صيدال، مهام وأهداف المجمع وهيكله التنظيمي، والمبحث الثاني عبارة عن دراسة التحفظ المحاسبي وأثره على الأداء المالي لمجمع صيدال للفترة (2019-2024) ويتضمن منهجية الدراسة، وقياس أثر التحفظ المحاسبي من خلال مؤشرات الاستقرار المالي للمؤسسة (ROA, ROE, EPS)، وأيضا قياس أثر التحفظ المحاسبي على التوازن المالي للمجمع، واعتمدت ثلاث مؤشرات هي رأس المال، احتياج رأس المال والخزينة الصافية (FR.BFR.TN)، وخلص إلى النتائج واختبار لهذه الفرضيات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للتحفظ

المحاسبي والاداء المالي

يعتبر التحفظ المحاسبي أو ما اصطلح عليه بمبدأ الحيطة والحذر لدى المحاسبين، أحد اهم الممارسات المحاسبية التي أولى لها الفكر المحاسبي اهتمام كبيراً منذ بداية ممارستها، حيث أصبح مطلباً ضرورياً لتطبيقه من طرف الأطراف العاملة على التقارير والقوائم المالية، خاصة في ظروف عدم التأكد التي تتطلب الحيطة والحذر، وفي هذا السياق تزايد الاهتمام به من طرف الباحثين بشكل ملحوظ من مختلف زواياها المتعددة، والتأكيد على أهميته وأثره الواضح على التقارير والقوائم المالية.

ومن أجل فهم أكثر التفاصيل حول التحفظ المحاسبي وأهميته على الأداء المالي للمؤسسة قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتحفظ المحاسبي؛

المبحث الثاني: الأداء المالي للمؤسسة؛

المبحث الثالث: العلاقة بين التحفظ المحاسبي والأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتحفظ المحاسبي

يعتبر مفهوم التحفظ المحاسبي من أهم الممارسات المحاسبية التي أولى الفكر المحاسبي لها اهتماما كبيرا، فقد ظل لفترة طويلة يشار إليه بأنه عرف أو معتقد محاسبي (Convention) وليس مبدأ (Principle) أو معيار (Standard) ويعرف اصطلاح التحفظ المحاسبي عموما ليعني أنه يجب على القائمين بالقياس المحاسبي عدم الإفراط في التفاؤل عند إعداد وعرض القوائم المالية، وسنحاول من خلال هذا المبحث الإحاطة أكثر بمفهوم التحفظ المحاسبي ومعرفة أهم أنواعه، وأهميته وكذا الدوافع والمبررات لتبنيه، إضافة إلى تحديد مزاياه وعيوبه ومقاييس ومؤشرات استخدامه في الممارسات المحاسبية.

المطلب الأول: مفهوم التحفظ المحاسبي، أنواعه وأهميته

في ظل تزايد عدم التأكد في البيئة الاقتصادية، أصبح من الضروري اعتماد سياسات محاسبية تضمن مصداقية المعلومات المالية، ويعد التحفظ المحاسبي من أبرز هذه السياسات، حيث يهدف إلى تجنب المبالغة في عرض النتائج، ومن هنا تبرز أهمية التعرف على مفهومه، أنواعه وأهميته في تحسين جودة التقارير المالية.

الفرع الأول: مفهوم التحفظ المحاسبي

يحتل التحفظ المحاسبي مكانة هامة ضمن الاطار المفاهيمي سواء كان كعرف محاسبي أو كمبدأ يوجه لإعداد القوائم المالية، إذ يعكس هذا المفهوم التوجه نحو الحيطة والحذر في مواجهة عدم التأكد، من خلال تجنب تضخيم النتائج المالية، ويساهم التحفظ في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها، مما يجعله أداة أساسية لحماية مصالح مستخدمي القوائم المالية، وفي هذا الفرع سيتم التطرق إلى أهم مفاهيم التحفظ المحاسبي.

أولاً: تعريف التحفظ المحاسبي حسب رواد المحاسبة الاوائل

التحفظ المحاسبي هو الاعتراف بالخسائر المتوقعة دون الأرباح المتوقعة، والاعتراف بالقيم الدنيا للأصول، وينطوي التحفظ المحاسبي على استخدام المعايير الأشد صرامة عند الاعتراف بالأرباح، ويتطلب ضرورة وجود درجة عالية من القابلية للاعتراف بالأرباح مقارنة بالاعتراف بالخسائر.¹

كما أن الفكر المحاسبي يستخدم كلا من مصطلحي التحفظ المحاسبي والحيطة والحذر بالتبادل، حيث يتم النظر إليهما كمعنى ومضمون واحد، ومن هذا المنطلق يمكن تعريف التحفظ المحاسبي عن طريق تقسيمه إلى شقين يتمثلان في الحيطة والحذر، فتمثل الحيطة الاحتياط ضد أي خسائر محتملة في المستقبل والاعتراف بها سواء حدثت فعلاً أم لا، بينها يعكس الحذر توخي الحذر من الاعتراف بأي مكاسب محتملة في المستقبل إلا عند تحققها، وقد نظر إلى التحفظ من زاويتين:²

¹ علاء محمد موسى حمدان، 2012، أثر خصائص جودة التدقيق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، مجلة الادارة العامة، مجلد 52- العدد 4، ص: 592 .

² رشا الغول، 2015، التحفظ المحاسبي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ص: 9

-**الزاوية الأولى:** وتتمثل في الحيلة من كل خسارة متوقعة الحدوث أو محتملة سواء كانت معلومة أو غير معلومة.

-**الزاوية الثانية:** فهي الحذر من قياس أي أرباح لم تتحقق بعد ضمن صافي الربح كي لا تؤثر بالخطأ عليه وعلى ما يترتب عليه من أخطاء تالية ومتتابعة.

واستكمالاً لما سبق عرضه وتوضيحه من مفاهيم تتعلق بالتحفظ، فيعني أنه عندما يكون هناك أكثر من بديل مقبول لإجراء معالجة محاسبية معينة، فإن البديل الذي ينتج عنه أقل تأثير حالي مرغوب فيه على حقوق أصحاب المصلحة هو البديل الذي يتم اختياره¹، بمعنى آخر عند تقييم أصول والتزامات الشركة بهدف إعداد الميزانية وكان أمام المحاسب بدلين محاسبين لقياس قيمة أصل محدد، يجب عليه اختيار البديل الذي يعطي قيمة أقل للأصل بالمقابل إذا واجه المحاسب بدلين محاسبين لقياس قيمة التزام محدد فإنه يأخذ بالبديل الذي يعطي القيمة الأعلى وبالتالي لا يسجل المحاسب أي إيرادات وأرباح متوقعة، ويسجل جميع المصاريف والخسائر المحتملة.²

ثانياً: تعريف التحفظ المحاسبي حسب مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB): حسب بيان لمفاهيم المحاسبة رقم (02) سنة 1980 الصادر عن مجلس (FASB) خلص لتقديم التعريف التالي: " التحفظ المحاسبي رد فعل حذر لضمان أن عدم التأكد والمخاطر الملازمة لمواقف الأعمال تم أخذها بعين الاعتبار بدرجة كافية"³.

بناءً على هذا التعريف الوارد أكد المجلس على أن التحفظ المحاسبي مفهوم يرتبط بحالة الشك وعدم اليقين الممكنة، وأن يكون للمحاسب نظرة تشاؤمية وليس تفاؤلية عند إعداد القوائم المالية، في هذا الصدد ومن باب الحيلة والحذر، إذا واجه المحاسب إجراءات محاسبين فمن الأفضل اختيار الإجراء الأقل إيجابية على حقوق المالك والمساهمين، وهذا بدافع عدم توزيع أرباح لم تتحقق بعد وتجنب إلحاق الضرر بحقوق الدائنين.⁴

ثالثاً: مفهوم التحفظ المحاسبي حسب مجلس المعايير المحاسبية الدولي (IASB): أشار المجلس إلى أن مفهوم التحفظ يتضمن الحذر أو التحفظ لدى ممارسة التقديرات اللازمة، والتي تستدعي عدم تقدير مبالغ الأصول والأرباح بأكثر مما يجب، والتأكد من أن الالتزامات والتدفقات لم يتم تقديرها بأقل مما يجب، فحسب هذا المجلس يستخدم التحفظ في المواقف الصعبة التي يكتنفها جانب الشك والغموض والمتعلقة بتقدير قيم بعض عناصر الأصول والخصوم، بحيث لا ينتج عن استخدامه تضخيم الأصول والمداخيل ولا تقليل الالتزامات والمصاريف، وسعياً منه لتجسيد سياسة التحفظ المحاسبي قام المجلس بإصدار عدد من المعايير التي تركز على المفهوم منها المعيار

1رشا الغول، التحفظ المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص: 9

²شراقة صبرينة، 2019، أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه-كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة فرحات عباس سطيف 1، ص: 16

³اسماعيل قزال، محمد زرقون، 2018، دور التحفظ المحاسبي في الحد من ممارسات ادارة الارباح لتحسين جودة المعلومات المالية

في بيئة الاعمال الجزائرية-المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 04-العدد 02، ص: 16

⁴رضوان حلوة حنان، 2009، تطور الفكر المحاسبي: مدخل نظرية المحاسبة، مجلة الإدارة العامة، نقلا عن شراقة صبرينة، مرجع

سبق ذكره ص: 16

المحاسبي الدولي رقم (39) الخاص بالقياس والاعتراف بالأدوات المالية كتأكيد على أهميته وأثره على جودة التقارير المالية المنشورة¹.

رابعاً: تعريف التحفظ المحاسبي وفقاً للإصدارات المحاسبية البريطانية (الناتج عن هيئة معايير المحاسبة وهو يتبع تجمع يضم أهم الهيئات المهنية للمحاسبة في بريطانيا تحت اسم (CCAB) اللجنة الاستشارية لهيئات المحاسبة): أشارت الإصدارات المحاسبية البريطانية في الفقرة رقم (19/3) من قائمة مبادئ التقرير المالي لسنة (1999) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة البريطاني، أن التحفظ باستخدام مصطلح "الحيطة والحذر" هو توخي الحذر عند اتخاذ الأحكام اللازمة لإعداد التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد، بحيث لا تتم المبالغة في تقييم الأصول والمكاسب ولا يتم تدنية قيم الالتزامات والخسائر، الأمر الذي يحتاج لقدر من الأدلة الواجب توافرها لإثبات وجود الالتزامات والخسائر².

خامساً- مختلف التعاريف الواردة عن الباحثين والكتاب في الدراسات السابقة :

على مستوى الأبحاث والدراسات السابقة في المجال، تعددت التعاريف والمفاهيم لمحاولة تعريف مصطلح " التحفظ المحاسبي"، ونظراً لغزارتها سيتم استبعاد التعاريف المتشابهة منها في المضمون. في هذا الإطار نجد أن من أشهر التعاريف المتداولة وأكثرها شيوعاً تعريف الباحث (Basu) الذي ورد في مقالته الصادرة عام 1997 حيث عرف التحفظ المحاسبي بأنه: " ميل المحاسبين للاعتراف في القوائم بالأنباء السيئة بصورة أسرع إذا ما قورنت بالأنباء الحسنة"³ إثر تعريف هذا الباحث، فإن التحفظ يعني ضرورة وجود درجة كبيرة من القابلية للتحقق للاعتراف بالأنباء الجيدة واعتبارها كمكسب، فيما يعد الاعتراف بالأنباء السيئة كخسارة ولا يتطلب درجة كبيرة للتحقق. ويبرر المحاسبون هذا الاتجاه نحو التحفظ بسبب أن نتائج الخسارة هي أشد خطراً من نتائج المكاسب وأرباح المنشأة، ويفسر (النجار) تعريف (Basu) على النحو التالي: " التوقيت غير المتماثل لانعكاس أثر كل من الأنباء السارة وغير السارة على الربح المحاسبي المنشور في القوائم المالية، حيث أن أثر الأنباء غير السارة يكون بصورة أسرع من أثر الأنباء السارة"⁴.

¹ مجدي مليحي عبد الحكيم، 2014، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، نقلاً عن شراقة صبرينة، دكتوراه، مرجع سبق ذكره ص: 16

² وليد الطيب عمر خالد، 2016، أثر محاسبة القيمة العادلة على سلوك واتجاهات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي في السودان المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد 2-العدد 5، ص: 262 .

³ Basu S, 1997, the conservatism principle and the Asymmetric timeliness of earnings, journal of accounting and economics, Netherlands. vol 24. p08.

⁴ جميل حسن النجار، 2014، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم، نقلاً عن شراقة صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص: 17

- حسب (Hayn & Givoly) فإن التعريف الأكثر وصفية للتحفظ المحاسبي هو: " معيار لاختيار بين البدائل المحاسبية التي تؤدي لتقليل الأرباح التراكمية المقر عنها، من خلال الاعتراف الفوري بالمصاريف والاعتراف المتأخر بالإيرادات، وتقييم الأصول بأقل القيم والالتزامات بأعلى القيم ."¹

- في حين اعتمد (Watts) على التعريف التقليدي للتحفظ والذي يتمثل في: " الاختلاف الحقيقي المطلوب للاعتراف بالأرباح مقابل الخسائر، وأشار إلى أن أكثر أشكاله تطرقا هو العبارة المأثورة عن التحفظ: لا نتوقع أية أرباح لكن نتوقع جميع الخسائر ."²

- بالنسبة للمشرع الجزائري لم يغفل هذا المفهوم المحاسبي، فقد أشار إليه في المادة (14) من المرسوم التنفيذي 156-08 والمتعلق بتطبيق أحكام القانون 11-07، وأكد على ضرورة اعتماد مبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك، من خلال تفادي المبالغة في تقدير قيم الأصول والمنتجات والتقليل من قيم الخصوم والأعباء. ويجب ألا يؤدي تطبيقه إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤنونات مبالغ فيها، وأن إعادة التقييم من أهم المسائل التي تستوجب تبني مفهوم التحفظ عند توقع انخفاض قيمة الأصول وتسجيل خسارة القيمة والاعتراف بالخسارة المحتملة.³

الفرع الثاني : انواع التحفظ المحاسبي

لقد تعددت التفسيرات والآراء حول تصنيفات وأنواع التحفظ المحاسبي وبالرغم من تعددها نجدها لا تختلف وتتفق إلى حد كبير في المضمون، فنجد نوعين أكثرهما استخداما وشيوعا من طرف الباحثين والمحاسبين وهما:

أولاً: التحفظ المشروط (conditional conservation)

يعرف التحفظ المحاسبي المشروط بأنه ميل المحاسب للاعتراف المبكر بالأخبار السيئة (الخسائر) مقارنة بالاعتراف بالأخبار الجيدة (الأرباح)، والذي يتطلب درجة عالية من التحقق عند الاعتراف بالأرباح، والأصول على عكس الخسائر والالتزامات، وهذا ما ينطبق على مصطلح التحفظ المحاسبي الذي سمي سابقا بمبدأ الحيطة والحذر بالإصدار الخاص بالمعايير المحاسبية الأمريكية (Gaap)، ومن أمثلته تقييم المخزونات بطريقة السوق أو التكلفة أيهما أقل، الاعتراف بخسائر التدهور الحاد في قيم الأصول طويلة الأجل الثابتة والأصول غير الملموسة مما يترتب عليه انخفاض في الأرباح ومن ثم سوف تتأثر التدفقات النقدية، وتجدر بنا الإشارة إلى أن التحفظ المشروط سمي كذلك بالتحفظ اللاحق، التحفظ المعتمد على الأخبار، وتحفظ قائمة الدخل.⁴

¹ Givoly D, Hayn C, 2000 ,the changing time-series properties of earnings cash flow and accruals: Has financial reporting become more conservative? ? Journal of accounting and economics, N.29, p292 .

² Watts L. Ross, conservatism in Accounting, part 1: Explanation and Implication, accounting Horizons vol.17, N:3, 2003, P:11. Available at (www.ekonomiportalen.se), vu le 15.05.2026 .

³ شراكة صبرينة مرجع سبق ذكره، ص: 18

⁴ خديجة بن ناصر، ابراهيم براهيمية، 2025، أثر تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي في المؤسسة، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 11-العدد 1، ص: 93

ثانيا: التحفظ غير المشروط (Inconditional conservation)

ويتم تطبيقه عند قيام المحاسب بالاعتراف ببند مختلف الأصول والخصوم التي تتميز بعدم التأكد وإجراء تقديرات محاسبية، فيقوم باستخدام حكمه الشخصي والمهني عند الاختيار المسبق بين الطرق والسياسات المحاسبية المتحفظة الخاصة وتقدير وقياس الأصول والالتزامات والتي ينتج عنها انخفاضاً في القيمة الدفترية لصافي الأصول عن قيمتها السوقية وكمثال على هذا اهتلاك الأصول الثابتة بطريقة الإهلاك المعجل مقارنة بإهلاكها الاقتصادي استخدام أساس التكلفة التاريخية للأصول وغيرها، وتجدر بنا الإشارة إلى أن التحفظ غير المشروط سمي كذلك بالتحفظ السابق، التحفظ غير المعتمد على الأخبار وتحفظ الميزانية.¹

على ضوء التعاريف السابقة نستنتج أن التحفظ المحاسبي غير المشروط هو التحفظ الذي ينجم عن تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAPs) أو السياسات المحاسبية التي تخفض الأرباح المستقلة عن الأخبار الاقتصادية الحالية، بموجبه يتم تخفيض الأرباح بشكل مستقل عن الأخبار والأحداث المالية لذا يعتبر تحفظاً قبل الحدث أو التحفظ المسبق أو التحفظ غير المعتمد على الأنباء وتحفظاً قديماً، ويذل من جهة أخرى على الاختيار المسبق للطرق المحاسبية الخاصة بمعالجة الأصول والخصوم التي ينتج عنها انخفاضاً في القيمة الدفترية عن القيمة السوقية لصافي الأصول، لذلك فهو لا يستخدم إلا المعلومات المتاحة عند بداية استعمال الأصل. وهناك حالات عديدة يستخدم فيها التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط والتي يمكن إدراجها في الجدول رقم (1):²

*الجدول رقم (01): أمثلة عن التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط

نوع التحفظ	حالات الاستخدام
التحفظ المشروط	- تطبيق أسلوب التكلفة أو السوق أيهما أقل للمحاسبة من المخزون السلعي. - الاعتراف بخسائر التدهور في قيم الأصول طويلة الأجل والأصول غير الملموسة. - عدم تسجيل الارتفاع في القيمة العادلة للأصول المعنوية .
التحفظ غير المشروط	- معالجة تكلفة إنشاء العناصر غير الملموسة داخلياً كمصاريف بدلاً من رسملتها. - طريقة الاعتراف الفوري لنفقات البحث والتطوير بدلاً من الرسملة، وتحمل كمصروفات على الربح المحاسبي في الدورة التي حدثت فيها . - استمرار تطبيق أساس التكلفة التاريخية فيما يتعلق بتسجيل وإظهار الأصول بقائمة المركز المالي. - إهلاك الأصول طويلة الأجل بطريقة الإهلاك المعجل وبمعدلات تفوق معدل الإهلاك الاقتصادي لها عوض طريقة القسط الثابت.

من إعداد الباحثة: بالاعتماد على شراقة صبرينة، 2019، أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة فرحات عباس، سطيف 1، ص: 25

¹ خديجة بن ناصر، ابراهيم براهيمية، 2025، مرجع سبق ذكره، ص: 93

² شراقة صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص: 24

الفرع الثالث: أهمية التحفظ المحاسبي

تتجلى أهمية التحفظ المحاسبي في كونه آلية أساسية لضمان موثوقية المعلومات المالية والحد من التحيز في إعداد التقارير، وفيما يلي أبرز النقاط التي توضح أهميته في تحسين جودة القوائم المالية ودعم اتخاذ القرار ويمكن تلخيص أهم هذه العناصر في النقاط التالية:¹

- تتبع أهمية التحفظ المحاسبي في أنه يعزز من جودة ومصداقية التقارير المالية لدى المساهمين والمستثمرين؛
- يساعد في خدمة العديد من الأغراض حيث يزيد من كفاءة المعلومات المحاسبية الواردة بالعقود؛
- يعتبر وسيلة للحد من الدخل الخاضع للضريبة بتأخير الاعتراف بالإيرادات وتسريع الاعتراف بالنفقات؛
- يعمل التحفظ على خفض عمليات التقاضي التي يتعرض لها مراقب الحسابات من جانب حملة الاسهم ؛
- يمكن التحفظ المحاسبي من الإفصاح عن الأخبار السيئة في التوقيت المناسب مما ينبه المساهمين والمستثمرين ويساهم في تحقيق ضغوط السلطة والسياسة لدى الشركات الكبرى؛
- تحديد بيان مستوى السياسات المحاسبية التي تحمي حملة الاسهم من الإدارة التي تميل الى اعتماد السياسات المتفائلة التي تسهم في تضخيم الأرباح التي يوزع منها؛
- حماية مصالح أصحاب الديون من خلال عدم توزيع مكاسب غير محققة على حملة الأسهم؛
- المساهمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وكذلك جودة أرقام الربح المحاسبي، حيث أن تبني فلسفة التحفظ يساعدها في تقليل السلوك الانتهازي للإدارة ومن ثم يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية.

المطلب الثاني: دوافع تبني التحفظ المحاسبي

يعد التحفظ المحاسبي إحدى الممارسات المحاسبية الجيدة عند إعداد القوائم المالية، وأكدت الدراسات بأن التحفظ المحاسبي كان موجوداً منذ زمن بعيد وزاد الاهتمام به مع مرور الوقت وهذا لأثره على قيمة الوحدة الاقتصادية، لهذا توجد دوافع لتبني التحفظ تتفق مع وجهات النظر لمستخدمي المعلومات المحاسبية، وللضرورة الملحة لأطراف أصحاب العلاقة للطلب على التحفظ، فجاء بسبب التضارب في المصالح بين المساهمين والدائنين وغيرهم وإدارة الوحدة الاقتصادية، إذ يريد كل طرف تحقيق مصالحه، لهذا نجد المساهمين يفضلون زيادة في الأرباح للحصول على التوزيعات أما المدراء يميلون في المبالغة بالمؤشرات في أدائهم المالي ليزيد ذلك من مكافأتهم وهم لا يرغبون في ممارسة التحفظ المحاسبي لأنه لا يشجع على الانخراط في هذا السلوك الانتهازي بسبب تأجيل الاعتراف بالأرباح لوقت تحققها والاعتراف بالخسائر بالوقت المناسب، وحدد(Boniface.David.O) وجود أربعة دوافع ومحددات رئيسية لتبني الوحدات الاقتصادية سياسات التحفظ المحاسبي وهي:²

¹ مزمل عوض طه أحمد، 2021، التحفظ المحاسبي وأثره على مؤشرات تقييم الأداء المالي للمصارف السعودية، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الرابع - العدد 36، ص: 7

² ضياء زامل خضير، علي جبار، 2023، ممارسات التحفظ المحاسبي وأثره على الاداء المالي في شركات قطاع الخدمات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الدراسات المستدامة، السنة الخامسة، المجلد الخامس، العدد الأول، الملحق 1، ص ص: 920-

أولاً: الدافع التعاقدى

تعد أهم التفسيرات الخاصة بالتحفظ والتي تعني الفصل بين الملكية والإدارة والتي تسعى كل منهما لتحقيق منافعتها الخاصة على حساب الاطراف الأخرى والعلاقة التعاقدية بين الدائنين والملاك والتي تحتوي على مجموعة من القيود التي تمنع الادارة من ممارسة السلوكيات الانتهازية لمصلحة الملاك على حساب المساهمين والدائنين.

وذكر (Watts) بأن الفائدة ترجع إلى الجهات الخارجية المتعاقدة والذي يعتبر أساس التحفظ المحاسبي وتعد اداة لمعالجة انعدام التماثل في المعلومات الناتجة عن تحيز الادارة باتجاه مصالحها الشخصية، لذلك وعن طريق تبني التحفظ المحاسبي في إعداد القوائم المالية سيساعد على التقليل من هذا التفاوت من خلال وضع قيود أكثر عند الاعتراف بالأرباح وستعكس على سلوك الدائنين والمستثمرين اذ يؤدي التحفظ المحاسبي للإنذار المبكر عن التعثرات المالية التي تهدد الاخلال بالعقد، أي سيقدم التحفظ ضمانات لقياس مدى إمكانية الوحدة الاقتصادية من السداد وسيمنح هذا التعاقد أصحاب الدين حق التقليل من أخطار عدم السداد.

ثانياً: دافع التقاضي

يساعد التحفظ المحاسبي الشركات على تجنب تحمل المزيد من التكاليف القضائية المحتمل أن تترتب على التعرض للمساءلة القضائية، وذلك من خلال تقييم الأصول بالنقص.

كما يقلص التحفظ الدعاوي القضائية التي تحيط بأنشطة زيادة حقوق الملكية، حيث يعتقد البعض أن الشركات التي تقوم بإصدار الأسهم تكون أكثر تحفظاً بالمقارنة بالشركات التي تقوم بزيادة التمويل من خلال الديون فقط.¹

ثالثاً : الدافع الضريبي

عند قيام الدول بفرض الضرائب على الأرباح في الشركات وهو الأمر الذي يدفع بهذه الشركات إلى استخدام ممارسات محاسبية متحفظة بصورة تمكنها من تقليل الضرائب أو تأجيلها، وبما أن الضرائب مبنية على الأرباح فهذا يبرر استخدام الشركات للتحفظ المحاسبي لما له من دور في تخفيض صافي الموجودات والأرباح لتقليل من ضريبة الدخل التي تفرض على الشركات.

وتكون لبعض القوانين الضريبية دور كبير في تخفيض أو زيادة التحفظ المحاسبي وهذا الأمر يؤدي إلى اتخاذ أحد الطرق المحاسبية التي يكون لها التأثير على مبلغ الدخل المعلن الذي يؤثر على قيمة الضريبة ومثال على ذلك بالرغم أن طريقة القسط المتناقص بالاعتراف بالاندثار تسهم في دعم التحفظ لكن نادراً ما يتم اقرارها في القوانين الضريبية، وقد يؤدي عدم استخدام الشركات للتحفظ المحاسبي من بعض الدول الى النتائج الضريبية التي لا يحمد عقباها حيث أن للتحفظ المحاسبي الأثر الكبير في إيرادات الدول عن طريق القياس والاعتراف بالإيرادات، وفيما يتعلق بآثار الضرائب على التحفظ المحاسبي بنوعيه (مشروط أو غير مشروط) نجد عامل الضرائب له تأثير في

¹ أرشا الغول، مرجع سبق ذكره، ص: 14

التحفظ غير المشروط ولا يؤثر على التحفظ المشروط وذلك لكون الشركات تطبق السياسات والمعايير المحاسبية الصارمة مقدما للتقليل الأرباح.¹

رابعاً: الدافع التنظيمي

يساهم التحفظ المحاسبي في تخفيض التكاليف السياسية التي يحتمل أن تترتب على تقييم الأصول بالزيادة مقارنة بتقييمها بالنقص نتيجة تطبيق المعايير المحاسبية والتشريعات الملزمة، كما يقترح هذا المبرر أن يساهم التدخل الحكومي في ترميط اعداد القوائم المالية في ميل الشركات نحو اتباع المزيد من ممارسات التحفظ المحاسبي .

وقد أكد البعض على ما سبق من خلال كشفهم عن أرباح الشركات العاملة في الدول التي تتمتع بوجود قانون عام وأحكام قضاء ومستوى جيد من التنظيم المهني تعتبر أكثر تحفظاً مقارنة بالشركات العاملة في الدول الأخرى.² هناك دوافع للقائمين بتنظيم المعايير والسياسات المحاسبية لتفضيل التحفظ المحاسبي حيث يواجه هؤلاء الانتقادات الكبيرة في حالة كون السياسات المحاسبية تؤدي للمبالغة في الأرباح والموجودات. فالتنظيم يوفر تبرير للقوائم المالية التي تقدمها الوحدات الاقتصادية المتحفظة وتكون للخسائر الناجمة المبالغة في التقدير للدخل والموجودات والتي لها اثر سلبي على المجتمع وهذا يبرر للمنظمين وواضعي المعايير بان يكونوا أكثر تحفظاً. ويمكن للمنظمين ان يبرروا لتحفظ الطرائق المحاسبية اذ تؤدي المبالغة في صافي الموجودات إلى مشاكل أكبر من صافي الموجودات المقومة بأقل من قيمتها وكمثال عن ذلك المغالاة في سوق الاسهم هو ما يمكن أن يحدث في حالة كون الطرق المحاسبية غير متحفظة وهذا سيدفع واضعي المعايير لأخذ ممارسة التحفظ المحاسبي بنظر الاعتبار. كذلك فإن الخسائر الناجمة نتيجة المبالغة في الدخل والمغالاة في صافي الموجودات تكون قابلة للاستخدام في مجالات سياسية وتكون أكثر وضوح من المكاسب الضائعة التي تنتج بسبب الموجودات المقيمة بأقل من قيمتها والدخل المخفض وهذه الخسائر توفر دوافع للمنظمين ولواضعي المعايير في ممارسة التحفظ.³

المطلب الثالث: المبررات المحاسبية للتحفظ المحاسبي

يستند التحفظ المحاسبي إلى مجموعة من المبررات التي تفسر اعتماده كأحد المبادئ الأساسية في المحاسبة، حيث جاءت نتيجة لاعتبارات عملية ومهنية تهدف الى حماية مستخدمي القوائم المالية من المخاطر المحتملة وعدم التأكد ومن هذا المنطلق سيتم التطرق إلى أهم المبررات التي تدعم تطبيق المبدأ وتبرز أهميته في البيئة المالية

الفرع الاول : أهداف التحفظ المحاسبي

تتمثل أهم أهداف التحفظ المحاسبي في النقاط التالية:⁴

- إظهار الأرباح الاقتصادية الحقيقية للشركة في التقارير المحاسبية؛

¹ ضياء زامل خضير، علي جبار، مرجع سبق ذكره، ص: 921

² رشا الغول، مرجع سبق ذكره، ص: 15

³ ضياء زامل خضير، نفس المرجع، ص: 922

⁴ زممل عوض طه أحمد، 2021، مرجع سبق ذكره، ص: 08

- تحقيق أقصى قدر من المنافع الإضافية وذلك عن طريق تطبيق التحفظ بطريقة تحقق أكبر فائدة ممكنة من المعلومات المحاسبية مثل زيادة المصداقية وتحسين التقارير وتعزيز ثقة المستخدمين للتقارير المالية بأقل تكلفة عن طريق استخدام التقديرات المحاسبية المتاحة دون اللجوء لدراسات مكلفة؛
- تمكين مستخدمي المعلومات المالية من المعلومات غير متماثلة الطلب؛
- يعد التحفظ المحاسبي من سياسات الممارسة المحاسبية منذ قديم السنين؛
- الحصول على معلومات حول المكاسب والخسائر التي تحتويها التقارير المالية؛
- نجد أن التحفظ المحاسبي هو المبدأ الأكثر نفوداً عند إجراء عمليات التقييم المحاسبية؛
- يعتبر التحفظ المحاسبي من السمات الأساسية للتقارير المالية؛
- يعطي التحفظ المحاسبي الطمأنينة لحملة السندات والمساهمين في مدى صحة تكلفة ديون الشركات؛
- يدعم التحفظ المحاسبي موثوقية البيانات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية .

الفرع الثاني: مزايا وعيوب التحفظ المحاسبي

لقد تباينت الآراء بين مؤيد ومعارض لسياسة التحفظ المحاسبي، بحيث يرى العديد من الخبراء أنه سلاح ذو حدين لتحقيقه العديد من المزايا والعيوب والتي نلخصها على النحو التالي:¹

أولاً: مزايا التحفظ المحاسبي

- يمكن اعتماد استراتيجية التحفظ المحاسبي إدارة الوحدات الاقتصادية من تحقيق عدد من المزايا لعل أهمها ما يلي:
 - تمثل استراتيجية التحفظ المحاسبي جزء من التكنولوجيا المستخدمة في حوكمة الشركات كحواجز الإدارة وعقود الشركات مع الأطراف الخارجية مثل عقود الدين ؛
 - المراقبة الأفضل على الإدارة العليا ؛
 - يقلل من مخاطر عدم التأكد ويحد من الإفراط في التفاؤل من قبل المدراء والمحاسبين عند تقييم أصول المؤسسة وربحياتها ؛
 - ينتج عنه معلومات محاسبية تتسم بالموضوعية؛
 - حماية الدائنين من أي توزيع غير مبرر ولا داع له لموجودات المؤسسة كتوزيعات الأرباح؛
 - توفير هامش أمان لحماية المحاسبين من مخاطر الإفصاح عن المعلومات غير صحيحة ؛
 - يساهم في تخفيض تكاليف التمويل ويجنب المؤسسة مخاطر الإفلاس؛
- التحفظ المحاسبي يوفر معلومات تتصف بالجودة من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية.

¹كرار سليم، 2017، ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين القرارات وتعزيز قيمة الشركة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14 - العدد 03، ص ص: 379-380

رغم الأهمية الكبيرة التي يحظى بها مبدأ التحفظ المحاسبي في تعزيز مصداقية القوائم المالية والحد من التفاؤل المفرط، إلا أن تطبيقه المبالغ فيه قد يؤدي إلى نتائج عكسية، إذ يمكن أن ينعكس سلبا على جودة المعلومات المحاسبية ويؤثر على دقة تقييم الاداء المالي، وهو ما يستدعي التطرق الى أبرز العيوب المرتبطة به كما يلي:¹

- عدم التناسق بينه وبين بعض مكونات الإطار الفكري للمحاسبة مثل خاصية صدق التمثيل والحيادة وقابلية المقارنة؛
- إظهار إيرادات ومصروفات المؤسسة بقيمة تختلف عن قيمتها الحقيقية مما يؤدي الى تشويه القوائم المالية؛
- ينتج عنه تضخم لدخل المؤسسة في السنوات اللاحقة بسبب التخفيض المتعمد لأصول الفترة الحالية؛
- المبالغة في تخفيض إيرادات وأصول المؤسسة وزيادة المصروفات ربما يلحق ضررا ببعض الاطراف ذوي العلاقة؛
- قد يستخدمه المحاسبين لحماية أنفسهم من التعرض المساءلة بغض النظر عن كونه يحقق أهداف المؤسسة؛
- يؤدي اتساع سياسة التحفظ إلى تكوين مخصصات والتزامات اعتباطية وغير متسقة؛
- من المعروف أن سياسة الحيطة والحذر هي نوع من التحيز في القياس المحاسبي وهو أمر يتعارض مع حيادة المعلومات، وللتحرر من التحيز يتطلب ان تكون المعلومات على اكثر قدر ممكن من الاكتمال؛
- لا يتفق مع خاصية الصدق في التعبير ويقصد بخاصية الصدق في التعبير وجود درجة عالية من التطابق في المقاييس (المعلومات) وبين الظواهر المراد التقرير عنها؛
- كذلك تتعارض هذه السياسة مع خاصية الثبات، الامر الذي تصبح معه المعلومات المحاسبية غير ملائمة لعقد المقارنات المختلفة.

يلاحظ أن هذه السياسة ينتج عنها قياسات غير متحفظة للدخل الدوري للوحدة المحاسبية، فنتيجة للتخفيض المتعمد لقيم الاصول يكون الدخل الخاص بالفترات المقبلة متضخما اكثر من الحقيقة .

لاشك أن التحيز سواء في اتجاه التحفظ أو في اتجاه عدم التحفظ يؤثر سلبا على مستوى جودة المعلومات المحاسبية ونتيجة لكل ما سبق ونظرا لأهمية خاصيتي الملائمة و الثقة في الاطار المفاهيمي فإنه من المتوقع أن تفقد سياسة الحيطة والحذر أهميتها التقليدية في النموذج المحاسبي.

وعليه يتضح أن ممارسة التحفظ المحاسبي من قبل المؤسسات له الكثير من الإيجابيات والسلبيات مثله مثل بقية الممارسات المحاسبية، ونرى أن مزايا التحفظ المحاسبي تركز بشكل جوهري على الحد من الممارسات الانتهازية وتخفيض التفاؤل المفرط لدى المحاسبين والمدراء في تقييم موجودات الشركة وبالتالي حماية مستخدمي القوائم المالية من التضليل، وتمكينهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية اعتمادا على قاعدة صلبة بعيدا عن المغامرة التي تلحق بهم أضرار مالية واقتصادية، وهذا ما يرجح كفة التحفظ المحاسبي على مختلف السلبيات التي قد ترافقه.

¹ عباس مهدي الشيرازي، 1990، نظرية المحاسبة، دار ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ص:204

المطلب الرابع: مقاييس ومؤشرات التحفظ المحاسبي

إن قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المحاسبية، يعتبر هدفا للباحثين والمحاسبين وهناك عدة طرق ومقاييس معتمدة في قياس التحفظ المحاسبي، وإن اختلفت في بعض الاحيان من حيث النتائج الا انها اعترفت بالأثر على المكاسب والخسائر في التقارير المالية وتحديد لها للأصول والأرباح المستحقة، وفيما يلي سندرج أهم نماذج القياس الأكثر شيوعا لقياس مستوى التحفظ المحاسبي :

- نموذج (Basu 1997) : يعتمد على العلاقة بين الأرباح وعوائد الاسهم.
- نموذج قيم صافي الأصول قدمته دراسة (Beaver and Ryan 2000).
- نموذج الاستحقاقات والذي قدمته دراسة (Givoly and Hayn 2000).
- نموذج نسبة الاحتياطي السري قدمته دراسة (Penman & Zhang 2003)¹.

الفرع الاول: نموذج (Basu 1997)، يعتمد على العلاقة بين الأرباح وعوائد الاسهم

تقوم الفكرة الاساسية لنموذج (Basu) للاستجابة غير المتماثل في الاعتراف بالأرباح والخسائر على أن السوق أسرع من النظام المحاسبي في الاستجابة للأخبار الجيدة والسيئة، حيث يصل إلى السوق معلومات عديدة ومن مصادر متنوعة، فينعكس أثر تلك المعلومات على صافي أصول الشركة، فالسوق الكفاء، يستجيب فورا لهذه المعلومات ويعكسها في الأسعار قبل الحصول على القوائم المالية .

في هذا الاطار يوضح (Basu) بأن عوائد السهم الموجبة خلال فترة زمنية معينة سوف تعكس الزيادة في صافي الأصول، بينما تعكس عوائد السهم السالبة خلال فترة زمنية معينة الانخفاض في صافي الأصول، إذ فسر (Basu) التحفظ المحاسبي بأنه تجسيد لميل المحاسبين لطلب درجة أعلى من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة كأرباح، وطلب درجة أقل من التحقق للاعتراف بالأخبار السيئة كمصاريف، وبناء على ذلك سوف تنعكس الأخبار السيئة في الارباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة، ونتيجة لذلك من المتوقع أن تكون الأرباح أكثر ارتباطا بحركات أسعار السهم في الأوقات التي تتسم بالأخبار السيئة مقارنة مع الأوقات التي تتسم بالأخبار الجيدة .

يبرر (Basu) وجهة نظره من خلال تقديم أدلة حول تلقى المنشأة أخبار تستجوب ضرورة تغيير تقديراتها المستقبلية بخصوص العمر الانتاجي لأصل ثابت، حيث أظهرت النتائج بأن انخفاض العمر الانتاجي للأصل، يترتب عنه ارتفاع في قسط الاهتلاك للأصل الثابت في السنوات المتبقية، لأنه من الناحية العلمية سوف توزع قيمة الاصل

¹ Basu, S. 1997, the Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings. Journal of Accounting and Economics , اطروحة دكتوراه، "قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل ، نقلا عن تيريرات أيمن، 2023، المدة له في القوائم المالية للشركات الجزائرية، ص ص: 38-39 جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

عل فترات زمنية أقصر فيسجل المحاسب الانخفاض في قيمة الاصل، وهوما يؤدي بدوره إلى انخفاض ارباح الفترات الحالية، ولكن دون حدوث تأثير على أرباح القنوتات المستقبلية.

بناء على ما سبق، يفترض (Basu) بأن الارباح تستجيب بشكل كامل وبسرعة أكبر للأخبار الجيدة والسيئة، وكلما زادت درجة التباين في توقيت الاعتراف كلما تدنت قيمة صافي الأصل .

يمكن توضيح هذا النموذج من خلال المعادلة التي استخدمها Basu 1997 و ذلك كما يلي ¹:

$$\frac{X_{it}}{P_{it-1}} = a_0 + a_1 DR_{it} + B O_{Rit} + B(R_{it} \times RD_{it}) + \varepsilon_{it}$$

X_{it} = ربحية الشركة i في الفترة t .

P_{it-1} = سعر السهم في بداية الفترة t للشركة i .

R_{it} = عائد السهم في بداية الفترة t للشركة i .

DR_{it} = متغير وهمي ويساوي 1 إذا كان عائد السهم في الأسواق المالية سالبا، ويساوي 0 إذا كان غير سالب.

$(R_{it} \times DR_{it})$ = معامل متغير يعكس الاستجابة الإضافية للأرباح للأخبار السيئة مقارنة بالأخبار الجيدة، ومن المحتمل أن يكون هذا المعامل ذو تأثير إيجابي على ربحية السهم في ظل التحفظ المحاسبي.

بالرغم من الانتشار الواسع لنموذج (Basu) للاستجابة غير المتماثلة، واستخدامه في العديد من الدراسات التي تناولت مفهوم التحفظ المحاسبي، إلا أن ذلك لا يعني أن النموذج لا يخلو من الانتقادات بسبب بعض نقاط الضعف الموجودة فيه.

الفرع الثاني: نموذج مقياس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (Beaver and Ryan 2000)

تتضمن القيم السوقية للأصول والخصوم التغير في صافي الأصول كل فترة، وهذه التغيرات لا تسجل بالكامل في الدفاتر المحاسبية ولا تنعكس في التقارير المالية، وفي ظل وجود التحفظ المحاسبي فإن الزيادة في قيم الأصول (المكاسب) التي لا يتوفر بشأنها قدر كاف من أدوات التحقق لا يتم تسجيلها في الدفاتر المحاسبية، ونتيجة لذلك فإن صافي الأصول تكون مقومة بأقل من قيمتها السوقية، ويعبر هذا الانخفاض في قيمة صافي الأصول عن مقدار التحفظ المحاسبي، ولقد قام الباحثون بتقدير هذا الانخفاض في تقييم الأصول، باستخدام مجموعة من النماذج التي تقوم بتقييم أسهم الشركة أو نسبة القيمة الدفترية لصافي الأصول (حقوق الملكية) إلى القيمة السوقية لها، أو العكس بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.²

¹ Basu, S. 1997, Op.cit, P4-5.

² تريريات أيمن، مرجع سبق ذكره، ص: 40

الفكرة الكامنة خلف استخدام مقياس القيمة الدفترية السوقية كمقياس للتحفظ المحاسبي هو أن النظام المحاسبي المتحفظ يميل إلى خفض القيمة الدفترية للشركة نسبة إلى قيمتها الاقتصادية الحقيقية، لذلك كلما انخفضت نسبة القيمة الدفترية كلما ذل ذلك على وجود درجة عالية من التحفظ المحاسبي والعكس صحيح¹.

إن فكرة استخدام مقياس القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية أو العكس كمقياس للتحفظ المحاسبي يعود تاريخها إلى النموذج الذي قدمته دراسة (Felthem and Olhosen) عام 1995، الذي يصف التحفظ المحاسبي بأنه يتجسد في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية ومقدار الفرق بينهما يسمى بالشهرة الموجبة (Good will)، حيث يؤكد كل من (Felthem and Olhosen) بأن الفرق بين القيمتين لا يساوي الصفر في المدى الطويل، ويعنى ذلك أن نظام المحاسبة المتحفظ يميل إلى خفض القيمة الدفترية الصافية للشركة مقارنة بقيمتها السوقية، واستخدم نموذج (Felthem and Olhosen 1995) في قياس درجة التحفظ الكامن في القيمة الدفترية لصافي الأصول لأحدى الفترات بمعامل تأثيرات تلك القيم على الأرباح غير العادية للفترة القادمة.²

بينما ركزت دراسة (beaver & Ryan) على ثلاثة طرق مسببة للتحفظ المحاسبي وهي الاهتلاك المعجل ومعالجة نفقات البحث والتطوير ومصاريف الدعاية والإعلان كمصروف، بالإضافة إلى تقييم المخزن بطريقة (LIFO) الوارد أخيرا الصادر أولاً، ويبرر الباحثان وجهة نظرهم باعتبار التحفظ المحاسبي مصدر التحيز، وبافتراض ثبات جميع العوامل الأخرى، فإن التحفظ المحاسبي يميل إلى تخفيض صافي القيمة الدفترية للشركة مقارنة بقيمتها الحقيقية لذلك استخدم الباحثان (Beaver & Ryan) مقياس القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لفحص قيمة سهم الشركة بمقارنة قيمته الدفترية مع القيمة السوقية. ويتم حساب القيمة الدفترية من خلال قسمة مجموع حقوق الملكية مطروحا منها السهم الممتازة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها، بينما تتمثل القيمة السوقية في سعر الاغلاق للسهم في السوق في نهاية السنة .

ويمكن تلخيص معادلة الانحدار لنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية وفقا للمعادلة التالية:³

$$Btm_{it} = \alpha_t + \alpha_i + \sum_{j=0}^n B_j ROE_{it-j} + E_{it}$$

حيث:

Btm_{it} = نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للشركة i في الفترة t.

¹ إسماعيل قزال، وآخرون، 2019، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة الجزائرية،

Global Journal of Economics and Business، المجلد 6 - العدد 3، ص: 922

² عبد الحليم عوض، 2018، أثر التغير في مستوى الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية على عدم تماثل المعلومات في الشركات

المدرجة بالبورصة المصرية، ماجستير، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، ص: 631

³ beaver, H. W, & Ryan, G. S. 2000. Biases and Lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book return on equity. Journal of Accounting Research , 38 (1), p134

$$ROE_{it-j} = \text{العائد على حق الملكية خلال فترات سابقة للفترة } t.$$

$$B_j = \text{معامل الانحدار للعائد على حق الملكية.}$$

أشارت العديد من الدراسات على غرار دراسة (Zhang) بأنه كلما زادت القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية عن الواحد الصحيح خلال فترة زمنية محددة، كلما ذل على استخدام الشركة لسياسات محاسبية متحفظة نحو الاعتراف بالمصروفات والخسائر وتأجيل الاعتراف بالأرباح والإيرادات.¹

الفرع الثالث: نموذج الاستحقاقات: والذي قدمته دراسة (Givoly and Hayn 2000)

يعني التحفظ المحاسبي أن المكاسب تميل إلى أن تكون أكثر استمرارية (persistent) من الخسائر، نظراً لأن القوائم المالية لا تعترف بالزيادات غير المتحقق منها (unverifiable)، في صافي الأصول (المكاسب) في وقت حدوثها، وإنما تعترف بها خلال الفترات المستقبلية عندما تتحقق التدفقات النقدية التي تؤكد هذه الزيادات مثلاً إذا زادت قيمة أصل بسبب أنه من المتوقع أن يتحقق عنه تدفقات نقدية إضافية مستقبلية، فإن المكاسب سوف يتم الاعتراف بها في المستقبل عندما تتحقق هذه الزيادة في التدفقات النقدية بالفعل، ويعني أن المكاسب تميل إلى أن تكون أكثر استمرارية، وحيث أن الشركات ذات أرباح موجبة والزيادات في الأرباح تميل إلى أن تكون أكثر استمرارية.²

فقد اقترح الباحثان (Givoly and Hyan) مقياساً للتحفظ المحاسبي يركز على المستحقات غير التشغيلية كمجموعة فرعية من القيمة الدفترية، والأساس المنطقي من وراء استخدام المستحقات غير التشغيلية هو أن التحفظ المحاسبي يستخدم آلية المستحقات كي يؤجل الاعتراف بالإيرادات والمكاسب الاقتصادية، ويجعل الاعتراف بالمصروفات والخسائر المحتملة، ومن خلال تأخير المكاسب وتعجيل الخسائر، تصبح مستويات المستحقات غير التشغيلية المتراكمة بشكل تدريجي أكثر فأكثر سالبة.

كما ركزت الدراسة على قياس التحفظ عن طريق المستحقات غير التشغيلية باستخدام عينة مكونة من 896 شركة مدرجة في قاعدة البيانات (Compustat) وللفترة الممتدة من 1995م إلى 1998م، حيث تم حساب المستحقات غير التشغيلية عن طريق طرح المستحقات التشغيلية من إجمالي المستحقات، وأظهرت النتائج بأن إجمالي المستحقات التشغيلية قد ارتفع خلال نفس الفترة على أساس الصافي ونتيجة لذلك لم تكن الزيادة في إجمالي المستحقات التشغيلية كبيرة بما فيه الكفاية لتعويض الانخفاض في المستحقات غير التشغيلية، لذلك انخفض حجم المستحقات الكلية، كما بينت نتائج الدراسة بأن التحفظ المحاسبي يحفظ الأرباح المعلنة على مدار الزمن وأشار الباحثان بأن هذه الإشارة وحجم المستحقات السالبة المتراكمة يمكن أن تكون بمرور الزمن مقياساً حقيقية للتحفظ المحاسبي، وبالتالي رأى كل من (Givoly and Hyan) بأن وجود مستحقات غير تشغيلية متراكمة على مدار فترة

¹ beaver, H. W, & Ryan, G. S. Op.cit.P134.

² حميدة محمد عبد الحميد، 2013، قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة، مجلد 1 - العدد 2، ص: 149

من الزمن مؤشر واضح على أن الشركات تطبق سياسات محاسبية متحفظة وأن أي تغيير في المستحقات غير التشغيلية يعد بمثابة تغيير في معدل درجة التحفظ المحاسبي.

يمكن تلخيص نموذج المستحقات السالبة في المعادلة الآتية:

$$NA = TACC - OPACC$$

حيث:¹

NA = المستحقات غير التشغيلية (المستحقات السالبة)

TACC = إجمالي المستحقات و تحسب كالتالي :

(صافي الدخل + الإهلاك) - التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .

OPACC = المستحقات التشغيلية و تحسب كالتالي:

(التغير في المخزون + التغير في المدينون + التغير في الأصول المتداولة الأخرى) - (التغير في الدائنون + التغير في الخصوم المتداولة الأخرى)

الفرع الرابع: نموذج نسبة الاحتياطي السري قدمته دراسة (Penman & Zhang 2002)

أشارت دراسة (Penman & Zhang 2002) بأن التحفظ المحاسبي هو تطبيق متحيز للمحاسبة في ظل منهج التكلفة التاريخية، والذي يترتب عنه تقييم عناصر الميزانية بأقل من قيمتها غير المتحيزة، وبناء على ذلك عرف الباحثان التحفظ المحاسبي بأنه ينطوي على اختيار الطرق والتقديرات المحاسبية التي تجعل القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة متحفظة نسبياً .

وقد استخدمت العديد من الأدبيات المحاسبية مدخل الميزانية العمومية ليس فقط لتحديد تعريف التحفظ المحاسبي بل لقياسه أيضاً، حيث تعتبر دراسة (Penman & Zhang) أول دراسة قامت بتطوير نموذج (C-Score) والذي يهدف إلى قياس تأثير التحفظ المحاسبي على الميزانية العمومية، وذلك بالنظر إلى الاحتياطات الخفية إلى صافي الأصول التشغيلية، حيث يفترض هذا النموذج أن التحفظ المحاسبي قد يؤدي إلى تكوين احتياطات سرية، وبالتالي يمكن قياس درجة التحفظ المحاسبي من خلال المبلغ المكون من هذه الاحتياطات السرية، كما يفترض النموذج أيضاً أنه كلما ارتفعت نسبة الاحتياطات السرية كلما ارتفعت درجة التحفظ المحاسبي والعكس صحيح، وبالرغم من أنه لا يتم الإفصاح عن الاحتياطات السرية بشكل صريح من طرف الشركات، غير أنه يمكن تقديرها من قبل الباحثين بأنفسهم باستخدام طريقتين²:

الطريقة الأولى: تستخدم نسبتي هما

¹ Givoly, d., & Hayn, C, 2000. Op.cit, 29 (3), P: 287-320

² Penman, S. H., & Zhang, X.-J. 2002. Accounting Conservatism the Quality of Earnings, and Stock Returns. The Accounting Review, 77 (2), P:240

- نسبة مصاريف البحث والتطوير إلى المبيعات.
- نسبة مصاريف الدعاية والإعلانات إلى المبيعات.

وذلك كمؤشر عن مستوى الاحتياطات الخفية .

الطريقة الثانية: تم تطويرها من قبل (Penman & Zhang) وهي الطريقة الأكثر شيوعا والأكثر تعقيدا لقياس الاحتياطات الخفية وذلك على النحو التالي :

$$C_{it} = \frac{ER_{it}}{NOA_{it}}$$

حيث:¹

ER_{it} = تمثل الاحتياطات السرية المكونة عن طريق التحفظ المحاسبي للشركة i خلال الفترة t.
 NOA_{it} = صافي الأصول التشغيلية وتحسب كآلاتي:

(القيمة الدفترية للأصول التشغيلية - القيمة الدفترية للخصوم التشغيلية) باستثناء الأصول والخصوم المالية.
 ويمكن حساب الاحتياطات السرية ER_{it} من خلال المعادلة التالية :

$$ER_{it} = INV_{it} + RD_{it} + ADV_{it}$$

حيث:

INV_{it} = المخزون الاحتياطي للشركة i في الفترة t.

RD_{it} = احتياطي البحث والتطوير للشركة i في الفترة t.

ADV_{it} = احتياطي الإعلانات للشركة i في الفترة t.

المبحث الثاني: الأداء المالي للمؤسسة

يحظى الأداء المالي في الشركات والمؤسسات بكافة أنواعها باهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين والاداريين والمستثمرين لأن الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرارية، ويعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسية للشركات حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة الشركات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الاهداف المحددة سابقا.

وهو أداة للحكم الموضوعي على كفاءة المؤسسات وعلى مستوى انشطتها ومدى تحقيق الاهداف بفعالية من أرقام وجوانب مادية قابلة للقياس الدقيق خلال معايير معينة مثل الربحية، السيولة، النشاط، الرفع المالي والتوزيعات.

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على مفهوم الأداء المالي وأهميته والعوامل المؤثرة عليه بالإضافة إلى التعرف على مؤشرات قياسه ومعرفة كيف يمكن ان تؤثر أدوات (مؤشرات) على الأداء .

¹Penman, S. H., & Zhang, Op.cit, P: 240

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي للمؤسسة

يعد الأداء المالي من المفاهيم الأساسية في تقييم وضعية المؤسسة، حيث يعكس مدى كفاءتها في استخدام مواردها وقدرتها على تحقيق نتائج مالية ايجابية، وتبرز أهميته في كونه أداة تساعد على قياس نجاح المؤسسة واستمراريتها كما يساهم في دعم عملية اتخاذ القرار، سيتم في هذا المطلب التطرق الى تعريف الأداء المالي، أهميته وأهدافه.

الفرع الأول : تعريف الأداء المالي

التعريف الأول: يشير مفهوم الأداء المالي الى تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق بتدنية التكاليف وتعظيم الايرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء.¹

التعريف الثاني: كما يعرف الأداء المالي "بمدى قدرة المؤسسة على الاستغلال لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة من خلال معلومات ملائمة وطريقة تحليل عملية وعلمية في بناء المؤشرات.²

التعريف الثالث: وعرف ايضاً بأنه قدرة الوحدات الاقتصادية على الاستفادة من القرارات والاستراتيجيات الاستثمارية التشغيلية لتحقيق الأهداف الموضوعة.³

التعريف الرابع: يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية، وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.⁴

التعريف الخامس: ويرى بعض الباحثين في مجال المالية بأن الأداء المالي هو تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لتحديد الانحرافات والمشاكل التي تواجه المؤسسة وتحديد مواطن القوة والضعف بغية تجنبها في المستقبل، وغالباً ما يتأثر بالعديد من العوامل مثل: ملكية الدولة، الرفع المالي والحجم. وتم تعريفه بأنه مدى قدرة الشركة على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق الأهداف التي حددتها مسبقاً، وذلك من خلال العمل على تخفيض التكاليف وزيادة الايرادات والأرباح.⁵

¹ موسى بن البار، أمين بوساق، 2019، نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية عينة من المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04- العدد 01، ص: 63

² موسى بن البار، أمين بوساق، 2019، نفس المرجع، ص: 63

³ ضياء زامل خضير، علي جبار عبد 2023، مرجع سبق ذكره، ص: 923

⁴ محمد محمود الخطيب، 2009، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان الاردن ص: 45

⁵ خديجة بن ناصر، ابراهيم براهيمية، 2025، أثر تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي في المؤسسة، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 11- العدد 1، ص: 94

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي للمؤسسة

يعد الأداء المالي من ابرز المؤشرات التي تعكس الوضعية الاقتصادية الحقيقية للمؤسسة، إذ يمكن من تقييم مدى قدراتها على تحقيق الارباح، وضمان الاستمرارية، ومواجهة مختلف التحديات، كما يسهم في توجيه القرارات الادارية والاستثمارية مما يجعله عنصراً أساسياً في الحكم على كفاءة وفعالية تسيير الموارد داخل المؤسسة وتبرز أهمية الأداء المالي من خلال:¹

- إن عملية الأداء المالي تساعد في توضيح المركز الاستراتيجي للوحدة الاقتصادية ضمن الاطار البيئي التي تعمل فيه وتساعد ايضاً في تعزيز المركز عن طريق التطوير وإجراء التغييرات؛
- يعد مقياس مهم لمدى نجاح الوحدات الاقتصادية عن طريق سعيها لمواصلة انشطتها من اجل تحقيق الاهداف؛
- يحقق التنسيق بين كافة أنشطة الوحدات الاقتصادية وكذلك التنسيق بين الادارات والمستويات الإدارية كافة؛
- الكشف عن المساوئ والاسراف في استخدام الأموال بالإضافة لشكليات العمل التي تتنافى مع الاسس والقواعد السليمة للأداء؛
- يعد مقياس لمدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها؛
- يعمل على معرفة نقاط الضعف في الوحدة الاقتصادية وتشخيصها ومعالجتها وتحديد نقاط القوة وتعزيزها؛
- اعداد الارضية المناسبة التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات المناسبة؛
- يعتبر وسيلة لإقناع الدائنين بتقديم الوسائل المناسبة للتمويل وبشروط مناسبة.

الفرع الثالث : اهداف الأداء المالي

هناك العديد من الأهداف التي تجعل الوحدات الاقتصادية مهمة بمؤشرات الأداء المالي، فهي توفر عملية موثوقة لتحديد ما إذا كان نظام الوحدة الاقتصادية الحالي يعمل بشكل جيد أم لا، وفي اقتصاد اليوم هناك طلب متزايد على الشفافية والتدقيق في ممارسات الأعمال، وهذه الأهداف تعزز استخدام الشركة للبيانات والنتائج التشغيلية كوسيلة لإثبات أدائها، وفيما يأتي أهم أهداف قياس الأداء المالي:²

- تقديم ملاحظات على جودة وكفاءة العمل؛
- دعم عملية اتخاذ القرار وزيادة قدرة الإدارة على التركيز على أهم الأمور؛
- المساعدة في زيادة قدرة المديرين على فهم وقياس الأداء؛
- دعم وتحديد المسؤولية والتشجيع على المساءلة والإنسناد؛
- خلق تواصل فعال بين الموظفين والمديرين عن طريق توفير لغة مشتركة بينهم؛
- توفير طريقة لمعرفة ما إذا كانت الخطة الاستراتيجية تعمل بشكل جيد أم لا.
- يوفر أساساً للوحدات الاقتصادية لتقييم مدى تقدم نتائجها نحو الأهداف المحددة مسبقاً، وقياس فعاليتها وكفاءتها بشكل مستمر، وفقاً للاستراتيجية التشغيلية والموارد البشرية والمعلومات والتسويق والأنظمة المالية؛

¹ ضياء زامل خضير، علي جبار عبد، مرجع سبق ذكره، ص: 923

² ضياء زامل خضير، علي جبار عبد، نفس المرجع، ص: 924

- تقديم الدعم والتعزيز للوحدات الاقتصادية من أجل تخصيص مواردها في أنشطة محسنة وجذابة؛
- يتركز الاهتمام على قدرة الوحدة الاقتصادية على توفير السيولة والربحية والاقتراض مع الأخذ بعين الاعتبار قرارات الاستثمار والمخاطر المرتبطة بها.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الأداء المالي للمؤسسة

يعتبر قياس الأداء المالي خطوة أساسية لفهم مدى كفاءة وفعالية المؤسسة في استغلال مواردها وتحقيق أهدافها، ولتحقيق ذلك تعتمد المؤسسات على مجموعة من المؤشرات المالية التي تساعد في تحليل النتائج وتقييم الوضعية المالية بشكل دقيق، مما يمكن من اتخاذ قرارات رشيدة وتحسين الأداء مستقبلاً، ويعتبر التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي تسعى إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة وتتمثل في:

الفرع الأول: مؤشرات التوازن المالي

أولاً- رأس المال العامل: هو عبارة عن الهامش الذي تحتفظ به المؤسسة في شكل سيولة ويمكن اللجوء إليه لتغطية الاحتياجات الطارئة ويمكن حسابه: رأس المال العامل $FR = (\text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة})$

أو رأس المال العامل $FR = (\text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة})$.¹

ويعتبر رأس المال العامل من المؤشرات المهمة للتوازن المالي، إذ يمثل هامش الأمان الذي تتوفر عليه المؤسسة لتغطية احتياجات التمويل وله ثلاث حالات:

- **الأصول المتداولة < الخصوم المتداولة:** وهذا يعني أن رأس المال العامل < 0 وهذا يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء الشركة وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها. كما تلجأ الشركة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال .

- **الأصول المتداولة = الخصوم المتداولة:** وهنا رأس المال العامل $= 0$ يعني أن الشركة قادرة على الوفاء بديونها في تواريخ استحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.

- **الأصول المتداولة > الخصوم المتداولة:** وهذا يعني أن رأس المال العامل > 0 مما يجعل الشركة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل القصير مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي، لكن بالمقابل هذا يدل أيضاً على أن هناك جزء من الأصول الثابتة ممول من طرف الديون القصيرة الأجل وهذا ليس توظيفاً عقلانياً للشركة.²

ثانياً- **احتياج رأس المال العامل BFR :** وهو مؤشر آخر مكمل لرأس المال العامل، وينتج عن دورة الاستغلال تدفقات نقدية داخلية وخارجية، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:³

¹ كلاش مريم، بهلول نور الدين، 2021، دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مجمع

صيدال -مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11-العدد 03، ص: 442

² عبد المالك مسعي محمد، 2024، المؤشرات الحديثة لتقييم الاداء المالي والتنبؤ بالفشل للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كلية العلوم

الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، دكتوراه، جامعة تلمسان، ص ص: 32-33

³ كلاش مريم، بهلول نورالدين، نفس المرجع، ص: 442

احتياج رأس المال العامل الاجمالي = احتياجات الدورة - موارد الدورة

احتياج رأس المال العامل = (المخزونات + مدينو الاستغلال + مدينو خارج الاستغلال) - (ديون الاستغلال + ديون خارج الاستغلال).

ويمكن تفسير مؤشر BFR حسب الحالات التالية:

- احتياجات رأس المال العامل موجب $bfr > 0$: وجود احتياجات لتمويل دورة الاستغلال.
- احتياجات رأس المال العامل السالب $bfr < 0$: وجود فائض في موارد التمويل.
- احتياجات رأس المال العامل معدوم $bfr = 0$: هذا يعني قدرة موارد الدورة على تغطية احتياجاتها بصورة متكافئة دون الاحتفاظ بهامش.

ثالثا- **الخزينة الصافية**: وتعرف بأنها الفائض من رأس المال العامل الصافي الإجمالي بعد تغطية احتياجات رأس المال العامل أوهي الفرق بين الخزينة الموجبة والخزينة السالبة:¹

وهي أيضا الأموال الموضوعة تحت تصرف المؤسسة لدورة معينة أوهي صافي القيم الجاهزة والتي تستطيع المؤسسة التصرف فيها، ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي - الاحتياج في رأس المال العامل.²

وتعرف بأنها الفائض من رأس المال العامل الصافي الإجمالي بعد تغطية احتياجات رأس المال العامل، أوهي الفرق بين الخزينة الموجبة والخزينة السالبة.

*** الخزينة الصافية TN = خزينة الأصول - خزينة الخصوم .**

وهناك ثلاث حالات للخزينة:

- $TR > 0$: وهي حالة الخزينة أكبر من الصفر يمكن تفسير هذه الحالة بتحديد المؤسسة لأموالها مما يطرح عليها مشكلة الربحية أو ما يسمى بتكلفة الفرصة البديلة، وهنا يتوجب عليها معالجة الوضعية وذلك عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

- $TR < 0$: وهنا يمكن القول أن المؤسسة في حالة عجز بمعنى عدم قدرتها على تسديد ديونها في آجالها المحددة، وهذا يطرح مشكلة تتمثل في وجود تكاليف إضافية مما يضع المؤسسة في حالات إما المطالبة بحقوقها الموجودة لدى الغير أو الاقتراض من البنوك، أو التنازل عن بعض استثماراتها دون أن يؤثر ذلك على الطاقة الانتاجية لها.

- $TR = 0$: وهي الحالة المثلى للمؤسسة، فالوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الامثل للموارد المتوفرة للمؤسسة وفق الامكانيات المتاحة عن طريق تقادي مشكل عدم التسديد، ومن تم التحكم في سيولة المؤسسة دون أن يؤثر ذلك على الربحية.³

¹ عبد المالك مسعي محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 33

² كلاش مريم، بهلول نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 442

³ عبد المالك مسعي محمد، نفس المرجع، ص: 34

*الجدول رقم (02) يبين مختلف مؤشرات التوازن المالي

الحالات	معادلات التوازن	
الأصول المتداولة < الخصوم المتداولة: يعني أن رأس المال العامل < 0 وهذا يدل على وجود فائض سيولة	FR = (الأموال الدائمة - الأصول الثابتة) أو رأس المال العامل (FR) = (الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة)	رأس المال العامل (FR)
الأصول المتداولة = الخصوم المتداولة: يعني القدرة على الوفاء بالديون		
الأصول المتداولة > الخصوم المتداولة: أي أن رأس المال العامل > 0، مما يجعل الشركة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل القصير.		
BFR > 0: وجود احتياجات لتمويل دورة الاستغلال	* احتياج رأس المال العامل الاجمالي (BFR) = احتياجات الدورة - موارد الدورة * احتياج رأس المال العامل (BFR) = (المخزونات + مدينو استغلال + مدينو خارج الاستغلال) - (ديون الاستغلال + ديون خارج الاستغلال)	أحتياج رأس المال العامل (BFR)
BFR > 0: وجود فائض في موارد التمويل		
BFR = 0: يعني قدرة الدورة على تغطية احتياجاتها		
TR > 0 في حالة فائض أو ربحية	TN = خزينة الأصول - خزينة الخصوم	الصافية (TN) الخزينة
TR < 0 في حالة عجز (عدم القدرة على تسديد الديون)		
TR = 0 الحالة المثلي للمؤسسة		

من اعداد الطالبة: بناء على ما تقدم في مؤشرات التوازن المالي

إلى جانب مؤشرات التوازن المالي يهتم المحللون بثلاث مؤشرات رئيسية لفهم وضع السوق المالي من خلال:¹

- العائد على حقوق الملكية (ROE): يعبر عن العائد الذي يحققه المالكون مقابل أموالهم المستثمرة في الشركة، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية/حقوق الملكية

- معدل العائد على الأصول (ROA): ويعبر عن كفاءة الشركة في استخدام أصولها لتحقيق الأرباح، كلما ارتفعت النسبة، زادت كفاءة الاستغلال، ويتم حساب هذه النسبة وفق ما يلي:

العائد على الأصول = صافي الأرباح / إجمالي الأصول قبل طرح الإهلاكات المتراكمة

- ربحية السهم (EPS): وهي صافي الربح المنسوب لكل سهم عادي خلال فترة مالية وهي نصيب السهم الواحد من أرباح بالشركة وتحسب بالعلاقة:¹

¹مبروكي مروة، 2024، مساهمة بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مجمع صيدال، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص: 28

ربحية السهم = صافي الربح ÷ عدد الاسهم

الفرع الثاني: مؤشرات الأداء المالي باستخدام النسب المالية والمردودات

أولاً - تحليل النسب المالية

أ-نسب السيولة: تقيس نسب السيولة مدى قدرة الشركات على سداد التزاماتها القصيرة الأجل، ومن أهم هذه النسب ما يلي:²

- نسبة التداول = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل.
 - نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - المخزون) / الديون قصيرة الأجل.
 - نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الديون القصيرة الأجل.
- وتتبع أهمية السيولة في كونها تمثل أهمية خاصة لكل من الادارة الداخلية وكذلك الاطراف الخارجية مثل المقرضين وحملة الاسهم، أي أن هناك كثير من الشركات الربحية إلا أنها تعاني من مشاكل السيولة،³ بحيث أن هذه الشركات لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها كاملة في مواعيد استحقاقها، وإن استمرار مثل هذه المشاكل يمكن أن يؤدي إلى اختفاء هذه الشركات من دنيا الأعمال، لذا فإن الهدف الرئيسي للسيولة يتمثل في دور المدافع عن تأمين بقاء واستمرار الشركات في الأجل الطويل خصوصاً في الأسواق المالية.⁴

ب-نسب النشاط: وتتمثل في معدل دوران مجموع الأصول ومعدل دوران الأصول الثابتة ومعدل دوران الأصول المتداولة، وتشير إلى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لتوليد الأرباح من خلال مقارنة رقم الأعمال المحققة لأنواع من الأصول.

• معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / متوسط مجموع الأصول.

• معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / متوسط مجموع الأصول الثابتة.

ج-نسب المديونية: وتشير إلى الأموال التي اعتمدتها المؤسسة من مختلف المصادر الخارجية لتمويل عملياتها وتتمثل في النسب التالية :

- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = إجمالي الديون / إجمالي الأصول .
- نسبة الديون إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون / إجمالي حقوق الملكية.
- نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية = ديون طويلة الأجل / إجمالي حقوق الملكية.
- نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية = ديون قصيرة الأجل / حقوق الملكية.

د-نسب التمويل: وتتمثل في النسب التالية:

- نسبة التمويل الدائم = أموال دائمة / الأصول الثابتة.
- نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.

¹ مزمل عوض طه أحمد، مرجع سبق ذكره، ص:10

² كلاش مريم، بهلول نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 442

³ الخطيب، محمد محمود، 2009، الأداء المالي وأثره على عوائد الشركات المساهمة، عمان، الاردن، دار حامد للنشر والتوزيع ص: 63

⁴ الخطيب محمد محمود، نفس المرجع، ص: 63

- نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون.

ثانياً- تحليل مؤشرات المردودية: وتتمثل في النسب التالية :

- نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة العملياتية / مجموع الأصول.
- نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.
- أثر الرافعة المالية = المردودية المالية / المردودية الاقتصادية.¹

*الجدول رقم (03) يبين مختلف النسب المالية والمردودات

النسب المالية	نسبة السيولة	نسبة التداول = الأصول المتداولة ÷ الديون قصيرة الأجل.
		نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - المخزون) ÷ الديون قصيرة الأجل
		نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة ÷ الديون قصيرة الأجل.
	نسب النشاط	معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال ÷ متوسط مجموع الأصول
		معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال ÷ متوسط مجموع الأصول الثابتة
	نسب المديونية	نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = إجمالي الديون ÷ إجمالي الأصول
		نسبة الديون إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون ÷ إجمالي حقوق الملكية
		نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية = ديون طويلة الأجل ÷ إجمالي حقوق الملكية
		نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية = ديون قصيرة الأجل ÷ حقوق الملكية
	نسب التمويل	نسبة التمويل الدائم = أموال دائمة ÷ الأصول الثابتة
		نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة
		نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون
	مؤشرات المردودية	نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة العملياتية ÷ مجموع الأصول
		نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة
		أثر الرافعة المالية = المردودية المالية ÷ المردودية الاقتصادية

من اعداد الطالبة: بناء على ما تقدم في مؤشرات الأداء المالي باستخدام النسب المالية والمردودات

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

يتأثر الأداء المالي للمؤسسة نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل المتداخلة التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على قدرتها في تحقيق أهدافها المالية، وتتباين هذه العوامل بين داخلية وخارجية ومن ثم فإن دراسة هذه العوامل تعد ضرورية لفهم محددات الأداء المالي ويساعد على تشخيص نقاط القوة والضعف، واتخاذ قرارات من شأنها تحسين النتائج المالية وتحقيق الأهداف المسطرة وتتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي بالتالي:²

¹ كلاش مريم، بهلول نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 443

² الخطيب محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص: 48-50

الفرع الاول: العوامل الداخلية

أولاً- الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية وهي الوظائف الإدارية في الشركات، والتمايز الرأسي وهو عدد المستويات الإدارية في الشركات، وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي تنتج عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمان الموصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

ثانياً- المناخ التنظيمي:

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرارات وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم ادراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياته ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، وأما اتخاذ القرار فهو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

ثالثاً- التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، وتكون وفقاً للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لا بد لهذه الشركات من التكيف معها واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.¹

¹ الخطيب محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص: 48-50

يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها إجمالي الموجودات، إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات، إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلباً فقد يشكل الحجم عائقاً على أداء الشركات حيث أنه بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيداً ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وإيجابياً من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وتبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.¹

الفرع الثاني: العوامل الخارجية

تشمل مجموعة المتغيرات والقيود والمواقف التي هي بمنأى على رقابة المؤسسة، وبالتالي فهي تمثل محيط المؤسسة بمختلف أبعاده، وفي الحقيقة لا يتوقف دور المؤسسة تجاه آثار هذه العوامل عند العمل على تقليص مخاطرها فحسب بل يتعدى إلى خلق الفرص التي تسمح أو تساعد على تحقيق الأهداف، ولذلك فإن اختلاف درجة الكفاءة أو نجاح المؤسسات في تحقيق أهدافها أو بالأحرى رفع مستويات أدائها يرجع في جانب منه إلى قدرتها على التكيف مع متغيرات عوامل محيطها فرصاً كانت أو مخاطر، خاصة وأن أهمية المحيط الخارجي وتأثيره على المؤسسة يزداد كلما تميزت عوامله بعدم الثبات، التعقد، تنوع الأسواق والعذوانية.

ويمكن تقسيم هذه العوامل حسب طبيعتها إلى عوامل اقتصادية أو عوامل اجتماعية، أو عوامل تكنولوجية أو عوامل سياسية وقانونية، وإن كان هذا التقسيم صعب الضبط لأن كثيراً من العوامل يمكن أن تنتمي إلى أكثر من مجموعة كأنماط الاستهلاك مثلاً التي يمكن أن تندرج ضمن العوامل الاقتصادية وفي الوقت نفسه ضمن المميزات الثقافية للمجتمع.

أولاً-العوامل الاقتصادية: وهي الأكثر انعكاساً على الأداء وذلك نظراً لطبيعة نشاط المؤسسة من جهة ولكون المحيط الاقتصادي عموماً يمثل مصدر مختلف مواردها ومستقبل منتجاتها من جهة أخرى، وهي بدورها تنقسم في شموليتها إلى عوامل اقتصادية عامة (Macro) كالفلسفة الاقتصادية للدولة، معدلات نموها الاقتصادي، سياسات التجارة الخارجية، معدلات التضخم، أسعار الفائدة... إلخ. وأخرى قطاعية كوفرة المواد الأولية، الطاقة، درجة المنافسة، هيكل السوق، دورة حياته، الأيدي العاملة المؤهلة، مستوى الأجور في القطاع... إلخ، وتتميز العوامل القطاعية عن العامة بتأثيرها المباشر على أداء المؤسسة وفي الأجل القصير نسبياً، إذ أن حدة المنافسة مثلاً قد تجعل المؤسسة في وضعية حرجية نوعاً ما وهو ما ينعكس مباشرة على أدائها وفي أجل أقصر نسبياً، في حين تكون آثار الفلسفة الاقتصادية غير مباشرة وفي أجل طويل، وكذلك بالنسبة للمواد والطاقة، فإن تذبذبها بين الوفرة والندرة النسبية وفي فترات قصيرة يجعل هذا العامل يتأرجح بين الفرصة والخطر وبالتالي تحسين أو تخفيض الأداء.

¹ الخطيب محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص: 51

ثانيا- العوامل الاجتماعية والثقافية

على الرغم من صعوبة تحديد إطار هذه العوامل فإن هناك من المفكرين من حاول حصرها حيث يرى (Koontz et O'Donnel) أن الأولى تتكون من المواقف والرغبات ومستوى الذكاء والتربية وقناعات وعادات الأفراد الذين يكونون مجموعة أو مجتمعا ما، في حين يرى (G.Bressy) أن الثانية تتضمن "نماذج الحياة والقيم الأخلاقية والفنية والنتائج الفكرية للمجتمع الذي تقع فيه المؤسسة. وعلى كل تبقى هذه العوامل أوسع من أن تحصر أو تضبط وإنما تبقى "دراسة الإطار الثقافي والاجتماعي تساعد على فهم وتفسير المواقف الاجتماعية المختلفة والاتجاهات والأهداف التي يؤمن بها الأفراد"، فانتشار الأمية مثلا يعني محدودية القراءة والمتقنين مما يحد من فعالية الإشهار وبالتالي أداء المؤسسة، كذلك الضوابط الاجتماعية كثيرا ما تقف عائقا أمام انتشار منتجات المؤسسة مما ينعكس سلبا على أدائها.

ثالثا -العوامل السياسية والقانونية

وتعتبر عنصرا هاما بالنسبة للمؤسسة بفرضها ومخاطرها وانعكاسات تغيراتها السريعة والمفاجئة على أدائها، ونذكر من بين هذه العوامل الاستقرار السياسي والأمني للدولة، السياسة الخارجية، انتشار الأحزاب السياسية، المنظومة القانونية، أحكام وقرارات المحاكم... الخ.

وبما أن تغيرات هذه العوامل هي من إفرازات الحسابات السياسية فإن المؤسسات الاقتصادية أصبحت في كثير من الدول حتى المتقدمة منها تتدخل لتكييف تغيرات هذه العوامل وفقا لمصالحها، ولنا في قرارات الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بإقامة علاقات اقتصادية قبل السياسية مع الفيتنام خير مثال على ذلك.

رابعا- العوامل التكنولوجية: على غرار مختلف العوامل السابقة فإن العوامل التكنولوجية التي نذكر منها المعارف العلمية، البحث العلمي والإبداعات التكنولوجية، تداول براءات الاختراع... الخ تمثل أيضا عنصرا بالغ الأهمية ضمن متغيرات الدالة التي تربط المؤسسة بعوامل محيطها ذلك لأن نوعية التكنولوجية التي تستخدمها تساهم إلى حد بعيد في تخفيض أو تضخيم حجم التكاليف، تحديد نوعية المنتجات، تحديد كيفية معالجة المعلومات مما يساهم كله في تدنية أو تعظيم مستويات الأداء، وعليه يجب على المؤسسة متابعة التطورات التكنولوجية والتنبؤ بها وتقييمها، وتحديد آثارها سواء بالنسبة للصناعة التي تنتمي إليها أو إلى الصناعات الأخرى التي يمكن أن تؤثر على مستقبلها، بل إن دورها لا ينحصر في المتابعة بل يتعدى إلى تشجيع بحوث التطوير والتنمية على المستوى الداخلي لها من أجل أن تكون سباقة إلى الإبداع والاختراع وبالتالي التحسين الدائم لمختلف أنشطتها سواء كانت تقنية أو تسييرية.¹

¹ عبد المليك مزهودة، 2001، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة -العدد الأول، ص

المبحث الثالث: العلاقة بين التحفظ المحاسبي والأداء المالي (النظريات المفسرة)

تعد العلاقة بين التحفظ المحاسبي والأداء المالي للمؤسسة من المواضيع التي حظيت باهتمام واسع في الأدبيات المحاسبية والمالية، نظرا لأهميتها في تفسير سلوك الإدارة وجودة المعلومات المالية المقدمة لمختلف الاطراف فالتحفظ المحاسبي باعتباره أحد المبادئ الأساسية في إعداد التقارير المالية، يهدف إلى إطفاء قدر من الحيطة والحذر عند الاعتراف بالإيرادات والخسائر مما يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مؤشرات الأداء المالي، غير أن تفسير هذه العلاقة لا يقتصر على الجانب الفني المحاسبي فقط، بل يتطلب الاستناد إلى مجموعة من الأطر النظرية التي تفسر دوافع تبني هذا الأسلوب المحاسبي وانعكاساته الاقتصادية .

ان القاعدة العامة في تحديد معالم السياسة المحاسبية هي أن تأتي أدوات التطبيق العملي ملائمة بقدر الإمكان لظروف الحال وطبيعة نشأة المنشأ، ولتطبيق هذه القاعدة العامة ينبغي على الادارة الاسترشاد بأحد الاعتبارات أو القيود وهي الحيطة والحذر(أو الحرص) وتتمثل هذه الخاصية الاتجاه التقليدي للمحاسبة عند المفاضلة بين الطرق المحاسبية البديلة، بل نجد أن الجهات المنظمة لشؤون مهنة المحاسبة قد أخذت أيضا بهذا الاتجاه الذي يؤيد لإتباع السياسات المحاسبية المتحفظة.¹

المطلب الأول: النظريات ودورها في تفسير العلاقة

مما لا شك فيه أن اعتبار سياسة الحيطة والحذر تترك للدارة مجالا واسعا للتأثير في معالم السياسة المحاسبية الخاصة بالمؤسسة، ومن ناحية أخرى نجد أن تدخل الادارة قد يأتي متعارضا مع مصالح كثير من الفئات التي تعتمد على القوائم المالية المنشورة .

وفي هذا السياق برزت عدة نظريات من بينها نظرية الوكالة والنظرية الايجابية للمحاسبة ونظرية الإشارة، وغيرها والتي سعت مجتمعة الى تفسير كيفية تأثير التحفظ المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسة، وعليه سيتم في هذا المبحث استعراض العلاقة بين التحفظ المحاسبي والأداء المالي من خلال بعض أهم النظريات المفسرة لهذه العلاقة بين التحفظ المحاسبي والأداء المالي للمؤسسة على النحو التالي:²

الفرع الاول : نظرية الوكالة : هي أحد النظريات في علم الاقتصاد التي تستخدم كأساس للنتبأ بسلوك الأطراف المختلفة داخل التنظيم، وتعتمد هذه النظرية على العلاقات القانونية (التعاقدية) التي تحكم أطراف عقد الوكالة (علاقة الموكل/الوكيل)، حيث يلتزم الوكيل بتمثيل ورعاية مصالح الموكل، وعلى ذلك فإنه يمكن النظر إلى المنشأة على انها ائتلاف لعدد من علاقات الوكالة مثل علاقة الادارة بالعاملين، علاقة الادارة بأصحاب الأموال المستثمرة علاقة المساهمين بالمراجع الخارجي... الخ، ومن الطبيعي ان يسعى كل طرف من أطراف عقد الوكالة إلى تحقيق أقصى ما يمكن من المنفعة لصالحه، كما أن مصالح كل طرف قد تتفق في بعض الأمور كما تتعارض في أمور أخرى، فالمفروض أن الملاك يستهدفون تعظيم العائد على استثماراتهم بينما عادة ما يكون للمديرين (الوكلاء) عدد من الاهتمامات التي قد لا تقتصر على الإنابة المالية. فبالإضافة الى المكافآت المالية قد تهدف الادارة أيضا

¹عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص:102

²عباس مهدي الشيرازي، نفس المرجع، ص:104

إلى تأكيد سيطرتها وحريتها في اتخاذ القرارات، والرغبة في الاستمرار في موقع السلطة، أو حتى توفير علاقات طيبة مع العاملين وغير ذلك من الاعتبارات غير المالية.

ونظرا لاحتمالات التعارض هذه، فإن أصحاب رأس المال في حاجة الى استخدام الوسائل التي تمكنهم من مراقبة ومتابعة مدى وفاء الادارة بالتكليف المحدد في عقد الوكالة، وأكثر الوسائل شيوعا في هذا المجال هي المطالبة بالمراجعة الخارجية للتقارير المحاسبية الدورية، وتصميم نظام حوافز ادارية بحيث يتم الربط بين مصالح الادارة ومصالح اصحاب رأس المال عن طريق حساب مكافأة الادارة على أساس الربح المحاسبي.

ومن ناحية اخرى نجد أن من مصلحة الادارة اكتساب ثقة أصحاب الاموال وتجنب أي سوء تفاهم قد ينشأ فيما بينهم، وذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من التدابير التي تعطي الاطمأنان لأصحاب الاموال بأن الادارة سوف تتصرف بما يحقق أهدافهم ويجنبهم مخاطر عملية اتخاذ القرارات، والأمثلة على ذلك نجدها في تطبيق نظام رقابة داخلية وخارجية كافية، التأمين على ممتلكات المنشأة بالقدر المناسب، وضع حدود قصوى للانفاق في شكل موازنات ملزمة لمتخذي القرارات.... وهكذا، إن الوسيلة التي تثبت فاعليتها في هذا المجال هي تقديم تقارير محاسبية وافية وبصفة دورية ومؤيدة بشهادة مراجع خارجي، وهكذا نجد ان نظرية الوكالة تقدم دليلا على أنه هناك حافز قوي لدى إدارة المنشأة لإتباع أحسن السياسات المحاسبية الملائمة والتي توفر تقارير دورية وافية. فالتقارير المحاسبية التي تتم مراجعتها بمعرفة المراجع الخارجي تعتبر أداة فعالة لتجنب أي خلاف بين الادارة وأصحاب رأس المال وعلى ذلك يمكن القول أن نظرية الوكالة تقدم لنا تفسيراً لاهتمام الادارة في اتباع أفضل سياسة محاسبية ملائمة وبصورة اختيارية ودون الحاجة الى أي تدخل خارجي لتنظيم هذه السياسة.¹

وبضيف أيضا كل من (R.Lafond ,Watts) في دراستهما أنه سوف يستمر الطلب على التحفظ والذي قد يكون حلا معقولا يخفض من مشكلة الوكالة وذلك بواسطة التخفيض في تكاليف المعلومات الادارية غير المتماثلة، وحسب دراسة (R.Ball) قد يقوم المساهمون بتخفيض رواتب المدراء من أجل تعويض الفرق الناشئ جراء تغليب المدراء لمصالحهم الشخصية، ومن أجل تفادي هذا سيكون هناك دافعا للمدراء إلى تقديم معلومات مالية أكثر تحفظا وهذا بالاعتراف المبكر للخسائر بدلا من المبالغة بالاعتراف بالأرباح كدليل لعدم تغليبهم لمصالحهم الشخصية.²

وقد ازدادت الحاجة للتحفظ المحاسب مع ظهور نظرية الوكالة، حيث أدى فصل الملكية عن الادارة إلى استعانة ملاك الشركة وحملة الأسهم بمجموعة من المدراء ذوي الخبرة والكفاءة لإدارة أمور الشركة وتنفيذ مخططاتها وأهدافها، ومع اتجاه هؤلاء المدراء لتعظيم منافعهم الشخصية واشباع رغباتهم على حساب حملة الأسهم بدأت تفقد التقارير المالية جودتها لارتفاع معدل مشاكل الوكالة.³

ومن أجل تخفيف التكاليف المترتبة عن مشاكل الوكالة ذهبت أطراف عديدة للمناداة باستخدام معايير محاسبية جديدة تستند في مضمونها على مفهوم التحفظ المحاسبي.

¹ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص: 104-106.

² إسماعيل قرال وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 921.

³ مجدي عبد الحكيم مليجي، 2014، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الادارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، دليل على البيئة المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، مصر، ص: 04.

ان استخدام سياسات التحفظ المحاسبي يساعد في التقليل من حدة النزاعات القائمة بين المالكين والمدراء وبين المساهمين والمقرضين، فالمساهمين يفضلون زيادة قيمة الشركة وتوسيعها الى أقصى حد ممكن باستخدام كل الطرق والاساليب الاقتصادية الكفيلة بتحقيق ذلك، مثل احتجاز الارباح وتوظيفها في تنفيذ المشاريع الاستثمارية طويلة الاجل، وعلى نحو مماثل يميل بشدة المدراء الى الرفع من قيمة الارباح المعلنة في القوائم المالية من طرف الشركة من أجل مضاعفة مكافآتهم الشخصية، لذلك عند تفضيل الشركة الاعتراف بالأخبار السيئة كخسائر ومصاريف محتملة بدلا من الاعتراف بالأخبار الجيدة كأرباح الى غاية التحقق منها وفقا للقاعدة العامة للتحفظ المحاسبي سوف يؤدي ذلك الى تخفيض الأرباح المعلنة في التقارير المالية وبالتالي التقليل من توزيع الارباح أو احتجازها من قبل المساهمين والمدراء.¹ وهذا ما يتوافق مع وجهة نظر (Ball) الذي يتوقع أن يقوم المساهمون بتخفيض رواتب المدراء من أجل تعويض الفرق الناشئ جراء تغليب المدراء لمصالحهم الشخصية ومن أجل تفادي هذا سيكون هناك دافع لدى المساهمين للمطالبة بتقديم قوائم مالية متحفظة التي تتحقق بطلب المدراء لدرجة أعلى من التحقق للاعتراف بالأخبار الجيدة كأرباح وطلب درجة أقل للاعتراف بالأخبار السيئة كمصاريف كإجراء وقائي يلجأ اليه المساهمون لمنع المدراء من تفضيل مصالحهم الشخصية على حساب مصلحة الشركة.²

بناء على ما تقدم، يتوقع أن يستمر الطلب على استخدام التحفظ من قبل الباحثين عند إعداد التقارير عن الأحداث الاقتصادية في القوائم المالية، نظرا لأهمية التحفظ في التخفيف من حدة النزاعات الناشئة بسبب مشاكل الوكالة والتضارب في مصالح وأهداف المدراء والمساهمين، في ظل وجود ما يسمى بانفصال الملكية عن الإدارة.³

الفرع الثاني : النظرية الايجابية (الوضعية) للمحاسبة

تهتم هذه النظرية بتحسين عملية التنبؤ بالأحداث وذلك بالتركيز على رد الفعل المتوقع تجاه الحدث من قبل الاطراف ذات العلاقة ومن أهم تطبيقات هذه النظرية أنها تفسر أسباب لماذا تفضل شركة معينة اختيار سياسة محاسبية معينة من بين البدائل المختلفة كما توضح أيضا طريقة استجابة تلك الادارة تجاه المعايير المحاسبية المقترحة تطبيقها من قبل المنظمات المحاسبية المهنية ، وأهم الافتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية ما يلي:⁴

- أ- أن المنشأة التجارية تنظم نفسها بأفضل شكل يمكن عن طريقه تعظيم الفرص المحتملة لاستمراريتها؛
- ب- أن مديري الشركات مثلهم مثل المستثمرين أشخاص راشدون ويدركون ما يحقق مصالحهم، لذلك يختارون من السياسات المحاسبية ما يمكنهم من تعظيم هذه المصالح.

¹ ياسر السيد كساب، 2011، العوامل المؤثرة للتحفظ المحاسبي- دراسة ميدانية شركات المساهمة السعودية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة ، جامعة طنطا، مصر، ص: 312

² اسماعيل قزال، 2018، دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص: 23

³ تريرات أيمن، مرجع سبق ذكره، ص: 101

⁴ محمد مطر، 2004، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى

أما البنيان النظري لهذه النظرية فيقوم على ثلاث فرضيات أساسية هي:¹

1- فرضية المكافأة (the bonus plan hypothesis)

وفقا لهذه النظرية، فعند تساوي جميع العناصر أو المتغيرات الأخرى، فإن مديري الشركات الذين تحدد مكافأتهم وفق معيار (رقم صافي الربح) يلجؤون في الغالب الى استخدام طرق واجراءات محاسبية تؤدي الى نقل الأرباح التي تخص فترات مالية لاحقة الى الفترة المالية الجارية .

2-فرضية عقد أو اتفاقية الائتمان (the debt covenant hypothesie)

عند تساوي جميع العناصر أو المتغيرات، يميل مديرو الشركات التي تلوح عليها مظاهر التعثر أو المتاعب المالية الى اختيار الطرق والاجراءات المحاسبية التي تؤدي الى نقل الارباح التي تخص فترات لاحقة الى الفترة الجارية على أساس أن ذلك سيؤدي الى تضخيم صافي الربح للفترة الجارية ويقلل من احتمالات تعرضها للإفلاس القانوني. لذا تخدم هذه الفرضية أغراض الباحثين في اسباب لجوء الشركات المتعثرة الى الافراط في تغيير سياستها المحاسبية

3- فرضية التكلفة السياسية (the political cost hypothesie)

تتساوى جميع العوامل أوالمتغيرات الأخرى كلما زادت التكلفة السياسية التي ستتحملها الشركة، يزداد ميل ادارتها لاختيار سياسات واجراءات محاسبية تؤجل الأرباح التي تخص الفترة الجارية الى فترات لاحقة، ويقصد بالتكلفة السياسية ما سيترتب عن اعلان رقم عال من صافي الربح من ردود فعل، أما سياسية كأن يتسبب ذلك في جذب انتباه الدولة مثلا لتقوم بفرض ضرائب مرتفعة على تلك الارباح أو أن تكون ردود فعل سوقية ينتج عنها جذب منافسين جدد إلى السوق، ومن ثم يؤدي إلى احتمالات تخفيض الحصة السوقية للشركة.

ويمكن تفسير هذه الفرضية في الواقع العملي فيما يقوم به المدراء أحيانا من تغيير سياسة تقييم المخزون بطريقة FIFO الى LIFO وذلك بقصد تأجيل أرباح الفترة الجارية الى فترة لاحقة سعيا وراء تخفيض الكلفة السياسية . وتتعكس آثار هذه النظرية على الممارسات المهنية على النحو التالي:

-مديرو شركات النفط الذين يتقاضون رواتبهم ومكافأتهم بناءا لمعيار (صافي الربح) يميلون إلى استخدام سياسات محاسبية متساهلة أي (أقل تحفظا) بعكس أقرانهم الذين تحدد رواتبهم ومكافآتهم بغير هذا المعيار إذ يميلون إلى استخدام سياسات متشددة أو متحفظة، كذلك يتوقع من الفئة الاولى معارضة أية معايير محاسبية مقترحة يترتب عليها تخفيض الربح أو تزيد من تقلباته ؛

- في الشركات المقرضة يميل مديرو الشركات التي نسب الرفع المالي فيها مرتفعة الى اختيار سياسات محاسبية متساهلة، كذلك سيكون موقفهم تجاه اية معايير محاسبية مقترحة تؤدي الى تخفيض الربح أو إضعاف المركز المالي والعكس بالعكس؛

- في الشركات الكبيرة جدا يميل المدراء إلى اختيار سياسات متحفظة جدا كما يرحبون بالمعايير المحاسبية المتشددة وذلك على عكس أقرانهم من الشركات الصغيرة وذلك كأساس لتخفيض التكلفة السياسية المشار اليها سابق.

¹ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص ص:96-97

الفرع الثالث : نظرية الإشارة

تتتمي هذه النظرية هي الأخرى إلى فئة النظريات الي يقوم بنائها النظري على المدخل الايجابي، وتقدم تفسيراً لماذا يكون لدى المنشأة الحافز للقيام بالتقرير الطوعي لأسواق المال حتى في حال عدم وجود لوائح تشريعية تلزمها بذلك، وتبنى هذا التفسير على فرضية نذرة رأس المال مما يخلق بين المنشآت الحوافز للتنافس على تمويل أنشطتها من أسواق المال، وعلى هذا الاساس فإن فرصها للحصول على هذا التمويل ستتحسن إذا ما كانت سمعتها جيدة من جهة التقارير المالية الصادرة عنها مما يولد انطباعاً بالثقة لدى المستثمرين بالخفض من المخاطر التي يشعرون بها في الاستثمار في أسهم تلك المنشآت فيؤدي بالتالي إلى تخفيض تكلفة الأموال.

كما أن وجود حوافز قوية لدى المنشآت الناجحة للاعلان عن نتائج أعمالها، يولد أيضاً ضغوطاً تنافسية قوية بين المنشآت الأخرى يجعل حتى المنشآت التي تكون نتائجها جيدة تضطر هي الأخرى للاعلان عن نتائج أعمالها. وتفسير هذا الدافع هو أن عدم اصدار المنشأة لتقارير مالية عن نتائجها سيفسر قطعاً من قبل مستخدمي البيانات المالية على أنه إشارة أو قرينة على فشل المنشأة ذلك ما يجبر حتى المنشآت ذات النتائج السيئة على اصدار التقارير المالية .

ويرى مؤيدو هذه النظرية أن قيمة المنشأ تزداد في أعين الجمهور عندما تقوم بإصدار تقاريرها المالية طوعاً، لأن ذلك يخفف من حالة عدم التأكد المحيطة بنشاطها من وجهة نظر ذلك الجمهور. وعلى هذا الاساس تضع هذه النظرية الاطار المفاهيمي لما يعرف بالافصاح الطوعي عن المعلومات، كالإفصاح عن التنبؤات التي تقدمها إدارة الشركة عن أرباحها المستقبلية مثلاً.¹

المطلب الثاني :أثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي

يعد التحفظ المحاسبي من أهم السياسات التي تعتمد عليها المؤسسات لضمان الحيطة والحذر في اعداد القوائم المالية من خلال عدم المبالغة في تقدير الأرباح والتعجيل بالاعتراف بالخسائر، ونظراً لما له من دور في تحسين جودة المعلومات، برزت أهمية التحفظ المحاسبي في التأثير على تقييم وتحليل الأداء المالي للمؤسسات وعليه يهدف هذا المطلب إلى ابراز أثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي سواء من خلال تحسين مصداقية المعلومات أو انعكاسها على مؤشرات الربحية والاستقرار المالي.

الفرع الأول: أثر استخدام التحفظ على قائمة المركز المالي

تحظى قائمة المركز المالي بأهمية كبيرة لدى متخذي القرارات الاقتصادية، حيث تعتبر القائمة رقم واحد في سلم القوائم المالية الواجب الافصاح عنها، فهي تشمل كافة الممتلكات والحقوق والأصول التي تملكها الشركة، والتي تستخدمها في نشاطها خلال فترة زمنية، وما على تلك الأصول والممتلكات من التزامات وخصوم سواء للغير أو للملاك كما يعتبر المركز المالي من أكثر القوائم المالية تأثيراً باستخدام سياسات التحفظ المحاسبي، فالتحفظ المحاسبي يعتبر كقيد، في حال اللجوء إليه أثناء القياس المحاسبي، يعني ذلك أن الارقام المحاسبية المتضمنة بالميزانية العمومية

¹ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 94-95

والمعلقة بالأصول أو الموجودات تتضمن أخطاء قياس بأقل من قيمتها، بينما الأرقام المحاسبية المتعلقة بالالتزامات أو المطلوبات تتضمن أخطاء قياس أكثر من قيمتها.

ويمكن تبويب اهم العناصر المتأثرة باستخدام سياسات التحفظ المحاسبي في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

أولاً : أثر التحفظ على عناصر الأصول

وذلك من خلال المعالجات المحاسبية التي تختارها الادارة لقياس نتائج الأحداث الاقتصادية والتغيرات في تلك الأصول وتبعا للقاعدة العامة للتحفظ المحاسبي، فإن الادارة مطالبة باختيار الطرق والتقديرات المحاسبية التي تبقي القيمة الدفترية للأصول أقل نسبيا من القيمة السوقية على المدى البعيد لكونه يقوم على اختيار المعالجة المحاسبية الأكثر تحفظا في حالة توافر أكثر من معالجة .

وفي مايلي أكثر الأصول تأثرا بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي:

أ- **الدمم المدينة:** وهي المبالغ المستحقة على الزبائن مقابل الخدمات أو البضائع المباعة لأجل، ونظرا إلى أن الحسابات المدينة تستحق خلال فترة زمنية قصيرة لاتزيد عن سنة، فإنها تدرج ضمن بنود الأصول المتداولة، وتوجد ثلاث حسابات تحت هذا البند وهي :

- **الزبائن :** ويمثل المبالغ المستحقة من عملاء المؤسسة التي لم يتم تحصيلها بعد؛

- **المصروفات المدفوعة مقدما:** وهي مبالغ تحملتها الشركة مقابل حصولها على خدمات في المستقبل مثل تسديد أقساط التأمين والايجار؛

- **المدينون الآخرون:** وتشمل اي حسابات اخرى مدينة وتكون مستحقة خلال سنة من تاريخ الميزانية أو خلال دورة نشاط واحدة .

بالنسبة لأثر التحفظ المحاسبي على هذا النوع من البنود، تشير الأدبيات المختصة بأن الدمم المدينة تعد من أكثر عناصر الأصول استخداما لمفهوم التحفظ، وذلك من خلال اعتبار بعض الذمم المدينة هي ديون معدومة أو ديون مشكوك في تحصيلها، فالمحاسبون يمارسون التحفظ بشكل واسع عند رغبتهم في تحديد قيمة الديون المشكوك فيها، كما يفضلون المبالغة في تعظيم قيم هذه الديون انسجاما مع مفهوم التحفظ¹.

واستنادا لما سبق فإن الدمم المدينة هي أكثر عناصر الأصول تأثرا بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي، ويرجع ذلك إلى ارتباطها بعنصر عدم التأكد من جهة، ومن جهة أخرى صعوبة التنبأ بالتغيرات المالية وحالات الافلاس التي قد يتعرض لها الزبائن المتعاملين مع الشركة .

وبالتالي يبرز استخدام التحفظ المحاسبي في مجال الحسابات المدينة من خلال استخدام تقديرات المحاسبين الشخصية في تحديد ما إذا كانت هناك ذمم مشكوك في أمر تحصيلها أو تصنيفها كذمم معدومة في التسويات المحاسبية.

¹تريرات أيمن، مرجع سبق ذكره، ص ص: 113-114

ب-المخزون السلعي :

إن تطبيق التحفظ المحاسبي على المخزون السلعي يتجلى من خلال الطرق المستخدمة في تقسيم المخزون، وكما هو معروف هناك عدة طرق محاسبية يمكن استخدامها في قياس المخزون وهي :

- طريقة FIFO (الوارد أولاً الصادر أولاً)

- طريقة LIFO (الوارد أخيراً الصادر أولاً)

- طريقة WA (التكلفة الحدية)

إذا ما قارن المطلاع على الادبيات المحاسبية بين أسلوب FIFO وأسلوب LIFO فإنه يجد أن الأسلوب الأول أقل الأساليب تحفضاً في قياس المخزون وهذا لأنه يعتمد على تكلفة أقدم بينما يعتبر أسلوب LIFO الأسلوب الأكثر تحفضاً من بين أساليب تدفق المخزون.¹

ولتوضيح درجة ممارسة التحفظ على المخزون السلعي بشكل مفصل يمكننا التمييز بين حالتين رئيسيتين كما يلي:

*الجدول رقم (04): طريقة FIFO و LIFO في قياس المخزون

طريقة التسعير	حالة ارتفاع الاسعار	حالة انخفاض الاسعار
طريقة FIFO	تكلفة المخزون آخر المدة تكون مرتفعة في الميزانية لأنها مقاسة بأسعار جديدة بينما تكون تكلفة البضاعة المباعة منخفضة لأنها مقاسة بأسعار قديمة وبالتالي زيادة الربح الكلي .	تكلفة المخزون آخر المدة تكون منخفضة في الميزانية لأنها مقاسة بأسعار جديدة بينما تكون تكلفة البضاعة المباعة مرتفعة وبالتالي ينخفض اجمالي الربح.
طريقة LIFO	تكلفة مخزون آخر المدة تكون منخفضة في الميزانية لأنها مقاسة بأسعار جديدة بينما تكون تكلفة البضاعة المباعة مرتفعة لأنها مقاسة بأسعار قديمة وبالتالي انخفاض الربح الاجمالي.	تكلفة المخزون آخر المدة تكون مرتفعة في الميزانية لأنها مقاسة بأسعار جديدة بينما تكون تكلفة البضاعة المباعة منخفضة لأنها مقاسة بأسعار قديمة وبالتالي يكون الربح الاجمالي مرتفعاً.

المصدر : من اعداد تريارات أيمن، مرجع سبق ذكره ص: 116 بالاعتماد على صبرينة شراقة مرجع سبق ذكره: ص 80

بناءً على ماسبق وبالرغم من تقديم قاعدة التكلفة أوالسوق أيهما أقل في تقويم المخزون السلعي دليلاً واضحاً على استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي بحكم أن قاعدة التكلفة أو السوق أيهما تؤدي إلى تخفيض القيمة الدفترية للمخزون إلا أن هناك ممارسات محاسبية أخرى مرتبطة بهذا النوع من الاصول تتدرج ضمن مفهوم التحفظ، فعلى سبيل المثال استخدام ادارة الشركة لاسلوب الوارد اخيراً الصادر أولاً عند جرد المخزونات دليلاً اضافياً على أن الشركة تمارس التحفظ المحاسبي بشكل واسع عند تقويم مخزونها، بينما يعد استخدام اسلوب الوارد أولاً الصادلاً أولاً الاسلوب الأقل

¹ عمر فريد شقور، 2016، دور التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الاستخراجية

الاردنية، مجلة ادارة الاعمال، جامعة الزرقاء، الاردن، ص: 118

تحفظا في مجال تقييم المخزونات وبالتالي يجد الباحث بأن الشركات المطبقة لهذا الاسلوب مبتعدة نوعا ما عن ممارسة التحفظ المحاسبي في مجال تقييم المخزون السلعي.

ج- الأصول الملموسة طويلة الأجل

تحضى عملية تقييم الأصول الملموسة طويلة الأجل باهتمام الفكر المحاسبي والأكاديمي منذ زمن بعيد، لما لها من أهمية وما ثمتله من قيمة للمؤسسة، فلا تكاد تخلو منها أي مؤسسة سواء كانت تجارية تجارية أو صناعية فهي تمثل منافع اقتصادية متوقعة ولها عدة خصائص تميزها عن غيرها من الأصول الأخرى كأن يكون إقتنائها لغرض الاستخدام وليس البيع، ولا يمكن استخدام هذه الأصول في نشاط المؤسسة للأبد بل تتناقص قيمتها تدريجيا نتيجة الإستمرار في الاستخدام، لذلك فإن المؤسسة مطالبة بتسجيل ذلك النقص عن طريق اعادة التقييم والاعتراف بأقساط الاهتلاك على مدار عمرها الانتاجي عملا بمبدأ الحيطة والحذر، وتخضع عملية تحديد العمر الانتاجي لأصل للحكم والتقدير الشخصي للمحاسبين أوالخبراء المختصين من خلال اعتمادهم على الظروف المادية والفنية أو القانونية المتوقع أن يستخدم فيها هذا الأصل، فالمؤسسة مطالبة في نهاية كل فترة محاسبية وعند اغلاقها للحسابات برصد الانخفاض في قيمة أصولها نتيجة استعمالها في نشاطها، ومن أجل حساب مبلغ الاهتلاك ينبغي أن يكون الأصل محدد زمنيا حتى تستطيع اعداد مخطط الاهتلاك لهذا الأصل وتحديد قيمته المحاسبية الصافية .

في هذا الاطار توقع (BASU) أن تميل الشركات الاقتصادية الممارسة للتحفظ المحاسبي الى تخفيض العمر الانتاجي للأصل، لأن المؤسسة من خلال توزيع قيمة الأصل على عدد أقل من السنوات سوف تحصل على أقساط اهتلاك أكبر، وبالتالي تنخفض القيمة الدفترية لهذا الأصل في قائمة المركز المالي، كما يؤدي الاعتراف بأقساط اهتلاك أكبر الى انخفاض مقدار الارباح المعلن عنها في قائمة الدخل .

الى جانب الاهتلاكات هناك ممارسات محاسبية أخرى ترتبط بالأصول طويلة الأجل توصف بالممارسات المتحفظة وتتمثل في تطبيق طريقة تتي قيمة الأصول التي يتم من خلالها تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول في حالة وجدت مؤشرات تدل على تدهور القيمة وهذا ما يندرج ضمن سياسة التحفظ المحاسبي¹.

د-الأصول غير الملموسة المطورة داخليا

تعتبر شهرة المحل من أكثر وأهم الأصول غير الملموسة المتأثرة بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي في قائمة المركز المالي للشركة، فشهرة المحل تمثل جميع الصفات الايجابية والمفضلة المرتبطة بالشركة، من ادارة جيدة وموقع جيد وعلاقة جيدة مع العملاء ويد عاملة مؤهلة، منتجات ذات قيمة وجودة عالية،...الخ، كل هذه العوامل تنشأ اصلا غير ملموس يطلق عليه "شهرة المحل"، وتجدر الإشارة بأن شهرة المحل تسجل وتظهر في الميزانية العمومية الا عند البيع أو الشراء من الخارج، أما في حالة تطويرها داخليا فلا يتم تسجيلها والاعتراف بها في قائمة الميزانية طبقا لما جاء في المعيار المحاسبي الدولي (IAS 38)، وهذا ما يمكن اعتباره من وجهة نظر الباحث شكلا من أشكال التحفظ

¹ تريرات أيمن، مرجع سبق ذكره، ص ص: 116-117

المحاسبي، لأن استبعاد الاعتراف بالشهرة المطورة داخليا كأصل نظريا يعني تجاهل بعض الأصول التي من شأنها أن تحقق أرباح مستقلة للمؤسسة .

ومن بين أوجه سياسات التحفظ المحاسبي في ما يخص الأصول الغير ملموسة نجد نفقات البحث والتطوير فالمعايير الدولية للمحاسبة توصي ادارة الشركات بعدم رسملة نفقات البحث والتطوير كأصول في الميزانية العمومية، بل يجب الاعتراف بها كمصروف ضمن قائمة الدخل.¹

ثانيا :أثر التحفظ المحاسبي على عناصر الالتزامات

تعتبر الالتزامات سواء كانت التزامات طويلة ومتوسطة الأجل أو التزامات قصيرة الأجل ، مجال مهم ومناسب لتطبيق مفهوم التحفظ المحاسبي من خلال طلب المحاسبين لدرجة أقل للاعتراف بالالتزام وتسجيله بمجرد حصوله أو من خلال وجود مؤشرات تدل على احتمال حصوله في الفترات القادمة، كما يستدعي مفهوم التحفظ ضرورة اختيار الطرق التقديرية المحاسبية المناسبة التي تجعل قيم الالتزامات مقاسة بأعلى القيم الممكنة، على عكس الأصول التي تقاس بأقل القيم الممكنة ولا يعترف بها الا عند تحققها،² وفيما يلي أهم عناصر الالتزامات المتأثرة بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي.

أ-الالتزامات طويلة ومتوسطة الأجل

تتطلب المحاسبة عن الالتزامات الطويلة والمتوسطة الاجل تحديد القيمة الجارية بمقدار القيمة المخصصة لجميع المدفوعات المستقبلية التي تدفع وفقا للعقد باستخدام سعر الخصم الملائم والمتمثل في المعدل الحقيقي السائد في السوق، ويؤدي استخدام هذا المعدل لايجاد القيمة الجارية للتدفقات التي ستنتج عن ذلك الالتزام مستقبلا، ويؤدي استخدام هذا المعدل لايجاد القيمة الجارية للتدفقات التي ستنتج عن ذلك الالتزام مستقبلا، بينما يؤدي استخدامه في تاريخ الاصدار الى ايجاد تكلفة مشابهة للتكلفة التاريخية، حيث يفترض أن المعدل الحقيقي السائد في تاريخ الاستحقاق هو المعدل الفعال الذي التزمت به المنشأة.³

يتضح لنا مما سبق، أن الاعتماد على معدل الخصم السائد في السوق في القياس المحاسبي للالتزامات الطويلة والمتوسطة الأجل سوف يجعل من تلك الالتزامات مجالا من مجالات التحفظ المحاسبي من خلال الاستناد إلى احتساب القيمة الجارية استنادا على سعر الفائدة السائد في السوق .

ب- الالتزامات المتداولة

يشمل هذا النوع كافة الديون القصيرة الأجل المتوقع سدادها خلال فترة دورة التشغيل المعتادة للشركة، أو تكون مستحقة خلال سنة من تاريخ الميزانية، ومن الأمثلة نجد ديون التجار (الموردون) ومستحقات العاملين. وتمارس سياسات التحفظ المحاسبي بالنسبة للالتزامات المتداولة من خلال تقييمها بقيمة تساوي القيمة النقدية التي ستدفع مستقبلا

¹ علي ميراز عباس، هولت جراهام، ماغنوس أوريل، 2008، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كتاب ودليل، ترجمة وتعريب

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الاردن، ص: 290

² Penman, S. H., & Zhang, X.-J. Op.cit, 77 (2), P: 238

³ الدون هندريكس، 2008، النظرية المحاسبية، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، مصر، ترجمة وتعريب كمال خليفة أبو زيد، ص: 317

بتاريخ الاستحقاق، بمعنى أن الالتزامات المتداولة تظهر في قائمة الميزانية بقيمتها الإسمية ولا يتم اخضاعها للخصم وعليه يمكن القول بأن عدم اخضاع الالتزامات المتداولة للخصم واطهارها بقيمتها الإسمية في قائمة الميزانية سيجعلها تظهر بقيمة أكبر عن قيمتها الحقيقية وهذا ما يعتبره البعض مؤشرا واضح على ممارسة التحفظ المحاسبي في مجال الالتزامات المتداولة.¹

ج: حقوق الملكية

حقوق الملكية في منشآت الأعمال كثيرة ومتنوعة، ولكن الحقوق التي تحظى باهتمام أكبر لدى المحاسبين تشمل حقوق المشاركة في التوزيعات النقدية أو غيرها مما تقوم به المنشأة والحقوق المتبقية على الأصول في حالة تصفية الشركة، وحقوق البيع أو تحويل حقوق الملكية في المنشأة، ويعتبر الافصاح عن هذه الحقوق الاقتصادية بمثابة هدف عام لعرض القوائم المالية، حيث يمكن تحديد مقدارها الكلي استنادا الى المعادلة المحاسبية:²

حقوق الملكية = مجموع صافي أصول الشركة - مجموع التزامات الشركة

من خلال هذه المعادلة يمكن ابراز أثر تطبيق التحفظ المحاسبي على حقوق الملكية بناءا على عنصرين هما الأصول والالتزامات، فاستخدام التحفظ ائلمحاسبي كقيد يعني بالضرورة الاعتراف المبكر بالأخبار السيئة كخسائر ومصاريف محتملة بدلا من الاعتراف بالأخبار الجيدة كأرباح وإيرادات إلى غاية تحققها فعلا، وهو الأمر الذي يجعل صافي أصول الشركة تظهر بقيم أقل من قيمتها الحقيقية في الميزانية في حين تظهر الالتزامات بقيمة أكبر عن قيمتها الحقيقية وبالتالي تعظيم قيم الالتزامات وتخفيض قيم صافي الأصول .

الفرع الثاني: أثر استخدام سياسات التحفظ المحاسبي في قائمة الدخل

استنادا إلى مفهوم التحفظ المحاسبي الذي يستدعي طلب درجة أعلى من التحقق في الاعتراف بالأرباح والإيرادات وطلب درجة أقل من التحقق للاعتراف بالمصروفات والخسائر المحتملة، يمكننا تناول أثر التحفظ المحاسبي على عناصر قائمة الدخل كما يلي :

أولا - أثر التحفض المحاسبي على المصروفات

بنعكس أثر التحفظ المحاسبي في الاعتراف بالمصروفات من خلال الأساليب المحاسبية المتاحة لبدائل حالات عدم التأكد والتي تهدف الى تعظيم مبالغ المصروفات والتعجيل في الاعتراف بها، وينطوي التحفظ المحاسبي للمصروفات على اختيار الأساليب والتقديرات المحاسبية التي تقتضي الأخذ بالقيمة الأعلى للمصروفات من بين البدائل المتاحة في التقديرات المحاسبية الممكن استخدامها.³

¹ عمر فريد شقور، مرجع سبق ذكره، ص: 118

² الدون هندريكس، مرجع سبق ذكره، ص: 367

³ تريرات أيمن، مرجع سبق ذكره، ص: 121

ثانيا: أثر التحفظ المحاسبي على الايرادات

تبدأ قائمة الدخل بعرض إيرادات المبيعات، وكحسابات معاكسة للإيرادات، كالمردودات ومسموحات المبيعات وحسومات البيع فإنها تطرح من المبيعات للتوصل إلى صافي المبيعات.¹ وتعتبر الإيرادات مناخا خصباً لتطبيق مفهوم التحفظ المحاسبي، حيث يقتضي القياس المحاسبي المتعلق بقائمة الدخل في ضوء سياسات التحفظ ضرورة اختيار الأسلوب المحاسبي الذي من شأنه تخفيض قيمة الإيرادات، وتأخير الاعتراف بها إلى أطول فترة ممكنة حتى يصبح أمر تحقق ذلك بالإيراد مؤكداً، وبالرغم من استقرار الهيئات المحاسبية على الاعتراف بالإيرادات عند نقطة البيع، إلا أن تفاوت درجة التأكد المتعلق بتحقيق الإيراد أدت إلى ظهور استثناءات لهذه القاعدة، كأن يتم الاعتراف بالإيراد عند استلام ثمن البضاعة، أو الخدمة المقدمة، أو عند الانتهاء من إنتاج السلعة، أو في حالة انتهاء مرحلة الانجاز فيما يتعلق بعقود الانشاء، ويعتبر الاعتراف بالإيراد في مرحلة لاحقة من عملية البيع من وجهة نظر البعض ممارسة واضحة للتحفظ المحاسبي.²

الفرع الثالث : دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي و تكلفة رأس المال

يعد التحفظ المحاسبي آلية مهمة للحد من عدم التأكد في التقارير المالية، من خلال الاعتراف المبكر بالخسائر وتأجيل الأرباح، وبسبب ذلك في تعزيز موثوقية المعلومات ما يؤثر على تقييم المستثمرين للمخاطر ومن هنا تبرز أهمية دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة التمويل داخل المؤسسة.

أولاً: دور التحفظ المحاسبي في خفض تكلفة رأس المال

يلعب التحفظ دوراً محورياً في خفض تكلفة رأس المال مما يسهل من الحصول على مصادر خارجية للتمويل، ويزيد من التدفقات النقدية عن العمليات التمويلية، ويحد من سوء استثمار الأموال، كما يعزز من قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية من العمليات التشغيلية، ويعد التحفظ أحد المؤشرات الهامة لجودة الأرباح المحاسبية التي تؤثر على العائدات السوقية للأسهم من منظور أسواق المال، كما يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية. وأكدت الدراسات أن التحفظ يخفف من عدم تماثل المعلومات من خلال التقرير عن الأخبار غير السارة المتعلقة بالربح المحاسبي والأصول في التوقيت الملائم، ويعزز هذا الدور الإخباري للتحفظ من التدفقات النقدية كما يخفف من مخاطر الإفلاس حيث يوافق كل من المستثمرين والمقرضين ذوي المعلومات الأكثر عندما تتوافر لديهم المعلومات والدراية الكافية. يضاف لما سبق أن التحفظ غير المشروط (Unconditional) يوفر معلومات موثوقة بها للمساهمين تفيدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث تنخفض حالة عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية (بسبب تأجيل الأرباح الحالية لصالح

¹ رضا هادي الصفار، 2009، مبادئ المحاسبة المالية، القياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية، الطبعة الثانية، دار

الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ص: 85

² تيريات أيمن، مرجع سبق ذكره، ص: 122

الأرباح المستقبلية)، مما يمكن المستثمرين من تحليل وتقييم تأثيرها على الربحية الحالية والمستقبلية للشركة، ويلعب التحفظ دوراً أساسياً في تقليل تكاليف الوكالة (costs Agency) لكل من المساهمين والدائنين كما يلي:¹

- يرتبط المساهمون بعقود مكافآت وحوافز (contracts Compensation) مع الإدارة، ويقلل الاعتراف المبكر بالأخبار السيئة مقارنة بالأخبار السارة من حوافز الإدارة نحو توجيه الموارد المتاحة بما ينعكس سلباً على تعظيم ثروة الملاك، مما يحد من مشاكل الوكالة بين الطرفين، وفي المقابل يتوقع المساهمون انخفاض معدل العائد على رأس المال نتيجة التقرير المالي المتحفظ.

- يرتبط المقرضون وأصحاب السندات بعقود مديونية مع الشركة، وعادة ما يتخذ الملاك المسيطرون (Blockholders) الإجراءات التي تمكنهم من مصادرة الثروة لصالحهم، ويؤدي تخفيض الربح المحاسبي نتيجة اتباع السياسات المتحفظة إلى تقييد سياسات توزيع الأرباح وفقاً لعقود المديونية، مما يحد من تعارض المصالح بين المساهمين والدائنين، ويقلل من مخاطر التعثر أو الفشل المالي، وفي المقابل يقبل الدائنون الحصول على معدلات فائدة منخفضة مما يقلل من تكلفة الديون.

ب- التحفظ المحاسبي وعلاقته بقيمة المنشأة

يعد التحفظ المحاسبي من أهم السمات المستمرة في التقرير المالي نظراً لارتباطه إيجابياً بتعظيم قيمة المنشأة وفقاً للعديد من الأدبيات المحاسبية مثل (al et Kim., al et Ettredge).

وتتجلى قوة تأثير التحفظ بالقوائم المالية على قيمة المنشأة من خلال العديد من المسارات التي نورد أهمها فيما يلي:

1- الحد من ممارسات إدارة الربحية

عادة ما تؤدي محدودية فترة الاستمرارية الوظيفية للمديرين ورغبتهم في تعظيم مكافآتهم والتأثير على أسعار الأسهم إلى قيامهم بالمغالاة في تقييم الأصول والأرباح، ويقيد التحفظ بالتقرير المالي من قدرة المدراء على التلاعب في الأداء المالي بما يفرضه من درجة عالية من التحقق المحاسبي للاعتراف بالمكاسب مقابل الخسائر، كما يؤثر إيجابياً على التدفقات النقدية وقيمة المنشأة.

2- تحسين كفاءة عقود المديونية

يساعد الالتزام بالسياسات المتحفظة عند إعداد التقارير المالية على خفض المخاطر التي يتعرض لها المقرضين عن طريق فرض قيود على توزيعات الأرباح وتجنب الإفصاح عن أرباح مغالية فيها وعدم تضخيم الأصول، كما يوصل التحفظ إشارات للمستثمرين نحو توقعات عن الأداء المالي والمستقبلي للشركة وقد ناقشت دراسة (Chen and Zhu) انخفاض معدلات فوائد الديون التي يطلبها المقرضين من الشركات المتحفظة وسهولة الحصول على تمويل خارجي ما يدعم من قيمة المنشأة. كما انتهت دراسة (Zuo and Watts) إلى أن الشركات الأكثر تحفظاً تحظى بمقدرة مرتفعة على الاقتراض وتخفض القيود المالية المفروضة عليها، مما يمكنها من تنفيذ المشروعات الحدية (Projects Marginal) التي تولد صافي قيمة حالية موجبة مما يزيد من قيمة حقوق الملكية.

¹ إيمان محمد سعد الدين، 2014، تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، مصر، ص: 321-322

3- خفض مخاطر الإفلاس

يجسد التحفظ المحاسبي أحد أدوات إدارة مخاطر الشركة حيث وجدت دراسة (al et Biddle) علاقة سلبية بين التحفظ المشروط وغيرالمشروط بالتقرير المالي و حدوث مخاطر في التدفقات النقدية عن العمليات التشغيلية مما يحد من مخاطر الإفلاس (Bankruptcy) التي قد تتعرض لها الشركة بسبب انخفاض قيمتها. كما يحافظ التقرير المالي المتحفظ على قيمة حق الملكية وبالأخص في الشركات ضعيفة الالتزام بقواعد الحوكمة وعند انخفاض دقة تنبؤات المحللين الماليين أو اتساع الفجوة بين سعر البيع وسعرال شراء للأسهم، وهو ما يعرف بمدى السعر.¹

ثانيا: علاقة التحفظ المحاسبي بالأداء المالي

نظرا لآراء الباحثين والدراسات السابقة حول العلاقة بين التحفظ المحاسبي والأداء المالي فإن التحفظ يقوم بتقييد السلوك الانتهازي للإدارة والمحاسب بعدم التلاعب وتضخيم الأرقام الإيجابية أكثر والمتمثلة في الأرباح والأصول ويساعد على على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر كفاءة كما يحد التحفظ من تعارض المصالح بين المساهمين والإدارة بما يخدم الشركة كوحدة متكاملة بين جميع أصحاب المصالح، وبالتالي فإنه حسب مفهوم التحفظ المحاسبي بالفكر المحاسبي فإنه ينعكس سلبا على الأرباح بالفترة الحالية على حساب الفترات اللاحقة على المدى البعيد وبالتالي يؤثر سلبا على الأداء المالي بالفترة الحالية. هناك بعض الدراسات التي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين التحفظ والأداء المالي مما يعني أن التحفظ يساهم في تحسين الأداء المالي للشركات.²

ثالثا: تحديد أثر التحفظ المحاسبي في تعزيز على جودة الأرباح المحاسبية

تعد جودة الأرباح وجودة التقارير المالية من المواضيع الهامة التي كانت محل نقاش وجدل كبير بين المستثمرين والمنظمين، وقد جذبت الكثير من الاهتمام خاصة على مستوى البحث الأكاديمي، هذا الاهتمام الزائد بموضوع جودة الأرباح كان نتيجة موجة الفضائح المحاسبية التي حدثت في سنوات 2000، والتي اقترنت بالتلاعبات الكبيرة بالأرقام المحاسبية وأساسا أرقام الربح المحاسبي، إن تزايد حالات الانهيار على المستوى الدولي وتراجع الثقة في المعلومات المتضمنة في القوائم المالية، نتج عنها لجوء الإدارة في كثير من المنشآت لمفهوم التحفظ عند الإفصاح المحاسبي عن أرباحها وحقيقة مركزها المالي، وهذا طبعا بهدف توفير معلومات ذات جودة عالية. في هذا الشأن تعددت الأبحاث التي أكدت على وجود أثر لمفهوم التحفظ المحاسبي على جودة الإفصاح، ومن ثم على جودة المعلومات المعلن عنها ومنها الأرباح المحاسبية، فالالتزام بمستوى معقول من التحفظ في الممارسات المحاسبية قد يؤدي إلى ارتفاع جودة الأرباح، حيث أن ارتفاع درجة التحفظ المحاسبي تؤدي لانخفاض المستحقات الكلية ومن ثم تحسين جودة الأرباح الكلية. كما أثبتت دراسة (Zhang & Penman) أن التحفظ المحاسبي يلعب دورا في تحسين جودة الأرباح، وهذا عن طريق منحها الاستمرارية، وأشار الباحثان إلى أن جودة الأرباح تزداد بممارسة سياسات متحفظة وهذا لأنه بنمو الاستثمار تنخفض الأرباح فعليا، وأن زيادة التحفظ المحاسبي لا يؤدي لتخفيض الربح في الفترة

¹ إيمان محمد سعد الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص: 323-324

² خديجة بن ناصر، ابراهيم براهيمية، 2025، أثر استخدام ممارسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي في المؤسسة، مجلة مجاميع

المعرفة، المجلد 11-العدد 1، ص: 96

الحالية فقط، لكن يقود لتكوين احتياطات سرية تمكن مديري الشركات من استغلالها في زيادة أرباح السنوات المقبلة خاصة في حالة انخفاض معدل نمو الاستثمارات في تلك الفترات، أين تقوم الشركة بتصفية تلك الاحتياطات مما يؤدي لزيادة الأرباح ومعدلات أعلى للعائد. وقد أظهرت دراسة (Shivakumar and Ball) أن الأرباح تكون ذات جودة عالية إذا كانت أرباحا متحفظة محاسبيا، بينما تنخفض جودة الأرباح إذا مارست إدارة المنشأة إدارة الأرباح نحو المبالغة في الأرباح المفصح عنها.¹ ويرى الباحثان ذلك من خلال أن القوائم المالية تستند على قواعد الاعتراف بالإيرادات عبر تبين معايير أدنى للتحقق حول المعلومات المتعلقة بانخفاض التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل (أي الخسائر الاقتصادية)، مقارنة مع زيادة التدفقات النقدية المستقبلية .

على ضوء ما تم عرضه حول جودة الأرباح وإدارة الأرباح في إطار سياسة التحفظ، يمكن القول بأن ممارسة سياسات متحفظة على النحو السليم من خلال الاعتراف بالأخبار السيئة في الوقت المناسب، والتزام الصرامة والتشدد في الاعتراف بالأخبار الجيدة وأساسا الأرباح ما لم يتوفر الدليل على تحققها، كل ذلك من شأنه أن يعزز جودة الأرباح ويساهم في تحسينها وزيادتها. كما يقلل من ممارسة إدارة الربح غير القانوني والتي تؤثر بشكل واضح على جودة الأرباح وبالتالي قيمة الشركة. إن التقيد بالقدر المعقول من التحفظ المحاسبي من شأنه أن يجعل المنشأة أقل ميلا للتلاعب في أرباحها المحاسبية وبالتالي ضمان جودتها واستدامتها.²

المطلب الثالث: الدراسات السابقة

يحظى التحفظ المحاسبي باهتمام كبير في الأدبيات المحاسبية نظرا لدوره في تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز مصداقية القوائم المالية وقد تناولت العديد من الدراسات هذا الموضوع من جوانب مختلفة، حيث ركزت على تفسيره وقياسه إضافة الى تحليل أثره على الأداء المالي للمؤسسة. وعليه يهدف هذا المطلب الى عرض أهم الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التحفظ المحاسبي والأداء المالي للمؤسسة.

الفرع الأول: الدراسات العربية

1- دراسة اسماعيل قزال، عمر الفاروق زرقوط، محمد زرقوط (2019). قياس مستوى التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة الجزائرية - Global journal of Economic and Business - مجلد 6، العدد 3 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة .

هدفت الدراسة الى تبيان مستوى التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة الجزائرية وهذا بعد سنوات من تطبيق نظام معرفة مدى التباين في ممارسات التحفظ بين مختلف القطاعات، و قد شملت الدراسة عينة مكونة من 47 شركة مساهمة موزعة على أربع قطاعات وهي الأشغال العمومية والبناء والمحروقات والخدمات والصناعة، وتوصلت إلى:

¹شراقة صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص: 62

²شراقة صبرينة، نفس المرجع، ص: 64

- توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية لوجود ممارسة لسياسات التحفظ باستخدام نسبة مؤشر المستحقات الاجمالية إلى الارباح الصادرة عن شركات المساهمة الجزائرية؛
- توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية لوجود ممارسة للتحفظ باستخدام نسبة مؤشر المستحقات غير التشغيلية في القوائم المالية الصادرة عن هذه الشركات؛
- توجد مؤشرات وفق الإشارات الموجبة لمعامل التفاعل B3 لوجود ممارسة لسياسة التحفظ باستخدام نموذج الاستحقاقات الغير متماثل إلى التدفق النقدي.

2- دراسة حمدان غلام موسى 2011 بعنوان : أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية

- هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الاردنية وقياس علاقة التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية. واشتملت الدراسة على عينة من 50 شركة صناعية مساهمة بين الفترة 2011 و 2006 وتم اختبار البيانات التالية بواسطة (Logistic Regression) واختبار (Regression Pool Data) وقد توصلت الدراسة إلى:
- ان هناك انخفاض في مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة؛
- كما وجدت وجود علاقة احصائية مهمة بين زيادة التحفظ وتحسين جودة التقارير المالية.

3-دراسة عصام بوزيد، حنان بن لعمودي (2023)، قياس وتحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وتكلفة رأس المال - دراسة قياسية لعينة من الشركات المساهمة الجزائرية للفترة 2012-2019 - مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية - المجلد 9 العدد 1.

- كان مجمع الدراسة من شركات بلغ عددها 41 شركة وكان اختبار هذه الفترة لتحقيق الفعالية الاحصائية وتم التعرف في هذه الدراسة على أثر التحفظ المحاسبي على تكلفة رأس المال على وذلك على عينة من الشركات الجزائرية المساهمة النشطة في عدة قطاعات مختلفة- غير مالية - بين الفترة 2012 الى 2019 وهذا باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، حيث أظهرت النتائج أن المتغيرات المستقلة تفسر 54 % من المتغيرات التي تطرأ على تكلفة رأس المال .
- يمثل التحفظ المحاسبي أحد سمات القوائم المالية لشركات المساهمة الجزائرية حيث لا حضنا ممارسة التحفظ المحاسبي فيها والنتائج تثبت ذلك، اذ أن وجود الاشارة السالبة للمستحقات الغير تشغيلية دليل على ممارسة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية .
- يوجد علاقة معنوية طردية بين درجة التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال بمعنى كلما زاد التحفظ المحاسبي زادت تكلفة رأس المال وأن التحفظ يؤثر جوهريا على زيادة تكلفة رأس المال وبالتالي نرفض الفرضية التي تنص على وجود تأثير للتحفظ المحاسبي على تخفيض تكلفة رأس المال المقاسة بالتكلفة الوسطية المرجحة.

4-دراسة م.م مشتاق يوسف الحسناوي، م.د هدى ناظم خلباص، حسين فلاح حسن،(2021)العلاقة بين التحفظ المحاسبي واستمرارية وتقلب الأرباح في الشركات المدرجة في سوق العراق المالي، مجلة دراسات محاسبية ومالية JAFS المؤتمر العلمي الدولي الثاني- الريادة والابداع في بناء السياسات المالية والمحاسبية في الوحدات الاقتصادية- جامعة ذي دار. كلية الادارة والاقتصاد .

هدفت الدراسة لبيان مفهوم وأهمية التحفظ المحاسبي واستمرارية وتقلب الارباح في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وقد اعتمدت الدراسة على منهج التحليل الوصفي والاستنباطي بيان وجود الارتباط من عدمه بين المتغيرات، حيث تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد وبرنامج Eviews9 لتحليل واختبار الفرضيات وتمثلت عينة الدراسة في 35 شركة مدرجة في سوق العراق. وقد خلص إلى:

- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين درجة التحفظ المحاسبي واستمرارية الارباح؛
- عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التحفظ المحاسبي وتقلب الأرباح.

5-دراسة حمدان غلام موسى (2012)العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية:المجلة الأردنية في ادارة الاعمال، المجلد 8،العدد 1، ص:22-41

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى ممارسات التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية على مستوى الشركات الأردنية، والخاصة بالظروف والعوامل المؤثرة في النشاط وحجم الشركة والمديونية، وهذا باستخدام نموذج الاستجابة غير المتماثلة وقد تم أخذ عينة مكونة من (114) شركة لقياس مستويات التحفظ وهذا في الفترة الممتدة من(2002-2006)، وبالاعتماد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد اظهرت النتائج ما يلي:

- وجود انخفاض على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن هذه الشركات؛
- كما بينت أن البنوك هي الأكثر تحفظا في سياستها المحاسبية؛
- أشارت النتائج لوجود أثر لحجم الشركة في مستوى التحفظ، بينما لم تكن للمديونية أثر في مستوى التحفظ المحاسبي.

6- دراسة محمد عبد الله النجار(2014) بعنوان: قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، العدد02-جامعة عمان الأهلية، الاردن

هدفت الدراسة الي قياس مستويات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وبيان أثر التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للسهم واستخدم نموذج (Beaver & Ryan2000) ونموذج (Basu1997) لقياس مستوى التحفظ، وقد اخذت عينة من (31) شركة مدرجة في بورصة فلسطين بين الفترة (2005-2012) وقد اظهرت النتائج ما يلي:

- انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية والتقارير المالية الصادرة عن هذه الشركات؛
- قطاع البنوك والتأمين هو الأكثر تحفظا بينما القطاع الاستثماري أقل تحفظا؛

- وجود علاقة ايجابية بين التحفظ والقيمة السوقية للسهم يعني كلما ارتفع مستوى التحفظ المحاسبي تزيد القيمة السوقية للسهم؛

- التحفظ المحاسبي له أثر ايجابي مهم على القيمة السوقية للأسهم لأنه يعزز مصداقية القوائم المالية ويزيد ثقة المستثمرين.

7 - دراسة عمر شاقور (2016): بعنوان دور التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الحد من ممارسة إدارة الارباح في الشركات الاستراتيجية الأردنية، مجلة الاعمال والادارة، العدد 03.

بحثت الدراسة عن العلاقة بين التحفظ وإدارة الارباح وتم القياس المحاسبي باستخدام نسبة المستحقات الكلية الى مجمل الربح وقياس إدارة الارباح عن طريق نموذج (JONES) المعدل لسنة 1996 ، وخصت العينة على جميع الشركات المدرجة في بورصة عمان للفترة (2010-2014) وقد بينت النتائج ما يلي :

- مستوى التحفظ المحاسبي كان منخفضا بلغ حوالي 37% في الشركات المدروسة؛

- علاقة عكسية بين التحفظ وإدارة الارباح، فكلما زاد التحفظ المحاسبي تقل ممارسات إدارة الارباح، يعني التحفظ يلعب دور آلية رقابية تحد من التلاعب بالأرباح.

8- دراسة كيموش بلال (2020) تحت عنوان: التحفظ المحاسبي: دليل من الشركات الجزائرية، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 17، العدد 3 ص: 24-38.

هدفت الدراسة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية الصادرة عن الشركات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى غاية 2019، حيث شملت الدراسة 152 مشاهدة، تخص 21 شركة جزائرية، ولقياس مستوى التحفظ المحاسبي تم استخدام نموذج الاستحقاق غير المتمثل إلى التدفق النقدي (Shivakuma & Ball, 2005) وخلصت الدراسة إلى:

- وجود تحفظ محاسبي فعلي في الشركات الجزائرية؛

- وجود مستوى متوسط من التحفظ المحاسبي في الشركات الجزائرية حيث أكدت النتائج اعتماد هذه الشركات على ممارسات تحفظية في إعداد التقارير المالية.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

1-دراسة (Basu1997) تحت عنوان «: the conservation principale and the asymmetric timeliness of earnings» jornal of Accounting ;vol24,Elsevier 1997

كانت الدراسة من أوائل الدراسات التي حاولت وضع أسس مقياس للتحفظ المحاسبي وهدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي من خلال العلاقة بين الربح المحاسبي والأسعار وعائدات الأسهم معتمدا على مؤشرات العوائد السوقية كمؤشر عن الأنباء السيئة والأنباء الجيدة، ويرى الباحث أن استجابة المحاسبون للأرباح التي تعكس الأنباء السيئة بشكل أسرع من الأرباح التي تعكس الأنباء الجيدة يعتبر دلالة على ممارسة للتحفظ المحاسبي، حيث افترض الباحث وجود علاقة انحدار عكسي بين الربح المحاسبي وعوائد الأسهم، بحيث يكون الربح المحاسبي

هو المتغير التابع وعوائد الأسهم تكون المتغير المستقل، وللوصول إلى أهداف الدراسة طبق الباحث دراسته على بورصة نيويورك (NYSE) وبورصة أمريكا للأوراق المالية (AMEX)، للفترة (1963، 1990).

وتوصلت الدراسة إلى أن درجة استجابة الأرباح للعوائد السلبية أكبر من درجة استجابتها للعوائد الإيجابية وهو مؤشر لممارسة التحفظ المحاسبي في العينة المدروسة، كما أن الأرباح كانت أسرع استجابة للأخبار السيئة مقارنة بالأخبار الجيدة.

- عدم تماثل في توقيت الاعتراف (the asymmetric timeliness) وهذا دليل قوي على وجود تحفظ محاسبي.

2- دراسة (R. Ball, L. Shivakumar) (2006) بعنوان :

" Earnings quality in UK private firms: comparative loss recognition timeliness"

Journal of Accounting and Economics, vol, 39pp83-128

تهدف الدراسة إلى تقييم أثر التحفظ المحاسبي على الأرباح كمؤشر لجودة التقارير المالية التي تعدها الشركات البريطانية العامة والخاصة، وذلك بدراسة أثر التحفظ على خصائص الأرباح المتمثلة في ملائمة الأرباح وقدرتها التنبؤية، والعوامل المؤثرة عليها بحيث قام الباحث باستخدام مقياس (1997, Basu) استجابة الأرباح للأخبار السيئة نسبة لاستجابتها للأخبار الجيدة، بالإضافة إلى نموذج اقترحه الباحثان بالنسبة لشركات غير المساهمة بسبب عدم وجود أسعار وأسهم سوقية لها، يعتمد على نسبة المستحقات المحاسبية غير المتماثلة إلى التدفقات النقدية والذي يرمز له (AACF) واشتملت الدراسة على عينة من الشركات البريطانية الخاصة مكونة من 37949 شركة، بين الفترة (1990-2000)، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هي أن ممارسة التحفظ المحاسبي بشكل مفرط قد يؤدي إلى نوع من التحيز في المعلومات المحاسبية وبالتالي يؤثر في بعض من خصائص جودة المعلومات المالية، إضافة إلى تأجيل الأرباح إلى الفترات المقبلة، وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض قدرتها على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية. وتوصلت الدراسة أن مستوى التحفظ المحاسبي يكون أعلى في الشركات الخاصة مقارنة بالشركات المدرجة نتيجة اعتمادها على التمويل بالدين مما يعزز جودة الأرباح .

3-دراسة (Watts, 2003 a,b)، Accounting Conservatism in Accounting part I&II، مجلة Accounting

Horizons المجلد 17 العدد 3 و4

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الرائدة التي نادى بالعودة إلى التحفظ المحاسبي، وقد تضمنت جزأين، ناقش الجزء الأول مفسرات استخدام التحفظ في المحاسبة، بينما لخص الجزء الثاني بعض النتائج التطبيقية لاستخدام التحفظ وانتشاره، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يزداد التحفظ المحاسبي في التقرير المالي بمرور الوقت؛
- يميل المقرضون إلى تدنية المخاطر وبالتالي خفض الأرباح والتوزيعات؛
- تمكين المقرض من اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة ويزيد من فعالية الرقابة والمتابعة على الوفاء بعقود المديونية؛
- أغفلت الجهات التي تعارض التحفظ المنافع الاقتصادية الناجمة عن تطبيقه.

4-دراسة (Lee,2011) تحت عنوان :

« The role of accounting conservatism in firm's financial decisions», available at <http://ssrn.com/abstract=1718494>.

- ركزت الدراسة على بحث العلاقة بين التحفظ في التقرير المالي والمرونة المالية للشركات، عند اتخاذ القرارات المالية، وذلك باستخدام عينة مكونة من (43598) مشاهدة (شركة /سنة) لشركات أمريكية مسجلة بالبورصة خلال الفترة من 1971 وحتى 2007 بعد استبعاد المؤسسات المالية وخلصت الدراسة إلى:
- تعاني الشركات التي تستخدم مستويات مرتفعة من التحفظ من انخفاض المرونة المالية عند إدارة السيولة وعند اتخاذ القرارات الخاصة بإصدار حق الملكية أو الديون بالإضافة إلى حساسية اتخاذ قرارات الاستثمار بسبب قيود التمويل وسياسات السداد؛
 - بالرغم من تمتع الشركات المتحفظة بانخفاض في تكلفة عقود المديونية وتكلفة الوكالة، فإنها تفتقد المرونة المالية المطلوبة للحصول على مصادر تمويل في المستقبل، مما يؤثر على جودة القرارات المالية؛
 - وقد أثبت أن التحفظ المحاسبي يساهم في تقليل مخاطر المعلومات وتحسين جودة التقارير المالية.

5- دراسة (Givoly & Hayn, 2000) تحت عنوان:

«The Changing Time-Series Properties of Earnings, Cash flows and accruals :has Financial Reporting Becom More Conservation ?» Journal of Accounting and Economics, vol, 29.n3.pp287-320.

- هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي، وتحليل العلاقة بين الأرباح المتراكمة والتدفقات النقدية، لتحديد التغيرات الهيكلية في التقارير المالية، وذلك على عينة مكونة من 593 شركة أمريكية، متوفرة في قاعدة البيانات (CRSP) ولفترة بين (1950 و1998)، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نموذج المستحقات السالبة (Hayn & Givoly, 2000) لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، حيث أظهرت النتائج تراجع المستحقات السالبة بشكل عام على مدار العقود الأربعة، دون أن يصاحبها في المقابل انخفاض في التدفقات النقدية، كما أشارت النتائج إلى أن وجود مستحقات سالبة خلال فترة زمنية معينة يدل على وجود تحفظ محاسبي.
- وتوصلت الدراسة أن مستوى التحفظ قد ازداد مع مرور الوقت حيث أصبحت القوائم المالية أكثر حذر في الاعتراف بالأرباح وأكثر سرعة في الاعتراف بالخسائر.

6- دراسة (Khosroshahi, Vahid, & Ghanavati) (2012): تحت عنوان

"Studying the Effective Factors on Level of Accounting Conservatism in Financial Statements". Journal of Basic and Applied Scientific Research.vol.2.n12 pp 12574-12581

- هدفت الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي، وتحديد العوامل المؤثرة في إعداد القوائم والتقارير المالية. وباستخدام نموذج الاستجابة غير المتماثلة (Basu1997) ونموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية

(Hayn & Givoly2000)، تم قياس مستوى التحفظ المحاسبي لعينة مكونة من (99) شركة مدرجة في بورصة الطيران للأوراق المالية، خلال الفترة 2003 و 2009، وخلصت الدراسة إلى وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة الطيران للأوراق المالية، كما بينت الدراسة أن الشركات الكبيرة تمارس التحفظ المحاسبي بشكل أكبر مقارنة بالشركات الصغيرة، كما أن الشركات ذات الرفع المالي المرتفع أكثر ممارسة للتحفظ من الشركات ذات الرفع المالي المنخفض. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى التحفظ المحاسبي يتأثر بعدة عوامل مثل حجم الشركة والرافعة المالية، حيث تميل الشركات ذات المخاطر المرتفعة إلى تبني سياسات أكثر تحفظا مما يعزز مصداقية القوائم المالية.

الفرع الثالث: تحديد موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

تندرج الدراسة الحالية ضمن الدراسات التطبيقية التي تناولت موضوع التحفظ المحاسبي وأثره على الأداء المالي حيث تأتي كامتداد للأعمال النظرية والتجريبية التي أسست لهذا الموضوع منذ دراسة (Basu1997. watts2003) والتي ركزت على تفسير مفهوم التحفظ وأبعاده الاقتصادية. ومقارنة بالدراسات السابقة فإن أغلب الأبحاث الأجنبية مثل (lafont & watts , ball and shivakumar) ركزت على البيانات الاقتصادية المتقدمة في حين أن دراسات أخرى انتقلت إلى تحليل العوامل المؤثرة وأثر التحفظ على الأداء المالي في سياقات مختلفة، أما الدراسات العربية والحديثة فقد حاولت اختبار هذا المفهوم في بيئات ناشئة مع وجود نتائج متفاوتة حسب طبيعة السوق والنظام المحاسبي. وفي هذا الاطار، تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على مؤسسة اقتصادية جزائرية (مجمع صيدال)، مما يسمح بتوسيع نطاق التحليل نحو بيئة محلية تتميز بخصوصيات محاسبية واقتصادية مختلفة عن البيئات الأجنبية وبالتالي، فإن هذه الدراسة تسعى إلى اختبار مدى توافق النتائج العالمية مع الواقع الجزائري وتحديد طبيعة العلاقة بين التحفظ المحاسبي والأداء المالي داخل مؤسسة صناعية مدرجة. وعليه يمكن اعتبار الدراسة الحالية امتدادا للدراسات السابقة من حيث الموضوع ولإضافة تطبيقية من حيث البيئة والسياق خاصة فيما يتعلق بقطاع الصناعات الصيدلانية في الجزائر. تتحدد القيمة المضافة والعلمية لهذه الدراسة مقارنة بما تناولته الأدبيات السابقة في النقاط الجوهرية التالية:

*جدول رقم (05) القيمة المضافة للدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة

الفجوة في الدراسات السابقة	القيمة المضافة في الدراسة الحالية
أغلب الدراسات الجزائرية والعربية السابقة مثل دراسة قزال وزرقوط 2019، بوزيد وبن لعمودي 2023. كيموش 2020، ودراسة غلام 2011 ركزت على أسلوب المسح الشامل وعينات القطاعات المختلفة (صناعة، خدمات، بناء، بنوك) دون مراعاة الخصوصية التشغيلية لكل قطاع.	تأتي هذه الدراسة لتقدم تحليلاً عميقاً على قطاع حساس واستراتيجي في الجزائر وهو قطاع الصناعات الصيدلانية ممثلاً في "مجمع صيدال"، وهو قطاع يمتلك دورة استغلال مميزة وتكاليف بحث وتطوير وضغوط تنافسية تختلف عن بقية القطاعات الصناعية التقليدية، مما يجعل قياس أثر التحفظ على أدائه المالي أكثر دقة وفائدة لمتخذي القرار في المجمع.
ركزت جل الدراسات السابقة على ربط التحفظ بمتغيرات أخرى، كجودة التقارير غلام 2011، تكلفة رأس المال بوزيد وبن لعمودي 2023، استمرارية وتقلب الأرباح الحساوي وآخرون 2021، القيمة السوقية للسهم النجار 2014، أو إدارة الأرباح شاقور 2016.	تسد هذه الدراسة فجوة هامة من خلال التركيز المباشر على "الأداء المالي" بأبعاده المختلفة (الربحية، السيولة، والملاءمة) داخل بيئة الأعمال الجزائرية لتبين كيف يؤثر الحذر المحاسبي على المؤشرات المالية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية.
الدراسات الأجنبية الرائدة كدراسة (Basu, 1997) و (Givoly & Hayn, 2000) اعتمدت بشكل كلي على مؤشرات العوائد السوقية وأسعار الأسهم لقياس التحفظ (نموذج الاستجابة غير المتماثلة للأخبار). وهي نماذج يصعب تطبيقها بكفاءة في البيئة الجزائرية نظراً لضعف وتواضع نشاط بورصة الجزائر وغياب الكفاءة الكاملة فيها.	تتفادى الدراسة الحالية هذا القصور من خلال التركيز على النماذج القائمة على المستحقات والتغيرات المحاسبية الداخلية كنموذج (Ball & Shivakumar, 2005/2006) أو المستحقات غير التشغيلية، وتطبيقه على مجمع جزائري مدرج في البورصة ولكن بخصائص تشغيلية محلية، مما يمنح النتائج واقعية وتوافقاً أكبر مع النظام المحاسبي المالي (SCF).
إن الدراسات التي طبقت على البيئة الجزائرية إما أنها تناولت فترات قديمة نسبياً، أو فترات تزامنت مع بدايات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).	تمتد هذه الدراسة لعدد من السنوات مما يسمح بفهم سلوك الممارسات المحاسبية لمجمع صيدال بعد استيعاب النظام المحاسبي المالي بشكل كامل، وتجاوز الصدمات الاقتصادية الأخيرة، مما يعطي المؤشرات المالية المستخرجة قدرة تفسيرية وتنبؤ أعلى للمستقبل.

تعد هذه الدراسة من الأوائل التي تربط بين التحفظ المحاسبي ومؤشرات التوازن المالي (FR,BFR, TN) لمؤسسة مدرجة في البورصة مما يثري الفهم النظري والتطبيقي لدور التحفظ في حماية السيولة واستقرار هيكل التمويل.	لم تتناول الدراسات السابقة العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل FR واحتياج رأس المال العامل BFR وصافي الخزينة TN).
تناولت هذه الدراسة اثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي للمجمع بتحليل مؤشرات الربحية والمردودية (ROA,ROE,EPS) للفترة الممتدة من 2019 إلى 2024 مما يتيح رصد التغيرات المختلفة في اثر التحفظ على الأداء المالي للمجمع .	تفتقر الدراسات العربية إلى دراسات تربط بين التحفظ المحاسبي ومؤشرات الربحية كالعائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE وربحية السهم EPS في إطار زمني ممتد ومحدد.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة في الفرع الأول والثاني.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الإطار النظري للتحفظ المحاسبي من خلال توضيح مفهومه وتطوره في الأدبيات المحاسبية إضافة إلى عرض أهم الأنواع، وأهم الدوافع والمبررات لاعتماده وتبنيه داخل المؤسسات مع إبراز مزاياه التي تتمثل أساساً في تعزيز مصداقية القوائم المالية، مقابل بعض العيوب المرتبطة بإمكانية التأثير على دقة القياس المحاسبي إضافة إلى التطرق لمختلف المقاييس المهمة في حسابه.

كما تناولنا في المبحث الثاني مفهوم الأداء المالي باعتباره أحد أهم مؤشرات تقييم أداء المؤسسة والتطرق إلى أهدافه وأهميته في الأداء المالي للمؤسسة مع عرض أبرز مؤشرات قياسه المالية التي تعكس كفاءة واستمرارية النشاط الاقتصادي للمؤسسة والعوامل المؤثرة فيه.

وفي المبحث الثالث تم تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي والأداء المالي من خلال أهم النظريات المفسرة إضافة إلى تحديد أثر التحفظ على مختلف الفصول المحاسبية للمؤسسة حيث تبين أن التحفظ المحاسبي يمكن أن يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة .

وفي الأخير تم استعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت تأثير التحفظ على سياسات المالية للمؤسسة والتي أجمعت في معظمها على وجود علاقة ذات أثر بين التحفظ المحاسبي والأداء المالي مع اختلاف درجات هذا الأثر حسب بيئة الدراسة وخصائص المؤسسات.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن التحفظ المحاسبي يمثل آلية محاسبية مهمة لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الأداء المالي للمؤسسات، مما يبرز أهمية دراسته بشكل تطبيقي في سياقات مختلفة وهو ما سيتم عرضه في الفصل التطبيقي من هذه الدراسة حول مؤسسة (صيدال).

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية لأثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي
لمجمع صيدال للفترة (2019-2024)

تمهيد

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الاطار النظري للتحفظ المحاسبي ومختلف المفاهيم المرتبطة به، إضافة إلى تحليل العلاقة بينه وبين الأداء المالي للمؤسسة من خلال عرض أهم النظريات والدراسات السابقة، يأتي هذا الفصل ليترجم تلك المعارف النظرية على دراسة تطبيقية .

حيث سيتم في هذا الفصل تسليط الضوء على حالة مجمع صيدال باعتباره رائد في قطاع الصناعة الصيدلانية في الجزائر، مما يجعله نموذجا ملائما لدراسة أثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي، وذلك من خلال تحليل البيانات المالية للمجمع خلال الفترة (2019 إلى 2024) واستخدام أسلوب التحليل المالي المقارن وأداة الربط التحليلي بين مؤشرات الأداء المالي (ROA, ROE, EPS) ومؤشرات التوازن المالي (FR, BFR, TN) وربطها بممارسات التحفظ الفعلي واستخلاص النتائج.

ويهدف هذا الفصل إلى اختبار مدى توافق النتائج التطبيقية مع ما تم التوصل اليه نظريا وكذا تقديم تفسير علمي للعلاقات المدروسة، بما يسهم في إثراء موضوع البحث وتقديم مقترحات عملية قابلة للتطبيق، وذلك في حدود ما سمحت به المعطيات المتحصل عليها، ومن هنا سيقسم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين كالآتي:

المبحث الأول : تقديم عام لمجمع صيدال.

المبحث الثاني: تحليل أثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي والتوازني لمجمع صيدال خلال الفترة (2024-2019)

المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال

يعتبر مجمع صيدال من أبرز المؤسسات في قطاع المنتجات الصيدلانية بالجزائر، حيث يلعب دورا مهما في تلبية احتياجات السوق الوطنية من الادوية، وقد شهد المجمع تطورا من خلال توسيع فروعته وتنوع انشطته. ويهدف هذا المبحث إلى تقديم نظرة شاملة حول مؤسسة صيدال.

المطلب الأول: تعريف وتطور مجمع صيدال

يخصص هذا المطلب للتعريف لمجمع صيدال وفروعها واستعراض أهم أهدافها وأنشطتها بما يسهم في فهم الإطار العام الذي تنشط فيه، تمهيدا لربط ذلك بالدراسة لموضوع التحفظ المحاسبي وأثره على الأداء المالي.

الفرع الأول: تعريف مجمع صيدال

هي شركة متخصصة في إنتاج وتسويق المنتجات الصيدلانية، وهي من المؤسسات الأولى التي تم دخولها لبورصة القيم المتداولة بالجزائر، مما أكسب المجمع ميزات تنافسية عدة على الصعيد المحلي والدولي، إلى جانب ذلك دخل المجمع في عقود شراكة مع أكبر المخابر الأجنبية للاستثمار في القطاع الصيدلاني والتي توجت بإبرام العديد من الاتفاقيات في مجال البحث والإنتاج والتسويق، ويعتبر أيضا شركة ذات أسهم برأسمال قدره 2.500.000.000 دينار جزائري، ويعتبر 80 % من رأسمال المجمع ملك للدولة و 20 % المتبقية قد تم التنازل عنها في سنة 1999 عن طريق البورصة إلى المستثمرين من المؤسسات والأشخاص. تكمن مهمة المجمع في تطوير وإنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري ويمكن تلخيص البيانات الخاصة بمجمع صيدال من خلال البطاقة الفنية الآتية:

الجدول رقم (01): البطاقة الفنية لمجمع صيدال

اسم المؤسسة	مجمع صيدال
المقر الاجتماعي	الطريق الولائي رقم 11 (الدار البيضاء) الجزائر العاصمة
رأس المال	شركة مساهمة برأس مال 2.500.000.000
عدد الاسهم	2.000.000 سهم
طبيعة الصفقة	20 % من رأس المال أي 2.000.000 سهم
عدد المساهمين	19.288 مساهما
المساهم ذو الأغلبية	الشركة العمومية القابضة كيمياء-صيدلة (80%) chimie pharmacie
التعاملات	طرح 2.000.000 سهم بقيمة اسمية 250 دج للسهم ويسعر 800 دج للسهم
اعتماد (تأشيرة) اللجنة	رقم 98-04 بتاريخ 24 ديسمبر 1998
تاريخ الدخول الى البورصة	17 جويلية 1999
اول عملية تداول	20 سبتمبر 1999

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على موقع لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها www.cosob.org 2026/06/1

الفرع الثاني : لمحة تاريخية عن مجمع صيدال

تتمثل أهم مراحل نشأت مجمع صيدال في:¹

1- تأسست الصيدلية المركزية الجزائرية في عام 1969 بموجب مرسوم رئاسي كان لها مهمة ضمان احتكار الدولة لاستيراد وتصنيع وتسويق المواد الصيدلانية ذات الاستخدام البشري؛

2- في عام 1971 انشأت وحدة إنتاج الحراش؛

3- في عام 1971 و 1975 اشترت على مرحلتين وحدتي بيوتيك (BIOTIC) وفارمال (PHARMAL)؛

4- في سنة 1982 تحولت الصيدلية المركزية الجزائرية إلى المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني (ENPP) بناء على المرسوم 1982/161، والمؤرخ في أبريل 1982، وكانت مهمة الشركة هي ضمان احتكار إنتاج وتوزيع الادوية والمواد الشبيهة والتفاعلية؛

5- في 1985 غيرت الشركة اسمها لتصبح صيدال؛

6- في سنة 1989 عقب تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية، صارت صيدال مؤسسة اقتصادية عامة تملك استقلالية الادارة واختيرت لتكون من بين الشركات الوطنية الاولى التي تحصل على وضع الشركة ذات الأسهم؛

7- في سنة 1993 تم اجراء تغييرات على النظام الاساسي للشركة مما مكنها من المشاركة في كل العمليات الصناعية أو التجارية ذات الصلة بأغراض الشركات من خلال انشاء شركات جديدة أو فروع تابعة لها؛

8- في فيفري 1999 قام المجمع بفتح رأس ماله عن طريق العرض العلني للبيع، وانصب مبلغ العرض على 20% من رأس مال المجمع، أي ما يقارب 500 مليون دينار جزائري موزعة على 2 مليون سهم؛

9- في سبتمبر 1999 تم ادراج سند رأس المال للمجمع في جدول التسعيرة الرسمية وقدر ب 800 دينار جزائري للسهم.

المطلب الثاني: مهام وأهداف المجمع وهيكله التنظيمي

بعد التعرف على مجمع صيدال، تعتبر مهام وأهداف المجمع عناصر أساسية لفهم طبيعته نشاطه وآلية تسييره وعليه يمكن ابراز اهم المهام والاهداف فيما يلي:

الفرع الأول : مهام مجمع صيدال

هناك عدة أهداف لمجمع صيدال نلخصها فيما يلي:²

¹ الموقع الرسمي لبورصة الجزائر vue le 01/06/2026 www.sgbv.dz

² www.saidal.dz vue le (17-04-2026)

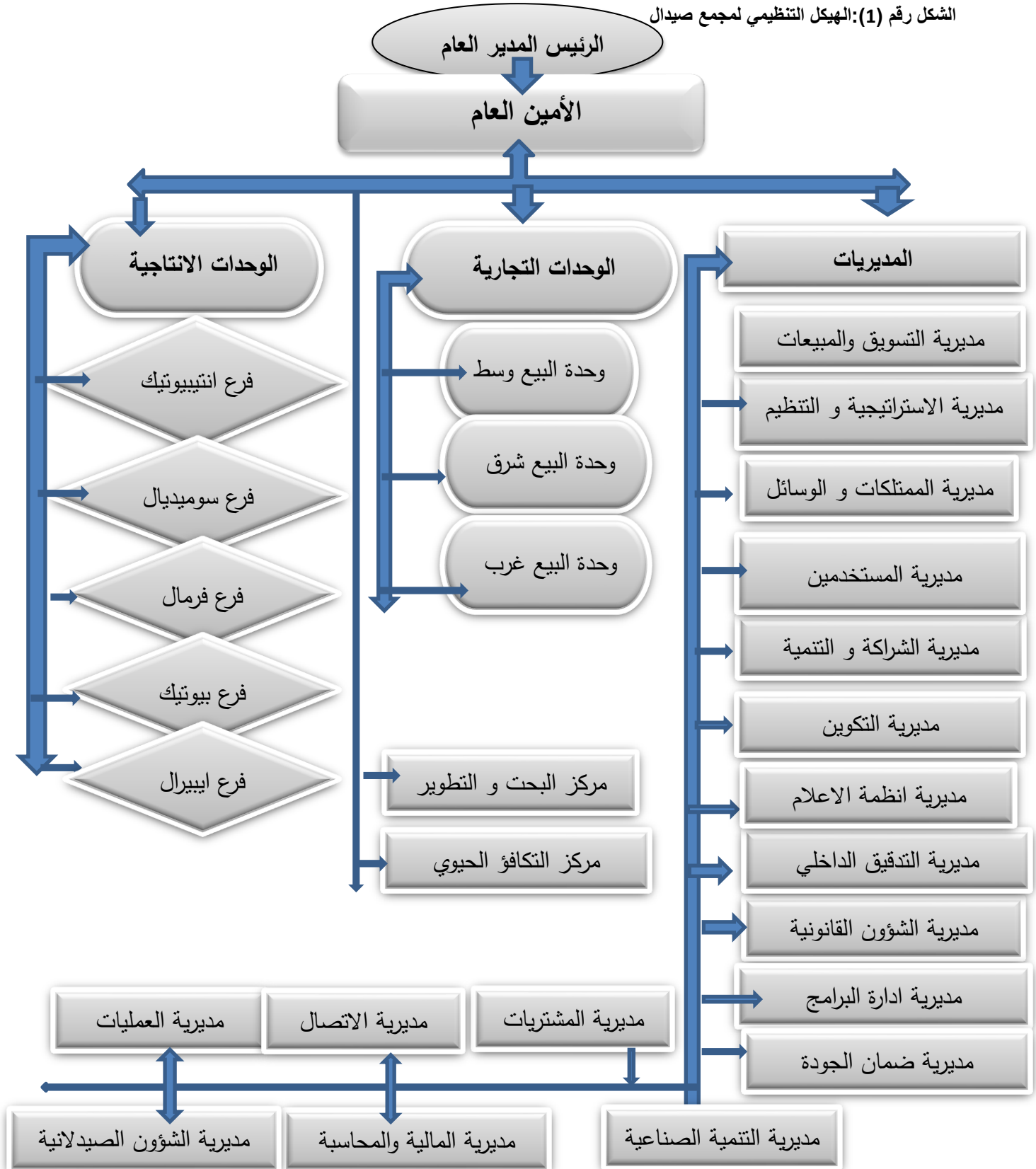
- ✓ إن المهمة الأساسية والرئيسية لمجمع صيدال تتمثل في انتاج الادوية الجنيسة في الجزائر لتصبح مرجعا اساسيا وشريكا مفضلا في منطقة افريقيا والشرق الأوسط؛
- ✓ تحسين صحة المرضى من خلال توفير مجموعة واسعة من الادوية عالية الجودة.

الفرع الثاني: أهداف مجمع صيدال

- ✓ زيادة الحصة السوقية المحلية وتطور حصة السوق الدولية؛
- ✓ تحقيق أهداف النمو ووضع الشركة كان له دور رئيسي في تنفيذ السياسة الوطنية للوقاية من مكافحة المخدرات؛
- ✓ خدمة وتطوير الأعمال من خلال ضمان إثراء المجموعة عن طريق طرح منتجات ذات قيمة عالية؛
- ✓ تحسين القدرة التنافسية لمنتجاتها وتكييف خبراتها مع احتياجات السوق والفرص الجديدة؛
- ✓ مضاعفة تحالفاتها الاستراتيجية مما يسمح باكتساب المعرفة من خلال نقل التكنولوجيا؛
- ✓ تسعى إلى إقامة شراكات موثوقة ودائمة تقوم على الاحترام والثقة والمشاركة؛
- ✓ الحفاظ على تطابق شروط الجودة لبنيتها التحتية (المباني والمعدات ونظام المعلومات)؛
- ✓ فهم احتياجات أصحاب المصلحة لديها بشكل مستمر وتحسين صورة العلامة التجارية للشركة؛
- ✓ تطوير علاقات قوية ومتكاملة ومربحة مع الشركاء في علاقة مربحة للطرفين؛
- ✓ تطوير مهارات موظفي المجموعة مع ضمان ظروف عمل امنة وصحية ومنع المخاطر المهنية؛
- ✓ الامتثال لمتطلبات حماية البيئة؛
- ✓ ضمان جودة وفعالية وسلامة الأدوية.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال وفروعه

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال



المصدر: عوادي مني، 2020، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة صيدال
الفترة: (2017-2013)، دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص: 209

المبحث الثاني: تحليل أثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي لمجمع صيدال للفترة (2024-2019)

يعد التحفظ المحاسبي من الأسس المحاسبية الهامة التي تسعى إلى تقوية وتعزيز القوائم المالية من خلال تطبيق مبدأ الحيطة والحذر عند الاعتراف بالإيرادات أو الإسراع في الاعتراف بالخسائر المحتملة، ونظرا لأهمية هذا المبدأ في تحسين جودة المعلومات المالية، فيسعى هذا المبحث إلى إبراز ودراسة أثر التحفظ المحاسبي على الأداء والتوازن المالي للمجمع من خلال مجموعة من المؤشرات وذلك لمعرفة مدى أثر سياسة التحفظ على كفاءة الأداء المالي والاستقرار للمجمع.

المطلب الأول : منهجية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر التحفظ المحاسبي من خلال التحليل المقارن للقوائم المالية لمجمع صيدال من خلال مؤشرات الاستقرار المالي (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم) وكذلك مؤشرات التوازن المالي خلال مجموعة من السنوات وذلك من خلال:

أولاً- فرضيات الدراسة

تنقسم فرضيات الدراسة إلى مجموعتين أساسيتين لتغطية أبعاد الأداء والتوازن كافة:

• **المجموعة الأولى:** الفرضيات الخاصة بالأداء المالي (الربحية والمردودية):

- الفرضية العدمية 1: لا يوجد أثر ذو دلالة مالية ومحاسبية لتطبيق التحفظ المحاسبي على العائد على الأصول ROA لمجمع صيدال.
- الفرضية العدمية 2: لا يوجد أثر ذو دلالة مالية ومحاسبية لتطبيق التحفظ المحاسبي على العائد على حقوق الملكية ROE لمجمع صيدال.
- الفرضية العدمية 3: لا يوجد أثر ذو دلالة مالية ومحاسبية لتطبيق التحفظ المحاسبي على العائد على السهم EPS لمجمع صيدال.

• **المجموعة الثانية:** الفرضية الخاصة بالتوازن المالي والسيولة (الفرضية المضافة للتكامل المنهجي):

- الفرضية العدمية 4: لا يوجد أثر ذو دلالة مالية ومحاسبية لممارسات التحفظ المحاسبي على مؤشر التوازن المالي احتياج رأس المال العامل BFR لمجمع صيدال.
- الفرضية العدمية 5: لا يوجد أثر ذو دلالة مالية ومحاسبية لممارسات التحفظ المحاسبي على مؤشر التوازن المالي والسيولة رأس المال العامل FR لمجمع صيدال .
- الفرضية العدمية 6: لا يوجد أثر ذو دلالة مالية ومحاسبية لممارسات التحفظ المحاسبي على مؤشر التوازن المالي صافي الخزينة TN لمجمع صيدال.

ثانياً - فترة الدراسة :

تم اختيار الفترة الممتدة من (2024-2019) وذلك لتوفر معظم القوائم المالية للدراسة.

ثالثاً - نموذج الدراسة :

يتمثل المتغير المستقل في "التحفظ المحاسبي المقاس إجرائياً عبر تحفظات مراجعي الحسابات، إعادة معالجة القوائم، وتكوين مخصصات خسائر القيمة والمؤونات، وينعكس أثره على مجموعتين من المتغيرات التابعة كما يوضحه المخطط التالي:

• المتغير المستقل: التحفظ المحاسبي (المؤونات، التعديلات، تحفظات المراجعين).

• المتغيرات التابعة:- محور الأداء المالي ROA، ROE، EPS.

- محور التوازن المالي FR، BFR، TN.

المطلب الثاني : قياس أثر التحفظ المحاسبي على الاداء المالي

يعتمد قياس أثر التحفظ المحاسبي على مؤشرات مالية لقياس التأثير في الربح وفيما يلي سيتم حسابه لمعرفة أثر التحفظ المحاسبي عليه.

الفرع الأول: تحليل مؤشرات الأداء المالي (ROA, ROE, EPS)

فيما يلي حساب القيم بناء على مؤشرات قياس الأداء المالي في الفصل النظري.

الجدول رقم (02): حساب المتغيرات المستقلة للأداء المالي لمجمع صيدال من الفترة (2024-2019)

	2021	2020	2019	
الربح الصافي	48.694.704.82	189.936.341.33	793.514.004.08	
اجمالي الأصول	44.811.485.632.67	40.687.550.476.43	40.434.178.877.27	
حقوق الملكية (I)	22.912.568.215.05	22.234.554.786.95	21.776.278.416.42	
عدد الاسهم	2.000.000	2.000.000	2.000.000	
رقم الاعمال	10.211.439.983.73	9.890.929.760.98	9.392.750.935.10	
ROA	%0.11	%0.47	%1.96	
ROE	%0.21%	0.85%	3.64%	
EPS	24.35	94.97	396.76	
	2024	2023	2022	

الربح الصافي	2.987.159.711.62-	1.990.796.716.09	1.057.208.444.64
اجمالي الأصول	44.880.800.299.74	49.318.064.603.41	53.521.558.935.26
حقوق الملكية (I)	18.965.371.886.37	21.924.496.337.55	23.733.584.878.73
عدد الاسهم	2.000.000	2.000.000	2.000.000
رقم الاعمال	15.518.343.549.99	19.410.065.548.95	23.733.584.878.73
ROA	%6.66-	%4.04	%1.97
ROE	% -15.75	9.08 %	4.65 %
EPS	-1.493.58	995.40	528.60

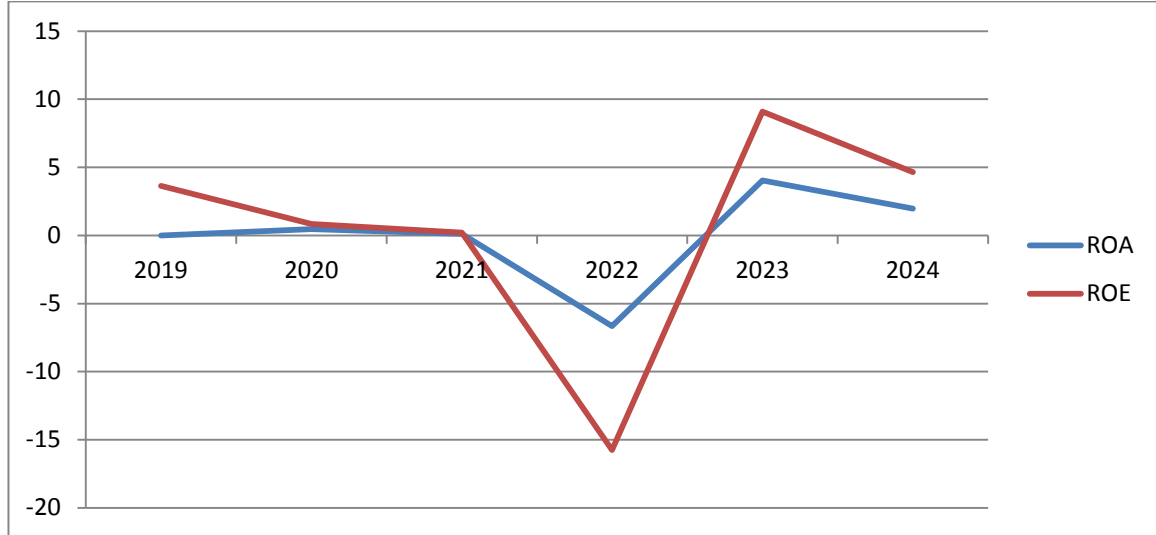
من اعداد الطالبة بناء على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2024-2019)

• **التعليق:** يجسد الجدول أعلاه تطور المتغيرات للأداء المالي لمجموعة صيدال خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2024 من خلال ثلاث مؤشرات محورية هي العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية والعائد على السهم، وتكشف القراءة مسارا ماليا شديداً للتقلب، فخلال المرحلة الاولى من 2019 الى 2021 شهدت تراجعاً متسارعاً في جميع المؤشرات دون استثناء إذ انخفض ROA من 1.96 % إلى 0.11 %، أي بتراجع بلغ نسبته 94.4 % في غضون ثلاث سنوات وهو ما يعكس تدهوراً حاداً في كفاءة توظيف الأصول، وبالمثل تراجع ROE من 3.64 % إلى 0.21 % مما يعني أن المساهمين باتوا يحصلون على عائد شبه معدوم على استثماراتهم، أما EPS فقد إنهار من 396.76 دينار إلى 24.35 دينار للسهم، وهو مؤشراً خطراً بالغ الأثر على ثقة المستثمرين في بورصة الجزائر، ويعزى ذلك الى ارتفاع تكاليف الاستغلال وتراجع الكفاءة التشغيلية في ظل تحفظات محاسبية متكررة أبدتها هيئة المراجعة طول هذه الفترة، بالإضافة إلى تأثير جائحة كوفيد 19.

اما المرحلة الثانية سنة 2022 وفيها كانت الأزمة الحادة ومنعطفاً تاريخياً سلبياً إذ سجلت المجموعة خسارة صافية بلغت 2.987.159.711.62 مليار دينار انعكست مباشرة على المؤشرات الثلاث بصورة كارثية، وقد تزامن هذا مع تحفظات صريحة من المراجعين وإعادة معالجة للقوائم المالية مما يطفئ على هذه الأرقام طابعا من عدم الموثوقية (تحفظات المراجعين موجودة في القوائم المالية للمجمع في المراجع اللاحقة)؛ وقد سجلت المرحلة الثالثة لسنتي 2023 و 2024 انتعاشاً نسبياً ثم تراجعاً. فخلال سنة 2023 سجلت الشركة ربحاً نسبياً مقدراً بـ 1.990.796.716.09 مليار دينار، فارتفع ROA إلى 4.04 % و ROE إلى 9.08 % EPS إلى 995.40 دينار، غير أن 2024 جاءت بتراجع مفاجئ في المردودية رغم نمو رقم الأعمال بـ 22% إذ

انخفض صافي الربح إلى 1.057.208.444.64 مليار دينار، مؤدياً إلى تراجع كل من المؤشرات الثلاث، وهو تناقض يكشف عن اختلال هيكلي في منظومة التكاليف لم تتجاوزه الشركة بعد.

الشكل رقم (02) تطور العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية (ROA, ROE) لمجموعة صيدال للفترة (2024- 2019)



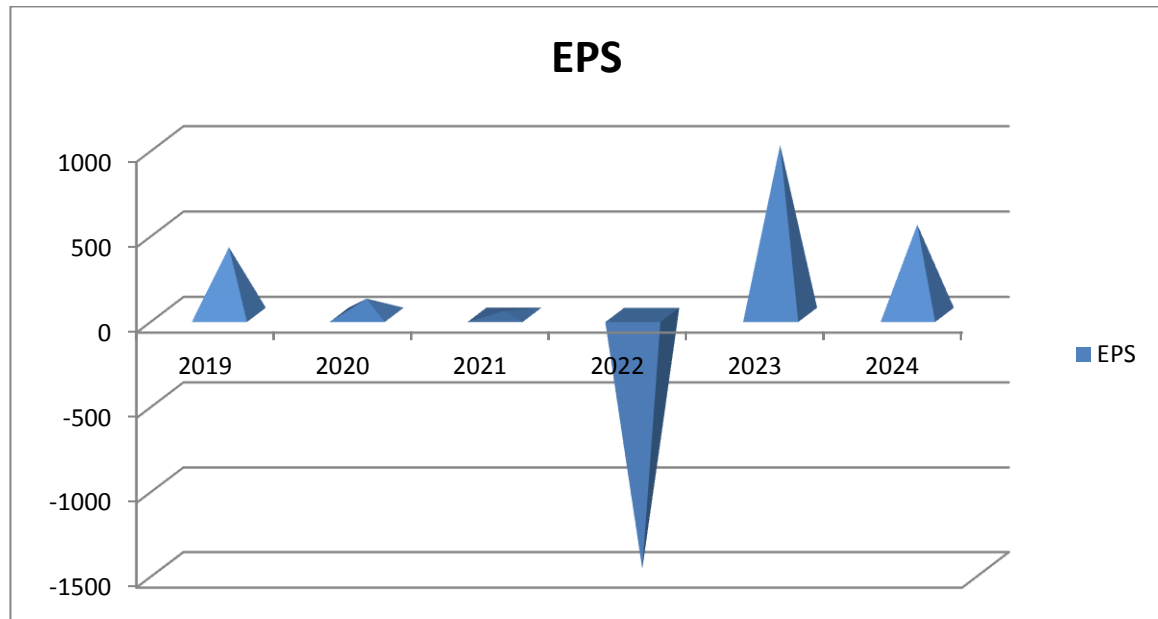
من اعداد الطالبة بناء على النتائج الحسابية لـ ROA و ROE من القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2024-2019)

• **التعليق** يجسد الشكل البياني المسار المتقلب لمؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

فالمنحنيان يتحركان بصورة متوازنة ومتشابهة في نفس الاتجاه، مع وجود فارق جوهري في حدة التذبذبات، إذ يظهر ROE تقلبات أكثر حدة مقارنة بـ ROA وهو ما يعكس التأثير المضاعف لهيكل التمويل على عائد المساهمين.

ويتضح لنا هبوط تدريجي بين سنة 2019 و 2021 نحو مستويات الصفر، يليه انهيار حاد سنة 2022 بلغ دروته -15.75% ROE و -6.66% ROA وهو أشد منعطف سلبي في تاريخ المجموعة خلال هذه الفترة ثم ارتفع سنة 2023 وتراجع مجدداً في 2024 دون أن يستعيد مستوياته الأولية.

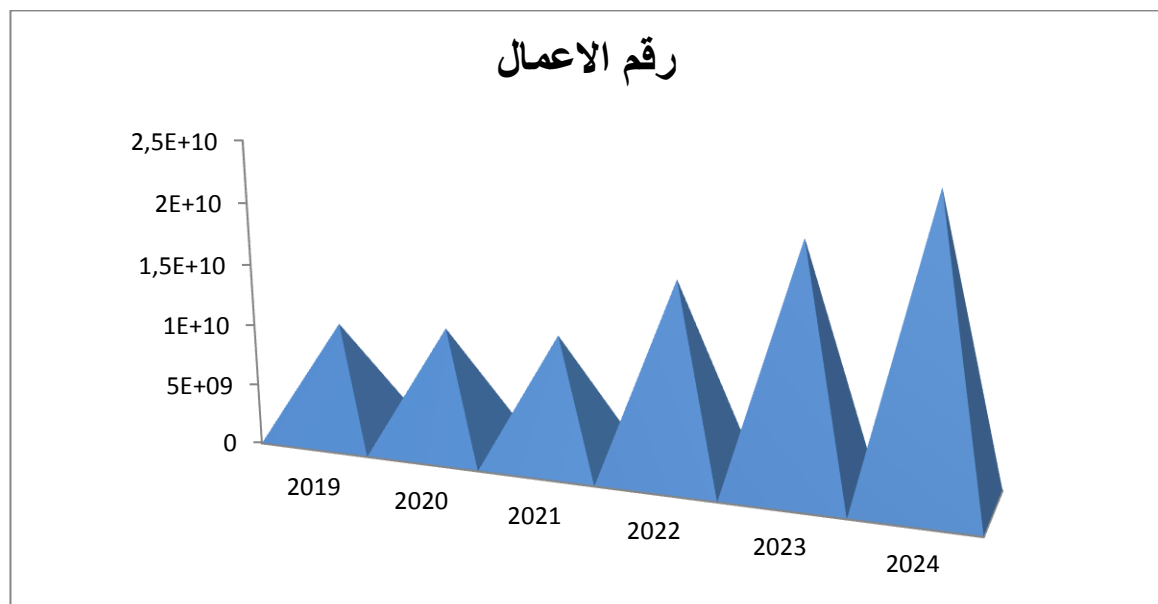
الشكل رقم (03): تطور ربحية السهم (EPS) لمجموعة صيدال للفترة (2024-2019)



من اعداد الطالبة بناء على النتائج الحسابية لـ EPS من القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2024-2019)

* **التعليق:** يعكس الشكل عن مسار متقلب لربحية السهم، بدأ بتراجع تدريجي من 396.76 ديناراً سنة 2019 إلى مستويات متدنية خلال سنتي 2020 و 2021، ثم بلغ ذروته سنة 2022 بانخفاض حاد إلى 1.493.58 ديناراً مجسداً تدميراً كاملاً لقيمة السهم، وفي 2023 سجل انتعاشاً قوياً بـ 995.40 ديناراً وسرعان ما تراجع سنة 2024 إلى 528.60 ديناراً ويعكس هذا التذبذب الحاد هشاشة الربحية وعدم استقرارها، مما يضعف ثقة المستثمر في سهم المجمع .

الشكل رقم (04): تطور رقم الاعمال لمجموعة صيدال (2024-2019)



من اعداد الطالبة بناء على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2024-2019)

* التعليق يظهر الشكل تزايداً واضحاً لرقم الأعمال طول فترة الدراسة، إذ ارتفع بصورة متواصلة من 9.39 مليار دينار سنة 2019 إلى 23.73 مليار دينار سنة 2024 أي بنمو تراكمي فاق 152% خلال ستة سنوات.

غير أن اللافت في هذا الشكل هو التناقض بين النمو المستمر في رقم الأعمال وتراجع مؤشرات (ROA و ROE و EPS) خلال الفترة ذاتها، مما يكشف ارتفاع التكاليف وضغط الأعباء المالية.

نمو رقم الأعمال مؤشر إيجابي لكنه غير كاف وحده، مالم يقترن بتحكم فعال في التكاليف وتحسين هوامش الربح.

الفرع الثاني : أثار التحفظ المحاسبي على الاداء المالي لمجموعة صيدال للفترة (2024-2019)

أولاً: الأثر على الأصول

كلما اشتد التحفظ المحاسبي كلما انخفض ROA وأصبح سالباً، مما يكشف أن التحفظات لم تكن شكلية بل ارتبطت ارتباطاً مباشراً بضعف توظيف الأصول؛

ثانياً: الأثر على حقوق الملكية

التحفظات المحاسبية أخفت في السنوات تدهوراً حقيقياً في حقوق الملكية، والانتعاش المسجل في 2023 جاء بعد معالجة الأرقام مما يضعف من موثوقيته ويجعل العائد الأصول (ROE) الحقيقي موضع شك؛

ثالثاً: الأثر على قرار الاستثمار

التناقض بين نمو رقم الأعمال وتراجع عائد السهم لسنة 2024 في ظل وجود ملاحظات تقنية للقوائم المالية للمراجعين، يصعب على المستثمر في البورصة بناء حكم سليم على القيمة الحقيقية للسهم؛

رابعاً: الأثر على العائد من السهم

المستثمر في بورصة الجزائر الذي اعتمد على EPS المعلن في اتخاذ قراراته تعرض لتضليل غير مقصود نتيجة أرقام خضعت لتحفظات وإعادة معالجة متكررة؛

خامساً: الأثر على موثوقية المؤشرات

التحفظات المتكررة وإعادة المعالجة تعني أن المؤشرات المحسوبة (ROE, ROE, EPS) لا تعكس بالضرورة الواقع الحقيقي للمؤسسة، بل تعكس أرقاماً تم تصحيحها بعد اكتشاف إشكاليات محاسبية مما يضعف قيمتها كأداة قرار؛

سادساً : الأثر على ثروه المساهمين

تدمير قيمة السهم من 396.76 دينار في سنة 2019 إلى -1.493.58 دينار في سنة 2022 يجسد الخسارة الفادحة التي تحملها المساهمون جزئياً بسبب تأخر الإفصاح عن الإشكاليات المحاسبية وعدم التدخل المبكر؛

سابعاً: الأثر على الخزينة والسيولة

تزامنت التحفظات مع تدهور وضع الخزينة الصافية التي أصبحت سالبة لأول مرة سنة 2024 مما يشير إلى أنها لم تكن معزولة عن الواقع التشغيلي بل كانت انعكاساً لاختلالات هيكلية عميقة.

الخلاصة

يتضح جلياً أن التحفظ المحاسبي في مجموعة صيدال لم يكن مجرد إجراء تقني شكلي، بل كان مرآة عاكسة لأزمة أداء مالي حقيقية تجلت في تراجع متواصل لمؤشرات ROA و ROE و EPS على مدى ثلاث سنوات متتالية وإن كان الانتعاش الجزئي في 2023-2024 يبشر بتحسن نسبي، فإن استمرار الملاحظات التقنية وتراجع المردودية رغم نمو النشاط يفرضان تحفظاً تحليلياً على الحكم بأن المجموعة تجاوزت أزماتها كلياً وهذا ما يجيب على الفرضيات الجزئية بأن هناك أثر على الأداء المالي نتيجة لتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي على الشركة.

المطلب الثالث: قياس أثر التحفظ المحاسبي على التوازن المالي للمجمع

يعد تحليل الخزينة أداة أساسية لتقييم التوازن المالي قصير الأجل للمؤسسة، من خلال دراسة كل من رأس المال العامل واحتياج رأس المال، حيث يبين الأول مدى توفر موارد لتمويل النشاط بينما يحدد الثاني حجم الاحتياجات المرتبطة بدورة الاستغلال ومن خلال المقارنة بينهما يمكن تحديد وضعية الخزينة (فائض/عجز) واتخاذ القرارات المناسبة لضمان الاستقرار المالي .

الفرع الأول: تحليل مؤشرات التوازن المالي (FR,BFR,TN) في صيدال خلال الفترة (2024-2019)

توجد عدة قياسات ومؤشرات لقياس التوازن المالي للمؤسسة تقيس مختلف القيم المالية ومنها :

* تحليل الخزينة وفق رأس المال العامل واحتياج رأس المال

وفيما يلي تجميع مختلف القيم من القوائم المتوفرة :

الجدول رقم (03): يمثل تحليل الخزينة لمجمع صيدال بين الفترة (2024-2019)

النسبة	المعادلة	2019	2020
رأس المال العامل	أموال دائمة (حقوق الملكية-خصوم غير جارية)-أصول ثابتة	7.467.781.494.16	8.486.555.734.8
		2021	2022
		11.695.826.906.28	8.837.091.372.61
		2023	2024
		12.223.174.285.7	11.852.607.939.43
إحتياج رأس المال العامل	(المخزونات+ مدينوا الاستغلال+ مدينوا خارج الاستغلال)- (ديون الاستغلال+ ديون خارج الاستغلال)	2019	2020
		6.236.065.549.38	6.591.468.494.22
		2021	2022

6.620.685.319.28	8.213.284.233.74		
2024	2023		
11.256.729.644.89	10.692.690.066.92		
2020	2019	(رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل)	الخزينة
1.895.087.240.58	1.231.715.947.78		
2022	2021		
2.216.406.053.33	3.482.542.672.54		
2024	2023		
595.878.294.54	1.530.484.218.78		

من اعداد الطالبة بناء على تقارير الميزانية لسنوات الدراسة

- **التعليق:** يشير الجدول رقم (02) إلى أن مجمع صيدال حافظ على توازنه المالي من الناحية النظرية عبر قاعدة التوازن الهيكلي ($FR > BFR$) مما جعل الخزينة الصافية موجبة ($TN > 0$) طيلة سنوات الدراسة. الا أن التحليل الديناميكي يكشف عن خطورة استمرار تصاعد احتياج رأس المال العامل (BFR) الذي قفز من 6.2 مليار دينار سنة(2019) إلى 11.2 مليار دينار سنة(2024) بمعدل نمو قارب 80 % هذا التصاعد أدى إلى امتصاص فائض السيولة، وتسبب في انكماش وتراجع الخزينة الصافية بنسبة حادة بلغت 83 % بين سنتي 2021 و 2024، لتهبط من 3.4 مليار دينار إلى 595 مليون دينار فقط.

الجدول رقم (04): يبين البنود اللازمة لحساب القيم رأس المال العامل واجتياح رأس المال والخزينة

2021	2020	2019	
9.804.951.484.95	6.550.453.532.15	6.887.530.621.19	المخزونات
3.350.908.815.99	4.024.729.980.18	3.177.533.740.40	مدينوا الاستغلال (الزبائن)
1.302.856.167.38	1.316.376.598.39	1.436.859.091.79	مدينوا خارج الاستغلال
2.207.198.255.47	1.247.407.073.70	1.556.885.668.31	ديون الاستغلال
4.038.233.979.11	4.052.684.542.80	3.708.972.235.69	ديون خارج الاستغلال
22.912.568.215.0	22.234.554.786.9	21.776.278.416.4	حقوق الملكية
5	5	2	
15.176.654.177.2	12.054.977.890	14.464.710.757.1	خصوم غير جارية
7		0	
2024	2023	2022	
9.473.947.086.64	9.057.978.766.67	6.453.249.221.43	المخزونات
9.452.987.024.55	8.470.783.838.65	7.072.433.343.72	مدينوا الاستغلال
1.653.268.209.44	1.334.889.869.65	1.468.499.117.14	مدينوا خارج الاستغلال
4.391.376.068.68	4.027.388.248.21	3.293.478.276.35	ديون الاستغلال
4.932.096.607.06	4.143.574.159.84	5.080.009.086.66	ديون خارج الاستغلال
22.757.558.935.26	21.924.496.337.55	18965.371.886.37	حقوق الملكية
17.010.900.210.95	16.285.142.914.87	15.611.894.410.45	خصوم غير جارية

من اعداد الطالبة بناء على القوائم المالية لمجمع صيدال للفترة (2024-2019)

الفرع الثاني: تطور مؤشرات التوازن المالي خلال فترة الدراسة

أولاً: الوضعية العامة

إيجابية لكن في تراجع في بعض السنوات وهو وضع صحيح، يعني أن المؤسسة تمول احتياجاتها التشغيلية بـموارد دائمة . $FR > BFR$ / $TN > 0$

ثانياً: تطور رأس المال العامل (RF)

شهدا ارتفاعا ملحوظا من 2019 إلى 2021 لينخفض في 2022 بشكل حاد وهذا يدل على تراجع الأموال الدائمة أو زيادة الأصول الثابتة، ليعود الارتفاع في سنة 2023 ثم استقر في 2024، كما يدل على نقص في التمويل طويل الأجل.

ثالثاً: تطور احتياج رأس المال العامل (BFR)

في تصاعد مستمر من 2019 إلى 2024، خاصة بين 2022 و 2024 وهذا يعني ضغطاً متزايداً على السيولة ناتج عن تمدد دورة الاستغلال (ارتفاع المخزونات أو تأخر التحصيل) وأن المؤسسة تحتاج إلى تمويل أكبر للنشاط.

رابعاً: تحذير من تراجع الخزينة الصافية

تراجعت بنسبة 83% بين 2021 و 2024 وهو مؤشر خطير يستوجب المتابعة، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض رأس المال العامل من جهة وارتفاع احتياج رأس المال العامل من جهة أخرى، حيث يذل ارتفاع BFR على زيادة احتياجات دورة الاستغلال نتيجة ارتفاع المخزونات أو تأخر تحصيل مستحقات الزبائن، في حين يعكس انخفاض FR تراجع الموارد الدائمة أو زيادة الاستثمارات وهو ما أدى إلى ضغط على السيولة وتدهور وضعية الخزينة. وهذا يعني أن الأزمة ليست عجزاً مطلقاً، بل هي أزمة اختناق في السيولة (Liquidity Squeeze) بسبب استهلاك دورة الاستغلال (BFR) لمعظم الموارد المتاحة.

الفرع الثالث: التحليل المالي المقارن

باستخدام أداة الربط التحليلي بين الأداء المالي والتوازن المالي يمكن إثبات وجود أثر جوهري للتحفظ المحاسبي على الأداء المالي والموثوقية من خلال المقارنة المتزامنة للظواهر التالية:

• **ظاهرة النمو الخادع (رقم الأعمال مقابل ربحية السهم 2024):** في سنة 2024 حقق المجمع قفزة تاريخية في رقم الأعمال بلغت 23.7 مليار دينار (مقارنة بـ 19.4 مليار في 2023)، ورغم هذا النمو القوي في المبيعات، إلا أن صافي الربح انخفض من 1.9 مليار (2023) إلى 1.05 مليار (2024)، نتيجة لذلك انخفض العائد على السهم من 995.40 إلى 528.60 دينار.

التفسير المحاسبي للتحفظ: هذا التناقض يثبت عملياً وجود سياسات تحفظية صارمة (مثل الاعتراف بمخصصات خسائر تدني قيمة المخزونات الصيدلانية، أو مخصصات ديون الزبائن المشكوك في تحصيلها الناتجة عن تمدد دورة الاستغلال)، مما أدى إلى كبح الأرباح وتخفيض مؤشرات الأداء المالي (ROA, ROE, EPS) رغم انتعاش النشاط التجاري.

• **تراكم المخزونات والزبائن وعلاقته بـ BFR:**

بالعودة للجدول رقم (03) نلاحظ تضخم بند المخزونات ليبلغ 9.4 مليار دينار وبند الزبائن ليبلغ 9.4 مليار دينار في سنة 2024، هذا التراكم يعني محاسبياً أن الشركة مجبرة بموجب مبدأ التحفظ ونصوص النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكوين مؤونات وخسائر قيمة لمواجهة المنتجات الصيدلانية الراكدة أو بطيئة الحركة وهو ما تفسره الخسارة التاريخية لسنة 2022.

المطلب الرابع: النتائج واختبار الفرضيات وعرض أداة الربط

بناءً على الدراسة التحليلية المعمقة للقوائم المالية، واستخدام أسلوب التحليل المالي المقارن لمجمع صيدال خلال الفترة (2024-2019)، تم التوصل إلى اختبار الفرضيات وعرض أداة الربط على النحو التالي:

1- اختبارا فرع الأداء المالي للفرضيات: (H_{01}, H_{02}, H_{03})

أظهرت النتائج الحسابية والتحليلية أن ممارسات التحفظ المحاسبي (الاعتراف السريع بالخسائر، تكوين مؤونات تدني قيمة المخزونات الصيدلانية الراكدة، وإعادة المعالجة المتكررة الناتجة عن ملاحظات المراجعين، خاصة في المنعطف الحاد لسنة 2022 وسنة 2024) قد كبحت الأرباح الصافية بشكل جوهري، وتسببت في تذبذب حاد ومباشر لمؤشرات الربحية والمردودية.

• القرار المنهجي : بناءً على هذا الإثبات المحاسبي الواقعي، يُرفض القبول بالفرضيات العدمية الثلاث (H_{01}, H_{02}, H_{03}) ، ويتم قبول الفرضيات البديلة التي تؤكد: "وجود أثر ذو دلالة مالية ومحاسبية جوهريّة للتحفظ المحاسبي على كل من العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم لمجمع صيدال". وهي اثبات الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة يوجد أثر لتطبيق التحفظ المحاسبي على مؤشرات الربحية والمردودية ROA، ROE، EPS لمجمع صيدال، ويتجلى ذلك في تحجيم الأرباح المحاسبية بالرغم من نمو النشاط التجاري.

2- اختبار فرع التوازن المالي للفرضيات: H_{04}, H_{05}, H_{06}

أ. اختبار الفرضية الفرعية العدمية الرابعة H_{04} أثر التحفظ المحاسبي على احتياج رأس المال العامل (BFR):
أثبتت أداة الربط التحليلي أن تراكم المخزونات والزيائن اللذان قفزا معاً إلى حاجز 9.4 مليار دينار لكل منهما سنة (2024) تسبب في تمدد دورة الاستغلال وارتفاع احتياج رأس المال العامل (BFR) بمعدل نمو قارب 80%، وهو ما فرض على المجمع التزاماً محاسبياً صارماً تماشياً مع مبادئ النظام المحاسبي المالي (SCF) لتكوين مخصصات ومؤونات ضخمة لمواجهة خطر عدم التحصيل والركود، مما أدى مباشرة إلى امتصاص فائض السيولة وانكماش الخزينة الصافية (TN) بنسبة 83%.

• القرار المنهجي: بناءً على هذا الترابط الدقيق بين تكوين المؤونات والضغط على الخزينة، تُرفض الفرضية العدمية الرابعة (H_{04}) ، ويُقبل البديل الذي ينص على: "يوجد أثر ذو دلالة مالية ومحاسبية لممارسات

التحفظ المحاسبي على مؤشر التوازن المالي والسيولة، احتياج رأس المال العامل (BFR) لمجمع صيدال يتجلى في أزمة اختناق السيولة الناتجة عن تغطية أعباء دورة الاستغلال".

ب. اختبار الفرضية الفرعية العدمية الخامسة {05} أثر التحفظ المحاسبي على رأس المال العامل (FR):

كشفت بيانات الجدول رقم (02) أن رأس المال العامل (FR) وإن ظل موجباً طوال فترة الدراسة، إلا أنه شهد تذبذباً واضحاً ارتبط بشكل مباشر بالسياسات التحفظية للمجمع، إذ ارتفع (FR) من 7.4 مليار دينار سنة 2019 إلى 11.6 مليار دينار سنة 2021 في ظل ممارسات محاسبية تحفظية معتدلة، ثم انخفض انخفاضاً حاداً إلى 8.8 مليار دينار سنة 2022 متزامناً مع موجة التحفظات الصريحة للمراجعين وعمليات إعادة المعالجة التي أثقلت كاهل حقوق الملكية وأدت إلى تأكلها جزئياً.

إن تراجع حقوق الملكية من 22.9 مليار دينار سنة 2021 إلى 18.9 مليار دينار سنة 2022 نتيجة الخسارة التاريخية التي مسّت مباشرة الأموال الدائمة، يُثبت أن التحفظ المحاسبي المرتفع لم يقتصر أثره على مؤشرات الربحية، بل امتد ليوثر في الهيكل التمويلي الدائم للمجمع، وبالتالي في مستوى رأس المال العامل (FR) الذي يُعدّ حصن الاستقرار المالي طويل الأجل.

● **القرار المنهجي:** بناءً على هذا التحليل المالي المقارن، تُرفض الفرضية العدمية الخامسة (H_{05}) ويُقبل

البديل الذي ينص على: "يوجد أثر ذو دلالة مالية ومحاسبية لممارسات التحفظ المحاسبي على مؤشر التوازن المالي رأس المال العامل (FR) لمجمع صيدال، يتجلى في تأكل الأموال الدائمة خلال مراحل التحفظ المرتفع، مما يؤدي إلى تضيق هامش الأمان المالي للمجمع رغم بقائه في المنطقة الإيجابية."

ج. اختبار الفرضية العدمية السادسة {06} أثر التحفظ المحاسبي على صافي الخزينة (TN):

نُعدّ الخزينة الصافية (TN) المحصلة النهائية لمستوى التوازن المالي، وقد كشفت بيانات الجدول رقم (02) عن مسار تنازلي حاد في (TN) خلال فترة الدراسة؛ إذ تراجعت من 3.4 مليار دينار سنة 2021 إلى 595 مليون دينار فقط سنة 2024، أي بانكماش بلغت نسبته 83% في غضون ثلاث سنوات، وهو ما يُشكّل أحد أشد المؤشرات دلالةً على الضغط الهيكلي الذي مارسه ممارسات التحفظ المحاسبي على السيولة الفعلية للمجمع.

وبتجلى هذا الأثر عبر آليتين متشابهتين: الأولى هي انكماش رأس المال العامل (FR) بفعل تأكل حقوق الملكية جراء تكوين المؤونات الضخمة والخسائر الموثقة، والثانية هي التمدد المتواصل لاحتياج رأس المال العامل (BFR) الناجم عن ارتفاع المخزونات والذمم المدينة التي فرض النظام المحاسبي المالي (SCF) تغطيتها بمخصصات

إضافية. وقد نتج عن هذين الضغطين المتضافين انكماش متواصل في صافي الخزينة عبر فعلياً عن حجم الخسائر الضمنية التي أبرزها التحفظ المحاسبي قبل ظهورها في صورتها النهائية.

والجدير بالملاحظة أن المجمع حافظ على (TN) موجبة طوال فترة الدراسة حتى في أحلك سنوات الأزمة، وهو ما يُثبت الدور الوقائي للتحفظ المحاسبي في الحيلولة دون الانهيار الكامل، غير أن الاتجاه التنازلي الحاد لـ TN يُنذر بأن استمرار الضغط ذاته دون تصحيح هيكلي قد يُفضي مستقبلاً إلى وضع أكثر هشاشة.

- **القرار المنهجي:** بناءً على هذه المعطيات الكمية والتحليل المالي المقارن، تُرفض الفرضية العدمية السادسة H_{06} ، ويُقبل البديل الذي ينص على: "يوجد أثر ذو دلالة مالية ومحاسبية لممارسات التحفظ المحاسبي على مؤشر التوازن المالي صافي الخزينة (TN) لمجمع صيدال، يتجلى في انكماش حاد لهامش السيولة المتاحة نتيجة الضغط المزدوج لانخفاض FR وتعاقد BFR، وكلاهما انعكاس مباشر لسياسات المؤونات والمخصصات المحاسبية التحفظية."

وعليه فإن خلاصة اختبار فرع التوازن المالي تُرفض الفرضيات العدمية H_{04} , H_{05} , H_{06} جميعها، ويُثبت وجود أثر ذي دلالة مالية ومحاسبية جوهرية للتحفظ المحاسبي على مؤشرات التوازن المالي (FR ، BFR ، TN) لمجمع صيدال خلال الفترة (2024-2019) مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الخزينة الصافية وهي الفرضية الثانية الرئيسية للدراسة.

خلاصة الفصل

جاء هذا الفصل التطبيقي ليجسد على أرض الواقع الإطار النظري الذي أرسيت دعائمه في الفصل النظري من خلال دراسة تحليلية لمجمع صيدال، للفترة الممتدة من 2019 إلى غاية 2024.

وقد اعتمدت الدراسة على منهج التحليل المالي المقارن وأداة الربط التحليلي بين مؤشرات الأداء المالي ومؤشرات التوازن وربطها بمستوى التحفظ المحاسبي الفعلي في القوائم المالية للمجمع، وقد بينت أن ممارسات التحفظ المحاسبي كان لها أثر واضح على النتائج المالية المعلنة للمجمع، ولم يكن التحفظ مجرد إجراء تقني شكلي، بل كان انعكاساً حقيقياً لأزمة أداء مالي تجلت في تراجع متواصل لمؤشرات الأداء على مدى ثلاث سنوات متتالية (2019-2022) وبلغت ذروتها سنة 2022 بتسجيل خسائر تاريخية ارتبطت ارتباطاً مباشراً بتحفظات صريحة من هيئة المراجعة وعمليات إعادة المعالجة للقوائم قبل أن يشهد تحسناً نسبياً سنتي 2023 و 2024.

وقد كشفت الدراسة عن وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي المرتفع ومؤشرات الربحية (ROA, ROE, EPS) وهو ما أكدته اختبار الفرضيات برفض الفرضيات العدمية، كما تبين وجود انفصال واضح بين الأداء المالي والتوازن الهيكلي، إذ حافظت المجموعة على خزانة صافية موجبة طيلة فترة الدراسة وحتى في سنوات الخسارة، مما يبين أن التحفظ المحاسبي يعمل كآلية وقائية لتجنب الانهيار.

أما على صعيد التوازن المالي، فقد حافظ المجمع على خزانة صافية موجبة طوال فترة الدراسة بما فيها سنوات الخسارة، وهو ما يُجسّد الدور الوقائي للتحفظ المحاسبي في الحيلولة دون الانهيار المالي المفاجئ. غير أن التحليل الديناميكي كشف عن أزمة اختناق سيولة هيكلية عميقة، تجلّت في تصاعد مستمر لاحتياج رأس المال العامل (BFR) من 6.2 مليار دينار سنة 2019 إلى 11.2 مليار دينار سنة 2024 (+80%)، في مقابل تذبذب رأس المال العامل (FR) وتراجع الحاد سنة 2022، وهو ما أفضى مجتمعاً إلى انكماش الخزانة الصافية (TN) بنسبة 83% بين سنتي 2021 و 2024.

وقد أسفر اختبار الفرضيات الست عن رفض جميع الفرضيات العدمية، وقبول البديل إذ أثبت التحليل المالي المقارن وجود أثر ذي دلالة مالية ومحاسبية جوهرية للتحفظ المحاسبي على كلّ من مؤشرات الأداء المالي (EPS, ROE, ROA) ومؤشرات التوازن المالي (FR, BFR, TN). وخلصت هذه النتائج إلى حقيقة واحدة مفادها أن التحفظ المحاسبي في مجمع صيدال لم يكن إجراءً تقنياً شكلياً معزولاً، بل كان مرآة عاكسة لأزمة أداء مالي حقيقية ومحركاً هيكلياً أسهم في إعادة تشكيل توازنات السيولة والمردودية على مدى ست سنوات متواصلة.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع "أثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسة" وذلك من خلال إطار نظري ومفاهيمي موسع تناول مختلف جوانب التحفظ المحاسبي من تعاريف وأنواع وأهمية، والعوامل المؤثرة فيه، مروراً بمؤشرات قياس الأداء المالي، ووصولاً إلى تحليل العلاقة بينهما في ضوء مختلف النظريات المفسرة له، بالإضافة إلى مختلف الدراسات التي تناولته.

وفي الجانب التطبيقي تمثلت الدراسة في التحليل المقارن للقوائم المالية لمجمع صيدال خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى سنة 2024 وذلك باستخدام مجموعة من مؤشرات الأداء المالي المتمثلة في (معدل العائد على الأصول ROA، ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE، وربحية السهم EPS) إلى جانب مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل FR واحتياج رأس المال BFR وصافي الخزينة TN) وقد اعتمدنا في ذلك على منهج التحليل المالي المقارن لإبراز أثر ممارسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي للمجمع وقد أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج الجوهرية يمكن إبرازها فيما يلي:

أولاً : النتائج المتعلقة بالفرضيات

1- النتائج المتعلقة بالفرضيات (H_01, H_02, H_03): تم قبول الفرضيات البديلة التي تؤكد وجود أثر ذي دلالة مالية ومحاسبية للتحفظ المحاسبي على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والعائد على ربحية السهم.

2- النتائج المتعلقة بالفرضيات (H_04, H_05, H_06) تُرفض الفرضيات العدمية {H_04, H_05, H_06} جميعها، وقبول البديلة ويثبت وجود أثر ذي دلالة مالية ومحاسبية جوهرية للتحفظ المحاسبي على مؤشرات التوازن المالي FR، BFR، TN لمجمع صيدال خلال الفترة (2019-2024) ويثبت بأثر محاسبي ومالي قابل للقياس والتحقق أن التحفظ المحاسبي له تأثيراً جوهرياً على أداء مجمع صيدال، مما يفتح المجال أمام توصيات عملية تتعلق بإدارة سياسة المؤونات والتوازن بين متطلبات الحذر المحاسبي وأهداف تحسين المردودية.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالإشكالية الرئيسية والاسئلة الفرعية

أ- النتائج المتعلقة بالإشكالية الرئيسية

بناء على النتائج السابقة وبناء على التحليل المقارن للقوائم المالية يمكن الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة "هل يوجد أثر لتطبيق التحفظ المحاسبي على الأداء المالي لمجمع صيدال خلال الفترة (2019-2024).
الإجابة: نعم، يوجد أثر واضح وجوهري للتحفظ المحاسبي على الأداء المالي للمجمع، حيث تبين أن ممارسات الحيلة والحذر وإعادة المعالجة أثرت مباشرة على موثوقية واتجاه الأداء المالي المعلن للمجمع في القوائم، ولم يكن التحفظ مجرد إجراء تقني فقط بل كان الصورة العاكسة لأزمة أداء مالي حقيقية تجلت في تراجع مؤشرات الربحية على مدي ثلاث سنوات (2019-2022) وبلغت ذروتها في سنة 2022 بتسجيل خسائر تاريخية ارتبطت ارتباطاً مباشراً بتحفظات صريحة من هيئة المراجعة وعمليات إعادة المعالجة للقوائم المالية والمرسلة إلى بورصة الجزائر في تقاريرها المالية السنوية.

ب- النتائج المتعلقة بالإشكالات الفرعية

• السؤال الفرعي الأول: هل يوجد أثر لتطبيق التحفظ المحاسبي على مؤشرات الربحية والمردودية (EPS، ROE، ROA) في مجمع صيدال خلال فترة الدراسة؟

• السؤال الفرعي الثاني: هل يوجد أثر لتطبيق التحفظ المحاسبي على مؤشرات التوازن المالي والسيولة (TN، BFR، FR) في مجمع صيدال خلال فترة الدراسة؟

الإجابة: نعم، وتجيب نتائج الدراسة عن السؤالين الفرعيين بإجابة واحدة موحدة: يوجد أثر ذو دلالة مالية ومحاسبية جوهرية للتحفظ المحاسبي على الأداء المالي والتوازن الهيكلي لمجمع صيدال خلال الفترة (2019-2024)، يتجلى ذلك على مستويين:

بالنسبة للأداء المالي: هناك علاقة عكسية بين ارتفاع التحفظ وتراجع (EPS، ROE، ROA) بلغت ذروتها في الانهيار الكارثي لسنة 2022. فقد اظهرت النتائج على مستوى مؤشرات الأداء المالي مسارا حاد ومتدبدا خلال فترة الدراسة مما يكشف عن خلل هيكلي في التكاليف لم يتجاوزه المجمع بعد وهو ما يفسره التراجع والانخفاض في جل المؤشرات رغم تحسن نسبي سنة 2023 والعودة للتراجع في سنة 2024 رغم نمو رقم الاعمال، وذلك في ظل تحفظات محاسبية متكررة أبدتها هيئة المراجعة.

كما أثبتت المقارنة التحليلية التناقض بين نمو رقم الأعمال وتراجع الربحية وهو ما يطلق عليه بظاهرة "النمو الخادع" وجود سياسات تحفظية صارمة أدت الى كبح الأرباح وتخفيض مؤشرات الأداء المالي رغم انتعاش النشاط التجاري. إذ تصاعد رقم الأعمال من 9.39 مليار دينار عام 2019 إلى 23.73 مليار دينار عام 2024 بنسبة نمو فاقت 152 %، في حين تراجعت مؤشرات الربحية في الفترة ذاتها.

بالنسبة للتوازن المالي: على الرغم من محافظة المجمع على توازنه الهيكلي طيلة فترة الدراسة غير أن التحليل كشف عن تصاعد كبير وخطير في احتياج راس المال العامل الذي قفز من 6.2 مليار دينار سنة 2019 إلى 11.2 مليار دينار سنة 2024 بنمو نسبته 80 % والذي أدي إلى امتصاص فائض السيولة وانخفاض حاد في صافي الخزينة بنسبة 83 % بين سنتي 2021 وسنة 2024 مما يشير إلى أزمة سيولة خانقة، ناتجة عن تأخر تحصيل مستحقات الزبائن وارتفاع المخزونات ؛

كما حافظ مجمع صيدال على توازنه الهيكلي طوال فترة الدراسة وفق قاعدة (FR > BFR)، مما أبقى الخزينة الصافية في المنطقة الموجبة حتى في سنوات الخسارة، مما يُثبت أن التحفظ المحاسبي عمل كآلية وقائية حالت دون الانهيار المالي التام.

وعليه، يثبت أن التحفظ المحاسبي يعمل في مجمع صيدال كآلية ذات حدين: حماية وقائية تحول دون الانهيار المالي الكلي للمجمع، وضغط هيكلي يحجم ويضعف من الربحية ويقلل من ثقة المستثمرين، مما يستوجب معالجة جذرية لمنظومة التكاليف وإدارة دورة الاستغلال.

-ثالثاً: التوصيات والمقترحات الدراسة

انطلاقاً من النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإنه نوصي بما يلي:

1- توصيات موجهة لإدارة مجمع صيدال

- العمل على معالجة اختلال منظومة التكاليف الذي يُفسّر التناقض بين نمو رقم الأعمال وتراجع مؤشرات الربحية، وذلك عبر إعادة هيكلة التكاليف التشغيلية ومراجعة سياسات التسعير الداخلي؛
- اعتماد سياسة تحفظية متوازنة لا مُتشدّدة بما يُمكن من تحقيق جودة المعلومات المحاسبية دون الإضرار بموثوقية المؤشرات واتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية سليمة؛
- التعجيل بتطهير محفظة المخزونات الصيدلانية الراكدة والحدّ من تضخمها، والعمل على تحسين دورة التحصيل لتخفيف الضغط المتصاعد على احتياج رأس المال العامل (BFR)؛
- إرساء نظام إنذار مبكر يرصد تدهور مؤشرات الخزينة قبل بلوغها حدّ الخطورة، مع توفير احتياطات سيولة كافية لمواجهة الصدمات الخارجية؛
- تعزيز دور هيئة التدقيق الداخلي والرقابة المالية للكشف المبكر عن الإشكاليات المحاسبية وتقادي إعادة المعالجة المتأخرة التي تُفقد القوائم المالية مصداقيتها.

2- توصيات موجهة للمستثمرين وهيئات رقابة البورصة

- دعوة المستثمرين في بورصة الجزائر إلى عدم الاكتفاء بمؤشر ربحية السهم (EPS) المُعلن وحده، والتنثبث من ملاحظات هيئة المراجعة وما تتضمنه قوائم الأداء من تحفظات قبل اتخاذ قرارات الاستثمار؛
- حثّ هيئة الرقابة على البورصة على اشتراط الإفصاح الفوري والشفاف عن كل تحفظات المراجعين وعمليات إعادة المعالجة، بما يُرسّخ مبدأ حماية المستثمر ويُعزز ثقته في السوق المالية؛
- ضرورة اعتماد أدوات تحليل مالي متقدمة من طرف هيئات الرقابة للكشف عن ظاهرة النمو الخادع والفجوة بين نمو رقم الأعمال وتراجع الربحية الحقيقية.

3- توصيات موجهة للباحثين والآفاق المستقبلية للدراسة

- توسيع نطاق البحث ليشمل مؤسسات اقتصادية جزائرية مدرجة في البورصة تنتمي إلى قطاعات مختلفة للحصول على نتائج أكثر شمولاً وتعميماً؛
 - اجراء دراسات مقارنة بين المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي (SCF) ونظيراتها المستثناة منه لرصد أثر الإطار التنظيمي على مستوى التحفظ المعتمد؛
 - دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي والأداء المالي باستخدام نماذج قياس متقدمة كنموذج (Basu 1997) ونموذج (Givoly & Hayn 2000) كلما توفرت بيانات البورصة الملائمة.
- في ختام هذه الدراسة يتضح جلياً أن التحفظ المحاسبي في مجمع صيدال لم يكن مجرد إجراء تقني شكلي، بل كان مرآة عاكسة لأزمة أداء مالي حقيقية، وآلية وقائية في آنٍ واحد، من جهة أخرى أسهمت ممارسات الحذر

في تكريس الحيلة وتفادي الانهيار المالي في سنوات الخسارة، ومن جهة أخرى أوجدت حالة من الضبابية للمؤشرات المعلنة أربكت قدرة المستثمر على بناء حكم سليم وموضوعي على القيمة الحقيقية للمجمع في البورصة. وتبقى المفارقة الجوهرية التي رصدتها هذه الدراسة قائمة هي أن نمو رقم الأعمال لا يُرادف بالضرورة تحسن الأداء المالي الحقيقي في غياب الرقابة الفعّالة على التكاليف وسياسة محاسبية شفافة ومتوازنة. وهنا تكمن الرسالة الأعمق لهذا البحث، التحفظ المحاسبي ليس عائقاً أمام الأداء، بل هو مرآته الصادقة حين يُطبّق بصورة رشيدة ومتوازنة. وختاماً تأمل هذه الدراسة أن تُسهم في إثراء الأدبيات المحاسبية الجزائرية، وأن تُشكّل لبنة في صرح البحث العلمي التطبيقي المحلي، الذي ما زال بحاجة ماسة إلى دراسات أعمق تربط بين الممارسة المحاسبية والواقع الاقتصادي لمؤسساتنا الوطنية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية :

❖ الكتب

- 1- رشا الغول، التحفظ المحاسبي، 2015، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر.
- 2- رضوان حلوة حنان، 2009، تطور الفكر المحاسبي: مدخل نظرية المحاسبة، دار الثقافة، عمان، الاردن.
- 3- عباس مهدي الشيرازي، 1990، نظرية المحاسبة، دار ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.
- 4- محمد مطر، 2004، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن الطبعة الأولى.
- 5- علي ميراز عباس، هولت جراهام، ماغنوس أوريل، 2008، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كتاب ودليل، ترجمة وتعريب المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
- 6- الدون هندريكس، 2008، النظرية المحاسبية، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، مصر، ترجمة وتعريب كمال خليفة أبو زيد.
- 7- رضا هادي الصفار، 2009، مبادئ المحاسبة المالية، القياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية الطبعة الثانية، عمان، الاردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

❖ المجالات

- 1- علاء محمد موسى حمدان، 2012، أثر خصائص جودة التدقيق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، مجلة الادارة العامة -مجلد 52- العدد 4.
- 2- اسماعيل قزال، محمد زرقون، 2018، دور التحفظ المحاسبي في الحد من ممارسات ادارة الارباح لتحسين جودة المعلومات المالية في بيئة الاعمال الجزائرية-المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية -المجلد 04-العدد 02.
- 3- مجدي مليحي عبد الحكيم، 2014، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، دليل على البيئة المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، مصر.
- 4- وليد الطيب عمر خالد، 2016، أثر محاسبة القيمة العادلة على سلوك واتجاهات ادارة الارباح في القطاع المصرفي في السودان، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث -المجلد 02-العدد 5.
- 5- جميل حسن النجار، 2014، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات.
- 6- ياسر السيد كساب، 2011، العوامل المؤثرة للتحفظ المحاسبي - دراسة ميدانية شركات المساهمة السعودية مجلة التجارة والتمويل، العدد 2.
- 7- خديجة بن ناصر، ابراهيم براهيمية، 2025، أثر تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي في المؤسسة، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 11، العدد 1.

- 8- مزمل عوض طه أحمد، 2021، التحفظ المحاسبي وأثره على مؤشرات تقييم الأداء المالي للمصارف السعودية المجلة العربية للنشر العلمي، الاصدار الرابع -العدد 36.
- 9- ضياء زامل خضير، علي جبار، 2023، ممارسات التحفظ المحاسبي وأثره على الأداء المالي في شركات قطاع الخدمات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الدراسات المستدامة، السنة الخامسة، المجلد الخامس - العدد الأول، الملحق 1 .
- 10- كزار سليم، 2017، ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين القرارات وتعزيز قيمة الشركة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 14 -العدد 03.
- 11- إسماعيل قزال، وآخرون، 2019، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة الجزائرية، Global Journal of Economics and Business، المجلد 6 -العدد 3 .
- 12- موسى بن البار، أمين بوساق، 2019، نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية عينة من المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04.
- 13- محمد محمود الخطيب، 2009، الأداء المالي وأثره على عوائد اسهم الشركات المساهمة، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان الاردن.
- 14- كلاش مريم، بهلول نور الدين، 2021، دور ادارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مجمع صيدال -مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11-العدد 03.
- 15- عبد المليك مزهودة، 2001، الأداء بين الكفاءة والفعالية. مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة العدد الاول.
- 16- عمر فريد شقور، 2016 ، دور التحفظ المحاسبي في التقارير المالية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، Management & journal of Business.
- 17- إيمان محمد سعد الدين، 2014، تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف مصر .

❖ مذكرات

✓ رسائل دكتوراه

- 1- شراقة صبرينة، 2019، أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، دكتوراه-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -جامعة فرحات عباس سطيف 1.
- 2- تيريرات أيمن، 2023، دكتوراه ،قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المحددة له في القوائم المالية للشركات الجزائرية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.
- 3- عبد المالك مسعي محمد، 2024، المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان.
- 4- مبروكي مروة، 2024، مساهمة بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مجمع صيدال - دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

- 5- عوادي مني، 2020، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة صيدال الفترة (2013-2017)، دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- 6- اسماعيل قزال، 2018، دراسة تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

❖ مذكرات الماجستير

- 1- عبد الحليم عوض، 2018، أثر التغير في مستوى الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، ماجستير، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر.

المراجع باللغة الأجنبية :

❖ مقالات علمية

- 1 Basu S,1997,the conservatism principle and the Asymmetric timeliness of earnings, journal of accounting and economics,Netherlands. Vop15. p 08.
- 2 Givoly D, Hayn C, 2000 ,the changing time-series properties of earnings cash flow and accruals: Has financial reporting become more conservative? journal of accounting and economics . N.29, p292 .
- 3 -Watts L. Ross,2003, conservatism in Accounting, part 1: Explanation and Implication, accounting Horizons Vol 17.No.03, P:11.
- 4 -beaver, H. W, & Ryan, G. S. 2000. Biases and Lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book return on equity. journal of accounting Research, 38 (1), p134.
- 5 - Penman, S. H., & Zhang, X.-J. 2002. Accounting Conservatism the Quality of Earnings, and Stock Returns. The Accounting Review.

❖ المواقع الالكترونية

1- www.cosob.org

2- www.sgbv.dz

3- www.saidal.dz

1-ميزانية وجدول حسابات النتائج 2019

Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2019 – ACTIF –
« APRES RETRAITEMENTS »

ACTIF	31/12/19			31/12/18
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
<u>ACTIFS NON COURANTS</u>				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564.00		141 648 564.00	115 414 200.00
Immobilisations incorporelles	465 669 052.05	291 611 807.29	174 057 244.76	139 733 986.51
Immobilisations corporelles				
Terrains	3 805 721 423.42		3 805 721 423.42	2 391 687 791.42
Bâtiments	13 199 283 086.61	5 707 118 136.67	7 492 164 949.94	2 312 989 288.09
Autres immobilisations corporelles	20 621 201 809.67	14 989 073 641.21	5 632 128 168.46	3 976 090 139.77
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	3 580 260 802.98		3 580 260 802.98	10 759 890 495.72
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 960 993 718.84		2 960 993 718.84	1 433 217 458.23
Autres participations et créances rattachées	102 167 575.00	53 407 519.13	48 760 055.87	223 859 928.10
Autres titres immobilisés	2 500 000 000.00		2 500 000 000.00	3 000 000 000.00
Prêts et autres actifs financiers non courants	107 512 187.56		107 512 187.56	152 869 240.73
Impôts différés actif	329 960 563.53		329 960 563.53	324 860 044.51
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	47 814 418 783.66	21 041 211 104.30	26 773 207 679.36	24 830 612 573.08
<u>ACTIFS COURANTS</u>				
Stocks et encours	7 449 789 735.69	562 259 114.50	6 887 530 621.19	6 288 271 950.21
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 073 699 027.73	1 896 165 287.33	3 177 533 740.40	3 681 013 225.61
Autres débiteurs	1 436 866 591.79	7 500.00	1 436 859 091.79	1 391 490 814.49
Impôts	222 336 344.63		222 336 344.63	228 705 651.05
Autres actif courant				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989.19		18 559 989.19	18 559 989.19
Trésorerie	2 000 587 077.07	82 435 666.36	1 918 151 410.71	3 135 689 758.29
TOTAL ACTIFS COURANTS	16 201 838 766.10	2 540 867 568.19	13 660 971 197.91	14 743 731 388.84
TOTAL GENERAL ACTIF	64 016 257 549.76	23 582 078 672.49	40 434 178 877.27	39 574 343 961.92

Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2019 – PASSIF –
« APRES RETRAITEMENTS »

PASSIF	31/12/2019	31/12/2018
<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
Capital émis	2 500 000 000.00	2 500 000 000.00
Dotation de l'état		
Autres fonds propres	411 677 000.00	411 677 000.00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	14 047 153 641.65	13 461 406 696.77
Ecarts de réévaluation	2 686 777 592.57	1 272 192 408.65
Écart d'équivalence	1 905 284 336.88	1 016 986 928.55
Résultat Net	793 514 004.08	1 174 214 390.98
Autres capitaux propres -report à nouveau	-1 178 074 235.34	-866 679 031.92
Intérêts minoritaires	609 971 657.90	826 612 003.56
TOTAL I	21 776 278 416.42	19 796 410 396.58
<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
Emprunts et dettes financières	10 403 266 267.81	10 923 905 958.66
Impôts (différés et provisionnés)	21 011 203.32	19 887 217.01
Autres dettes non courantes	593 645 268.24	593 645 268.24
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 446 788 017.73	1 433 885 167.65
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	12 464 710 757.10	12 971 323 611.56
<u>PASSIFS COURANTS</u>		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 556 885 668.31	2 249 615 538.04
Impôts	116 625 268.50	201 334 246.61
Autres dettes	3 708 972 235.69	3 734 753 856.30
Trésorerie passif	810 706 531.25	620 906 312.83
TOTAL PASSIF COURANT III	6 193 189 703.75	6 806 609 953.78
TOTAL GENERAL PASSIF	40 434 178 877.27	39 574 343 961.92

**Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2019 – TCR –
« APRES RETRAITEMENTS »**

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2019	31/12/2018
Chiffre d'affaires	9 392 750 935.10	10 317 577 775.54
Variation stocks produits finis et en cours	1 085 935 007.08	272 122 098.95
Production immobilisée		
Subvention d'exploitation		
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	10 478 685 942.18	10 589 699 874.49
Achats consommés	-4 577 729 592.68	-4 624 142 242.57
Services extérieurs et autres consommations	-1 113 922 480.89	-1 067 499 186.54
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-5 691 652 073.57	-5 691 641 429.11
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	4 787 033 868.61	4 898 058 445.38
Charges de personnel	-3 514 951 683.35	-3 329 762 210.93
Impôts, taxes et versements assimilés	-154 310 399.06	-169 982 582.04
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 117 771 786.20	1 398 313 652.41
Autres produits opérationnels	687 941 345.57	1 159 167 515.64
Autres charges opérationnelles	-75 628 723.04	-188 852 963.84
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 399 508 839.03	-1 454 793 798.08
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	664 533 494.03	380 039 983.32
V - RESULTAT OPERATIONNEL	995 270 118.85	1 293 874 389.45
Produits financiers	152 968 301.58	200 013 164.65
Charges financières	-343 123 098.91	-254 951 764.57
VI - RESULTAT FINANCIER	-190 154 797.33	-54 938 599.92
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	805 954 266.41	1 238 935 789.53
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-77 823 533.00	-127 206 062.00
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	5 579 922.73	-21 232 781.46
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	11 984 129 083.37	12 328 920 538.10
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-11 262 578 272.69	-11 195 958 029.11
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	721 550 810.68	1 132 962 508.99
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	721 550 810.68	1 132 962 508.99
Résultat minoritaires	19 736 411.44	44 778 352.30
part dans les Résultats nets des sociétés mises en équivalence	52 226 781.96	-3 526 470.31
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	793 514 004.08	1 174 214 390.98

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
 Direction des Finances et Comptabilité
 DATE DE CLOTURE : 31/12/2020

BILAN CONSOLIDE DES FILIALES DU GROUPE ET PARTICIPATIONS MINORITAIRES

ACTIF	31/12/2020			31/12/2019
	MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	141 648 564,00
Immobilisations incorporelles	468 576 191,02	343 249 100,26	125 327 090,76	174 057 244,76
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
Terrains	4 398 481 823,42	0,00	4 398 481 823,42	3 805 721 423,42
Bâtiments	13 261 407 322,31	5 844 143 212,84	7 417 264 109,47	7 492 164 949,94
Autres immobilisations corporelles	20 778 518 111,59	15 362 335 010,82	5 416 183 100,77	5 632 128 168,46
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations en cours	3 523 900 855,21	0,00	3 523 900 855,21	3 580 260 802,98
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 134 015 175,22	0,00	2 134 015 175,22	2 960 993 718,84
Autres participations et créances rattachées	335 939 575,00	59 416 028,43	276 523 546,57	48 760 055,87
Autres titres immobilisés	2 002 300 000,00	0,00	2 002 300 000,00	2 500 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	14 614 749,45	0,00	14 614 749,45	107 512 187,56
Impôts différés actif	352 717 927,73	0,00	352 717 927,73	329 960 563,53
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	47 412 120 294,95	21 609 143 352,35	25 802 976 942,60	26 773 207 679,36
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	7 191 992 769,17	641 539 237,02	6 550 453 532,15	6 887 530 621,19
Créances et emplois assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Clients	5 911 959 706,26	1 887 229 726,08	4 024 729 980,18	3 177 533 740,40
Autres débiteurs	1 316 384 098,39	7 500,00	1 316 376 598,39	1 436 859 091,79
Impôts	188 887 081,60	0,00	188 887 081,60	222 336 344,63
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	2 868 002 018,68	82 435 666,36	2 785 566 352,32	1 918 151 410,71
TOTAL ACTIFS COURANTS	17 495 735 663,29	2 611 212 129,46	14 884 523 533,83	13 660 974 197,91
TOTAL GENERAL ACTIF	64 907 855 958,24	24 220 355 481,81	40 687 500 476,43	40 434 181 877,27

Direction des Finances et Comptabilité
DATE DE CLOTURE : 31/12/2020

BILAN CONSOLIDE DES FILIALES DU GROUPE ET PARTICIPATIONS MINORITAIRES

TABEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2020	31/12/2019
Chiffre d'affaires	9 809 929 760,98	9 392 750 935,10
Variation stocks produits finis et en cours	264 531 468,40	1 085 935 007,08
Production immobilisée	0,00	0,00
Subvention d'exploitation	0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	10 074 461 229,38	10 478 685 942,18
Achats consommés	-4 245 356 684,94	-4 577 729 592,68
Services extérieurs et autres consommations	-910 765 524,13	-1 113 922 480,89
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-5 156 122 209,07	-5 691 652 073,57
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	4 918 339 020,31	4 787 033 868,61
Charges de personnel	-3 609 396 024,60	-3 514 951 683,35
Impôts, taxes et versements assimilés	-201 768 850,04	-154 310 399,06
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 107 174 145,67	1 117 771 786,20
Autres produits opérationnels	205 038 628,28	687 941 345,58
Autres charges opérationnelles	-109 057 603,07	-75 628 723,04
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 088 338 701,82	-1 399 508 839,03
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	214 605 132,80	664 533 494,03
V - RESULTAT OPERATIONNEL	329 421 601,86	995 109 068,74
Produits financiers	129 016 705,12	152 968 301,58
Charges financières	-154 762 522,08	-343 123 098,91
VI - RESULTAT FINANCIER	-25 745 816,96	-190 154 797,33
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	303 675 784,90	804 954 266,41
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-88 374 651,00	-77 823 533,00
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-19 069 142,98	5 579 922,73
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	10 623 121 695,58	11 984 129 083,37
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-10 388 751 418,70	-11 262 578 272,69
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	234 370 276,88	721 550 810,68
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	234 370 276,88	721 550 810,68
Résultat minoritaires	-592 334,84	19 736 411,44
part dans le Résultat dans Stes mises en équivalence	-43 841 600,71	52 226 781,96
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	189 936 341,33	793 514 004,08

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA**Direction des Finances et Comptabilité****DATE DE CLOTURE : 31/12/2020****BILAN CONSOLIDE DES FILIALES DU GROUPE ET PARTICIPATIONS MINORITAIRES**

PASSIF	31/12/2020	31/12/2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'état	0,00	0,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	411 677 000,00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	14 634 151 624,90	14 047 153 641,65
Ecart de réévaluation	3 063 429 710,86	2 686 752 011,24
Écart d'équivalence	1 408 146 175,93	1 905 284 336,88
Résultat Net	189 936 341,33	793 514 004,08
Autres capitaux propres -report à nouveau	-797 268 702,03	-1 178 074 235,34
Intérêts minoritaires	824 482 635,96	609 971 657,90
TOTAL I	22 234 554 786,95	21 776 278 416,42
PASSIFS NON COURANTS		
	0,00	
Emprunts et dettes financières	10 404 842 508,14	10 403 266 267,81
Impôts (différés et provisionnés)	24 094 670,27	21 011 203,32
Autres dettes non courantes	0,00	593 645 268,24
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 626 040 712,04	1 446 788 017,73
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	12 054 977 890,45	12 464 710 757,10
PASSIFS COURANTS		
	0,00	
Fournisseurs et comptes rattachés	1 247 407 073,70	1 556 885 668,31
Impôts	175 915 917,23	116 625 268,50
Autres dettes	4 052 684 542,80	3 708 972 235,69
Trésorerie passif	922 010 265,30	810 706 531,25
TOTAL PASSIF COURANT III	6 398 017 799,03	6 193 189 703,75
TOTAL GENERAL PASSIF	40 687 550 476,43	40 434 178 877,27

CABINETS D'EXPERTISE COMPTABLE, D'AUDIT ET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
CHÔUDER Mohamed – HAMANACHE Mohamed – Experts Comptables & Commissaires aux comptes

Sous réserves des observations, remarques et recommandations, contenues dans le rapport général, nous certifions que les comptes annuels de la société mère et les comptes consolidés, tels qu'ils sont arrêtés au 31 décembre 2020 par le Conseil d'Administration et figurant en annexe, sont réguliers et sincères et donnent une image fidèle du résultat des opérations de l'exercice ainsi que de la situation financière et patrimoniale du **Groupe Industriel SAIDAL Spa** arrêtée à la même date.

Les comptes annuels clôturés au 31 décembre 2020, ont été arrêtés et validés sous la responsabilité du Conseil d'Administration, conformément aux dispositions statutaires et réglementaires avec les chiffres suivants :

⇒ **Etats financiers - Société Mère SAIDAL Spa**

○ Total bilan – Actif/Passif	37.293.447.457,12 DA
○ Résultat net, bénéficiaire	253.900.683,99 DA
○ Impact d'assainissement des comptes sur le cpte report à nouveau « Positif »	683.888.702,27 DA

⇒ **Etats financiers – comptes consolidés Groupe Industriel SAIDAL Spa**

○ Total bilan – Actif/Passif	40.687.550.476,43 DA
○ Résultat net, bénéficiaire	189.936.341,33 DA

En vous remerciant pour votre confiance, je vous prie d'agréer, Monsieur Le Président l'expression de ma haute considération.

Fait à Alger, le 15 Juin 2021

Les Commissaires aux comptes

CHOUDER Mohamed

Mohamed CHOUDER
Expert Comptable
Commissaire aux comptes

HAMANACHE Mohamed



2.1. Actif du Bilan (Consolidé Groupe) :

UM : DA

ACTIF	31/12/2021			31/12/2020
	MONTANTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT :				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	141 648 564,00
Immobilisations incorporelles	468 576 191,02	394 405 777,42	74 170 413,60	125 327 090,76
Immobilisations corporelles				
Terrains	4 398 481 823,42	0,00	4 398 481 823,42	4 398 481 823,42
Bâtiments	13 339 694 443,48	5 997 599 674,29	7 342 094 769,19	7 417 264 109,47
Autres immobilisations corporelles	20 801 612 806,89	15 297 937 668,60	5 503 675 138,29	5 416 183 100,77
Immobilisations en concession	322 740 000,00	0,00	322 740 000,00	0,00
Immobilisations en cours	3 850 372 946,09	0,00	3 850 372 946,09	3 523 900 855,21
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 418 384 302,29	0,00	2 418 384 302,29	2 134 015 175,22
Autres participations et créances rattachées	44 667 575,00	0,00	44 667 575,00	276 523 546,57
Autres titres immobilisés	2 001 000 000,00	0,00	2 001 000 000,00	2 002 300 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	51 251 159,52	0,00	51 251 159,52	14 614 749,45
Impôts différés actif	244 899 794,64	0,00	244 899 794,64	352 717 927,73
TOTAL ACTIF NON COURANT	48 083 329 606,35	21 689 943 120,31	26 393 386 486,04	25 802 976 942,60
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	10 543 599 209,86	738 647 724,91	9 804 951 484,95	6 550 453 532,15
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 327 265 862,11	1 976 357 046,12	3 350 908 815,99	4 024 729 980,18
Autres débiteurs	1 302 863 667,38	7 500,00	1 302 856 167,38	1 316 376 598,39
Impôts	170 411 184,88	0,00	170 411 184,88	188 887 081,60
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	3 852 847 170,60	82 435 666,36	3 770 411 504,24	2 785 566 352,32
TOTAL ACTIF COURANT	21 215 547 084,02	2 797 447 937,39	18 418 099 146,63	14 884 573 533,83
TOTAL GENERAL ACTIF	69 298 876 690,37	24 487 391 057,70	44 811 485 632,67	40 687 550 476,43

2.2. Passif du Bilan (Consolidé Groupe) :

UM: DA

PASSIF	31/12/2021	31/12/2020
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'état	411 677 000,00	0,00
Autres fonds propres	0,00	411 677 000,00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	15 318 040 327,17	14 634 151 624,90
Ecarts de réévaluation	3 055 720 451,96	3 063 429 710,86
Écart d'équivalence	1 838 063 594,82	1 408 146 175,93
Résultat Net	48 694 704,82	189 936 341,33
Autres capitaux propres -report à nouveau	-1 097 023 529,49	-797 268 702,03
Intérêts minoritaires	837 395 665,76	824 482 635,96
TOTAL I	22 912 568 215,05	22 234 554 786,95
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	13 825 430 092,80	10 404 842 508,14
Impôts (différés et provisionnés)	7 112 411,32	24 094 670,27
Autres dettes non courantes	322 740 000,00	0,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 021 362 673,15	1 626 040 712,04
TOTAL PASSIF NON COURANT II	15 176 645 177,27	12 054 977 890,45
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 207 198 255,47	1 247 407 073,70
Impôts	121 945 175,14	175 915 917,23
Autres dettes	4 038 233 979,11	4 052 684 542,80
Trésorerie passif	354 894 830,63	922 010 265,30
TOTAL PASSIF COURANT III	6 722 272 240,35	6 398 017 799,03
TOTAL GENERAL PASSIF	44 811 485 632,67	40 687 550 476,43

2.3. Tableau de Compte de Résultats (Consolidé Groupe) :

UM : DA

TABEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2021	31/12/2020	Evolution 2021/2020
Chiffre d'affaires	10 211 439 983,73	9 809 929 760,98	4,09%
Variation stocks produits finis et en cours	997 900 766,87	264 531 468,40	277,23%
Production immobilisée	0,00	0,00	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	11 209 340 750,60	10 074 461 229,38	11,26%
Achats consommés	-4 999 154 719,75	-4 245 356 684,94	17,76%
Services extérieurs et autres consommations	-1 067 885 794,68	-910 765 524,13	17,25%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-6 067 040 514,43	-5 156 122 209,07	17,67%
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	5 142 300 236,17	4 918 339 020,31	4,55%
Charges de personnel	-3 944 240 090,42	-3 609 396 024,60	9,28%
Impôts, taxes et versements assimilés	-162 116 139,62	-201 768 850,04	-19,65%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 035 944 006,13	1 107 174 145,67	-6,43%
Autres produits opérationnels	175 408 940,73	205 038 628,28	-14,45%
Autres charges opérationnelles	-75 130 256,23	-109 057 603,07	-31,11%
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	-1 036 215 417,74	-1 088 338 701,82	-4,79%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	326 911 529,02	214 605 132,80	52,33%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	426 918 801,91	329 421 601,86	29,60%
Produits financiers	177 090 776,00	129 016 705,12	37,26%
Charges financières	-105 692 416,20	-154 762 522,08	-31,71%
VI - RESULTAT FINANCIER	71 398 359,80	-25 745 816,96	-377,32%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	498 317 161,71	303 675 784,90	64,10%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-100 897 797,00	-88 374 651,00	14,17%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	25 670 878,24	-19 069 142,98	-234,62%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	11 888 751 996,35	10 623 121 695,58	11,91%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-11 517 003 509,88	-10 388 751 418,70	10,86%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	371 748 486,47	234 370 276,88	58,62%
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	/
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	371 748 486,47	234 370 276,88	58,62%
Résultats minoritaires	19 855 956,80	-592 334,84	-3452,15%
Part dans le résultat des Sociétés mises en équivalence	-342 909 738,46	-43 841 600,71	682,16%
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	48 694 704,82	189 936 341,33	-74,36%

Désignation	Ratios 2021	Ratios 2020	Évol 2021/2020
Valeur ajoutée /Chiffre d'affaires	50,36%	50,14%	0,44%
Excédent brut d'exploitation/ Chiffre d'affaires	10,14%	11,29%	-10,11%
Charges du personnel /Chiffre d'affaires	38,63%	36,79%	4,98%
Charges du personnel/Valeur ajoutée	76,70%	73,39%	4,52%
Résultat opérationnel /Chiffre d'affaires	4,18%	3,36%	24,50%

Direction des Finances et de la Comptabilité /Groupe Industriel SAIDAL Spa

Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2022 – ACTIF –
« APRES RETRAITEMENTS »

ACTIF	31/12/22			31/12/21
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564.00	0.00	141 648 564.00	141 648 564.00
Immobilisations incorporelles	568 182 071.69	446 119 234.37	122 062 837.32	74 170 413.60
Immobilisations corporelles	0.00	0.00	0.00	0.00
Terrains	4 398 481 823.42	0.00	4 398 481 823.42	4 398 481 823.42
Bâtiments	13 528 529 989.50	6 193 807 728.92	7 334 722 260.58	7 342 094 769.19
Autres immobilisations corporelles	21 173 669 435.11	15 545 048 325.36	5 628 621 109.75	5 503 675 138.29
Immobilisations en concession	316 872 000.00	0.00	316 872 000.00	322 740 000.00
Immobilisations en cours	4 410 193 665.04	0.00	4 410 193 665.04	3 850 372 946.09
Immobilisations financières	0.00	0.00	0.00	0.00
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 218 965 232.68	0.00	2 218 965 232.68	2 418 384 302.29
Autres participations et créances rattachées	44 667 575.00	153 650 987.24	-108 983 412.24	44 667 575.00
Autres titres immobilisés	1 000 000 000.00	0.00	1 000 000 000.00	2 001 000 000.00
Prêts et autres actifs financiers non courants	33 330 823.74	0.00	33 330 823.74	51 251 159.52
Impôts différés actif	244 260 019.92	0.00	244 260 019.92	244 899 794.64
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	48 078 801 200.10	22 338 626 275.89	25 740 174 924.21	26 393 386 486.04
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	10 529 211 735.74	4 075 962 514.31	6 453 249 221.43	9 804 951 484.95
Créances et emplois assimilés	0.00	0.00	0.00	0.00
Clients	9 256 533 457.23	2 184 100 113.51	7 072 433 343.72	3 350 908 815.99
Autres débiteurs	1 468 506 617.14	7 500.00	1 468 499 117.14	1 302 856 167.38
Impôts	335 215 938.20	0.00	335 215 938.20	170 411 184.88
Autres actif courant	0.00	0.00	0.00	0.00
Disponibilités et assimilés	0.00	0.00	0.00	0.00
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989.19	0.00	18 559 989.19	18 559 989.19
Trésorerie	3 875 103 432.21	82 435 666.36	3 792 667 765.85	3 770 411 504.24
TOTAL ACTIFS COURANTS	25 483 131 169.71	6 342 505 794.18	19 140 625 375.53	18 418 099 146.63
TOTAL GENERAL ACTIF	73 561 932 369.81	28 681 132 070.07	44 880 800 299.74	44 811 485 632.67

Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2022 – PASSIF –
« APRES RETRAITEMENTS »

PASSIF	31/12/22	31/12/21
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000.00	2 500 000 000.00
Dotation de l'état	411 677 000.00	411 677 000.00
Autres fonds propres	0.00	0.00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	15 796 006 288.78	15 318 040 327.17
Ecart de réévaluation	3 055 720 451.96	3 055 720 451.96
Écart d'équivalence	1 463 082 352.04	1 838 063 594.82
Résultat Net	-2 987 159 711.62	48 694 704.82
Autres capitaux propres -report à nouveau	-2 092 312 082.35	-1 097 023 529.49
Intérêts minoritaires	818 357 587.56	837 395 665.76
TOTAL I	18 965 371 886.37	22 912 568 215.05
PASSIFS NON COURANTS	0.00	
Emprunts et dettes financières	14 259 371 288.67	13 825 430 092.80
Impôts (différés et provisionnés)	7 110 987.15	7 112 411.32
Autres dettes non courantes	316 872 000.00	322 740 000.00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 028 540 134.63	1 021 362 673.15
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	15 611 894 410.45	15 176 645 177.27
PASSIFS COURANTS	0.00	
Fournisseurs et comptes rattachés	3 293 487 276.35	2 207 198 255.47
Impôts	125 547 764.68	121 945 175.14
Autres dettes	5 080 009 086.66	4 038 233 979.11
Trésorerie passif	1 804 489 875.23	354 894 830.63
TOTAL PASSIF COURANT III	10 303 534 002.92	6 722 272 240.35
TOTAL GENERAL PASSIF	44 880 800 299.74	44 811 485 632.67

**Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participation Minoritaires au 31/12/2022 – TCR –
« APRES RETRAITEMENTS »**

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/22	31/12/21
Chiffre d'affaires	15 518 343 549.99	10 211 439 983.73
Variation stocks produits finis et en cours	1 916 701 144.87	997 900 766.87
Production immobilisée	0.00	0.00
Subvention d'exploitation	0.00	0.00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	17 435 044 694.86	11 209 340 750.60
Achats consommés	-10 304 903 076.96	-4 999 154 719.75
Services extérieurs et autres consommations	-1 250 061 996.09	-1 067 885 794.68
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-11 554 965 073.05	-6 067 040 514.43
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	5 880 079 621.81	5 142 300 236.17
Charges de personnel	-3 943 686 171.34	-3 944 240 090.42
Impôts, taxes et versements assimilés	-136 922 185.18	-162 116 139.62
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 799 471 265.29	1 035 944 006.13
Autres produits opérationnels	111 250 981.17	175 408 940.73
Autres charges opérationnelles	-157 427 854.84	-75 130 256.23
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-4 476 289 679.29	-1 036 215 417.74
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	261 601 989.89	326 911 529.02
V - RESULTAT OPERATIONNEL	-2 461 393 297.78	426 918 801.91
Produits financiers	145 902 545.02	177 090 776.00
Charges financières	-520 845 400.17	-105 692 416.20
VI - RESULTAT FINANCIER	-374 942 855.15	71 398 359.80
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	-2 836 336 152.93	498 317 161.71
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-20 000.00	-100 897 797.00
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	1 525 656.79	25 670 878.24
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	17 953 800 210.94	11 888 751 996.35
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-20 791 682 020.66	-11 517 003 509.88
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	-2 837 881 809.72	371 748 486.47
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0.00	0.00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-2 837 881 809.72	371 748 486.47
Résultat minoritaires	-2 178 182.54	19 855 956.80
part dans le Résultat dans Stes mises en équivalence	-147 099 719.36	-342 909 738.46
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-2 987 159 711.62	48 694 704.82

5-ميزانية وميزان المراجعة لسنة 2023

Commissariat Aux Comptes « Exercice clos le 31/12/2023 »

Rapport général de certification des Etats financiers Consolidés – Groupe SAIDAL Spa

Actif consolidé des filiales du Groupe et participations minoritaires au 31/12/2023 après retraitement

Désignation	Brut 2023	AMORT/PROV	Net 2023	Net 2022
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	141 648 564,00
Immobilisations incorporelles	570 202 071,69	485 445 295,01	84 756 776,68	122 062 837,32
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
Terrains	4 398 481 823,42	0,00	4 398 481 823,42	4 398 481 823,42
Bâtiments	13 721 673 991,01	6 436 244 092,22	7 285 429 898,79	7 334 722 260,58
Autres immobilisations corporelles	21 793 950 051,18	15 887 057 529,85	5 906 892 521,33	5 628 621 109,75
Immobilisations en concession	305 136 000,00	0,00	305 136 000,00	316 872 000,00
Immobilisations en cours	4 880 968 650,41	0,00	4 880 968 650,41	4 410 193 665,04
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalences – entreprises associées.	2 279 647 052,62	0,00	2 279 647 052,62	2 218 965 232,68
Autres participations et créances rattachées	44 657 575,00	0,00	44 657 575,00	-108 983 412,24
Autres titres immobilisés	102 000 000,00	0,00	102 000 000,00	1 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	232 616 991,36	0,00	232 616 991,36	33 330 823,74
Impôts différés actif	324 229 113,15	0,00	324 229 113,15	244 260 019,92
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	48 795 211 883,84	22 808 746 917,08	25 986 464 966,76	25 740 174 924,21
ACTIFS COURANTS	0,00	0,00	0,00	0,00
Stocks et encours	13 074 395 567,79	4 016 416 801,12	9 057 978 766,67	6 453 249 221,43
Créances et emplois assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Clients	10 672 792 200,54	2 202 008 361,89	8 470 783 838,65	7 072 433 343,72
Autres débiteurs	1 334 889 869,65	0,00	1 334 889 869,65	1 468 499 117,14
Impôts	444 517 344,45	0,00	444 517 344,45	335 215 938,20
Autres actif courant	26 125 000,00	0,00	26 125 000,00	0,00
Disponibilités et assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	4 061 180 494,40	82 435 666,36	3 978 744 828,04	3 792 667 765,85
TOTAL ACTIFS COURANTS	29 632 460 466,02	6 300 860 829,37	23 331 599 636,65	19 140 625 375,53
TOTAL GENERAL ACTIF	78 427 672 349,86	29 109 607 746,45	49 318 064 603,41	44 880 800 299,74



Mohamed CHOUDER
Expert comptable
commissaire aux comptes

Commissariat Aux Comptes « Exercice clos le 31/12/2023 »

Rapport général de certification des Etats financiers Consolidés – Groupe SAIDAL Spa

Passif consolidé des filiales du Groupe et participations minoritaires au 31/12/2023 après retraitement

Désignation	31/12/2023	31/12/2022
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'état	411 677 000,00	411 677 000,00
Autres fonds propres	0,00	0,00
Primes et réserves - (réserves consolidées)	15 796 006 288,78	15 796 006 288,78
Ecart de réévaluation	3 055 746 033,29	3 055 720 451,96
Écart d'équivalence	1 315 412 427,53	1 463 082 352,04
Résultat Net	1 990 796 716,09	-2 987 159 711,62
Autres capitaux propres -report à nouveau	-3 996 750 489,78	-2 092 312 082,35
Intérêts minoritaires	851 608 361,63	818 357 587,56
TOTAL CAPITAUX PROPRES	21 924 496 337,55	18 965 371 886,37
PASSIFS NON COURANTS	0,00	
Emprunts et dettes financières	14 536 063 678,66	14 259 371 288,67
Impôts (différés et provisionnés)	526 917,47	7 110 987,15
Autres dettes non courantes	305 136 000,00	316 872 000,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 443 416 318,74	1 028 540 134,63
TOTAL PASSIFS NON COURANTS	16 285 142 914,87	15 611 894 410,45
PASSIFS COURANTS	0,00	
Fournisseurs et comptes rattachés	4 027 388 248,21	3 293 487 276,35
Impôts	102 166 580,93	125 547 764,68
Autres dettes	4 143 574 159,84	5 080 009 086,66
Trésorerie passif	2 835 296 362,01	1 804 489 875,23
TOTAL PASSIF COURANT	11 108 425 350,99	10 303 534 002,92
TOTAL GENERAL PASSIF	49 318 064 603,41	44 880 800 299,74



Mohamed HAMANACHE
Expert comptable
commissaire aux comptes

Commissariat Aux Comptes « Exercice clos le 31/12/2023 »
Rapport général de certification des Etats financiers Consolidés – Groupe SAIDAL Spa

**Compte de résultat consolidé des filiales du Groupe et participations minoritaires au 31/12/2023
après retraitement**

Désignation	EX 2023	EX 2022
Chiffre d'affaires	19 410 065 548,95	15 518 343 549,99
Variation stocks produits finis et en cours	1 058 796 924,81	1 916 701 144,87
Production immobilisée	0,00	0,00
Subvention d'exploitation	0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	20 468 862 473,76	17 435 044 694,86
Achats consommés	-11 115 868 671,92	-10 304 903 076,96
Services extérieurs et autres consommations	-1 489 204 960,88	-1 250 061 996,09
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-12 605 073 632,80	-11 554 965 073,05
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	7 863 788 840,96	5 880 079 621,81
Charges de personnel	-4 483 796 798,67	-3 943 686 171,34
Impôts, taxes et versements assimilés	-244 097 338,36	-136 922 185,18
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	3 135 894 703,93	1 799 471 265,29
Autres produits opérationnels	70 725 663,54	111 250 981,17
Autres charges opérationnelles	-155 096 606,75	-157 427 854,84
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 156 201 214,80	-4 476 289 679,29
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	260 845 207,97	261 601 989,89
V - RESULTAT OPERATIONNEL	2 156 167 753,89	-2 461 393 297,78
Produits financiers	97 635 649,85	145 902 545,02
Charges financières	-352 200 587,88	-520 845 400,17
VI - RESULTAT FINANCIER	-254 564 938,03	-374 942 855,15
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 901 602 815,86	-2 836 336 152,93
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-25 343 390,00	-20 000,00
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-86 553 162,91	1 525 656,79
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	20 898 068 995,12	17 953 800 210,94
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-18 935 256 406,35	-20 791 682 020,66
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 962 812 588,77	-2 837 881 809,72
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 962 812 588,77	-2 837 881 809,72
Résultat minoritaires	-33 267 897,77	-2 178 182,54
Part dans le Résultat dans Stes mises en équivalence	61 252 025,09	-147 099 719,36
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 990 796 716,09	-2 987 159 711,62



Mohamed CHOUER
Expert comptable
commissaire aux comptes

6-ميزانية وميزان المراجعة وتقرير هيئة المراجعة لسنة 2024

Direction des Finances et de la Comptabilité /Groupe Industriel SAIDAL Spa

Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participations Minoritaires au 31/12/2024 – ACTIF – « APRES RETRAITEMENTS »

ACTIF	31/12/24		31/12/23
	MONTANTS BRUTS	MORTS OU PROVISION	MONTANTS NETS
ACTIFS NON COURANTS			
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564.00	0.00	141 648 564.00
Immobilisations incorporelles	610 924 175.47	529 657 824.57	81 266 350.90
Immobilisations corporelles	0.00	0.00	0.00
Terrains	4 398 481 823.42	0.00	4 398 481 823.42
Bâtiments	14 495 293 456.75	7 101 256 924.84	7 394 036 531.91
Autres immobilisations corporelles	24 028 527 934.38	17 044 838 742.08	6 983 689 192.30
Immobilisations en concession	180 464 031.00	0.00	180 464 031.00
Immobilisations en cours	5 851 885 222.53	0.00	5 851 885 222.53
Immobilisations financières	0.00	0.00	0.00
Titres mis en équivalences - entreprises associées	2 277 408 926.12	0.00	2 277 408 926.12
Autres participations et créances rattachées	74 567 575.00	0.00	74 567 575.00
Autres titres immobilisés	100 000 000.00	0.00	100 000 000.00
Prêts et autres actifs financiers non courants	69 342 720.29	0.00	69 342 720.29
Impôts différés actif	363 060 269.31	0.00	363 060 269.31
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	52 591 604 698.27	24 675 753 491.49	27 915 851 206.78
ACTIFS COURANTS	0.00	0.00	
Stocks et encours	13 277 314 558.80	3 803 367 472.16	9 473 947 086.64
Créances et emplois assimilés	0.00	0.00	0.00
Clients	11 707 420 455.24	2 254 433 430.69	9 452 987 024.55
Autres débiteurs	1 653 268 209.44	0.00	1 653 268 209.44
Impôts	453 517 963.05	0.00	453 517 963.05
Autres actif courant	0.00	0.00	0.00
Disponibilités et assimilés	0.00	0.00	0.00
Placements et autres actifs financiers courants	21 559 989.19	0.00	21 559 989.19
Trésorerie	4 630 487 460.51	80 060 666.36	4 550 426 794.15
TOTAL ACTIFS COURANTS	31 743 568 636.23	6 137 861 569.21	25 605 707 067.02
TOTAL GENERAL ACTIF	84 335 173 334.50	30 813 615 060.70	53 521 558 273.80



Direction des Finances et de la Comptabilité /Groupe Industriel SAIDAL Spa

**Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participations Minoritaires au 31/12/2024 – PASSIF –
« APRES RETRAITEMENTS »**

PASSIF	31/12/24	31/12/23
<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
Capital émis	411 677 000.00	2 500 000 000.00
Dotation de l'état	2 500 000 000.00	411 677 000.00
Autres fonds propres	0.00	0.00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	15 796 006 288.78	15 796 006 288.78
Ecarts de réévaluation	3 055 746 033.29	3 055 746 033.29
Écart d'équivalence	1 293 259 400.68	1 315 412 427.53
Résultat Net	1 057 208 444.64	1 990 796 716.09
Autres capitaux propres -report à nouveau	-2 256 380 537.96	-3 996 750 489.78
Intérêts minoritaires	900 042 305.82	851 608 361.63
TOTAL I	22 757 558 935.26	21 924 496 337.55
<u>PASSIFS NON COURANTS</u>	0.00	
Emprunts et dettes financières	15 241 733 235.29	14 536 063 678.66
Impôts (différés et provisionnés)	0.00	526 917.47
Autres dettes non courantes	180 464 031.00	305 136 000.00
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 588 702 944.66	1 443 416 318.74
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	17 010 900 210.95	16 285 142 914.87
<u>PASSIFS COURANTS</u>	0.00	
Fournisseurs et comptes rattachés	4 391 376 068.68	4 027 388 248.21
Impôts	77 032 472.69	102 166 580.93
Autres dettes	4 352 593 979.16	4 143 574 159.84
Trésorerie passif	4 932 096 607.06	2 835 296 362.01
TOTAL PASSIF COURANT III	13 753 099 127.59	11 108 425 350.99
TOTAL GENERAL PASSIF	53 521 558 273.80	49 318 064 603.41



Direction des Finances et de la Comptabilité /Groupe Industriel SAIDAL Spa

**Bilan consolidé des filiales du Groupe et Participations Minoritaires au 31/12/2024 – TCR –
« APRES RETRAITEMENTS »**

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/24	31/12/23
Chiffre d'affaires	23 733 584 878.73	19 410 065 548.95
Variation stocks produits finis et en cours	262 093 175.97	1 058 796 924.81
Production immobilisée	0.00	0.00
Subvention d'exploitation	0.00	0.00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	23 995 678 054.70	20 468 862 473.76
Achats consommés	-14 291 896 750.04	-11 115 868 671.92
Services extérieurs et autres consommations	-2 200 380 115.78	-1 489 204 960.88
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-16 492 276 865.82	-12 605 073 632.80
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	7 503 401 188.88	7 863 788 840.96
Charges de personnel	-5 602 454 720.47	-4 483 796 798.67
Impôts, taxes et versements assimilés	-176 459 575.24	-244 097 338.36
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 724 486 893.17	3 135 894 703.93
Autres produits opérationnels	440 779 503.35	70 725 663.54
Autres charges opérationnelles	-149 876 506.31	-155 096 606.75
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur	-1 279 988 308.41	-1 156 201 214.80
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	587 534 748.96	260 845 207.97
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 322 936 330.76	2 156 167 753.89
Produits financiers	155 766 169.41	97 635 649.85
Charges financières	-454 585 618.93	-352 200 587.88
VI - RESULTAT FINANCIER	-298 819 449.52	-254 564 938.03
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 024 116 881.24	1 901 602 815.86
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-37 178 469.67	-25 343 390.00
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-37 537 051.83	-86 553 162.91
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	25 179 758 476.42	20 898 068 995.12
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-24 155 283 013.02	-18 935 256 406.35
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 024 475 463.40	1 962 812 588.77
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0.00	0.00
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 024 475 463.40	1 962 812 588.77
Résultat minoritaires	-48 433 944.20	-33 267 897.77
part dans le Résultat dans Stes mises en équivalence	81 166 925.44	61 252 025.09
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 057 208 444.64	1 990 796 716.09



Alger, le 28 Mai 2025

Monsieur le Président,
Mesdames, Messieurs les Membres de l'Assemblée Générale
Groupe Industriel SAIDAL Spa

En exécution de la mission de commissariat aux comptes de la société SAIDAL Spa qui nous a été confié par votre Assemblée Générale Ordinaire par résolution par résolution N°08 du 23 juin 2022 et conformément aux diverses dispositions légales en la matière, nous avons l'honneur de vous présenter notre rapport d'expression d'opinion sur les états financiers consolidés de l'exercice clos le 31 décembre 2024, arrêtés par le Conseil d'Administration dans sa réunion du 11 mai 2025.

Les comptes financiers consolidés de l'exercice clos le 31 décembre 2024, soumis à notre examen, tels qu'ils sont annexés au présent rapport, affichent :

Total du bilan consolidé actif/passif consolidé	53 521 558 273,80 DA
Résultat consolidé du Groupe	1 057 208 444,64 DA
Résultat des minoritaires (déficiaire)	(-) 48 433 944,20 DA
Part dans le résultat des Stes mises en équivalence	81 166 925,44 DA

1. Opinion sur les comptes consolidés

Nous avons effectué notre audit selon les normes d'audit Algériennes en vigueur. Ces normes requièrent la mise en œuvre de diligences permettant d'obtenir l'assurance raisonnable que les états financiers consolidés de l'exercice clos le 31/12/2024 ne comportent pas d'anomalies significatives.

Un audit consiste à vérifier, par sondages ou au moyen d'autres méthodes de sélection, les éléments justifiant les montants et informations figurant dans les états financiers consolidés. Il consiste également à apprécier les principes comptables suivis, les estimations significatives retenues et la présentation d'ensemble des comptes.

Nous estimons que les éléments que nous avons collectés sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion.

Dans **le strict respect des opinions** des Commissaires Aux Comptes des filiales et participations **et hormis les observations et recommandations** portées dans la partie technique du présent rapport, nous estimons être en mesure de **certifier** que les états financiers consolidés de l'exercice 2024 sont, au regard du référentiel du système comptable financier (SCF), réguliers et sincères et donne une image fidèle du patrimoine, de la situation financière, ainsi que du résultat de l'ensemble constitué par les entités comprises dans la consolidation.

2. Vérification spécifique

Nous avons également procédé, conformément aux normes d'audit applicables, à la vérification spécifique prévue par la loi des informations relatives au groupe données dans le rapport de gestion. Nous n'avons pas d'observation à formuler sur leur sincérité et leur concordance avec les états financiers consolidés arrêtés au 31/12/2024.

Mohamed CHOUDER
M. CHOUDER
Expert comptable
commissaire aux comptes

Les Commissaires Aux Comptes

M. HAMANACHE

Les Commissaires Aux Comptes : M. CHOUDER & M. HAMANACHE

Page 2 sur 42